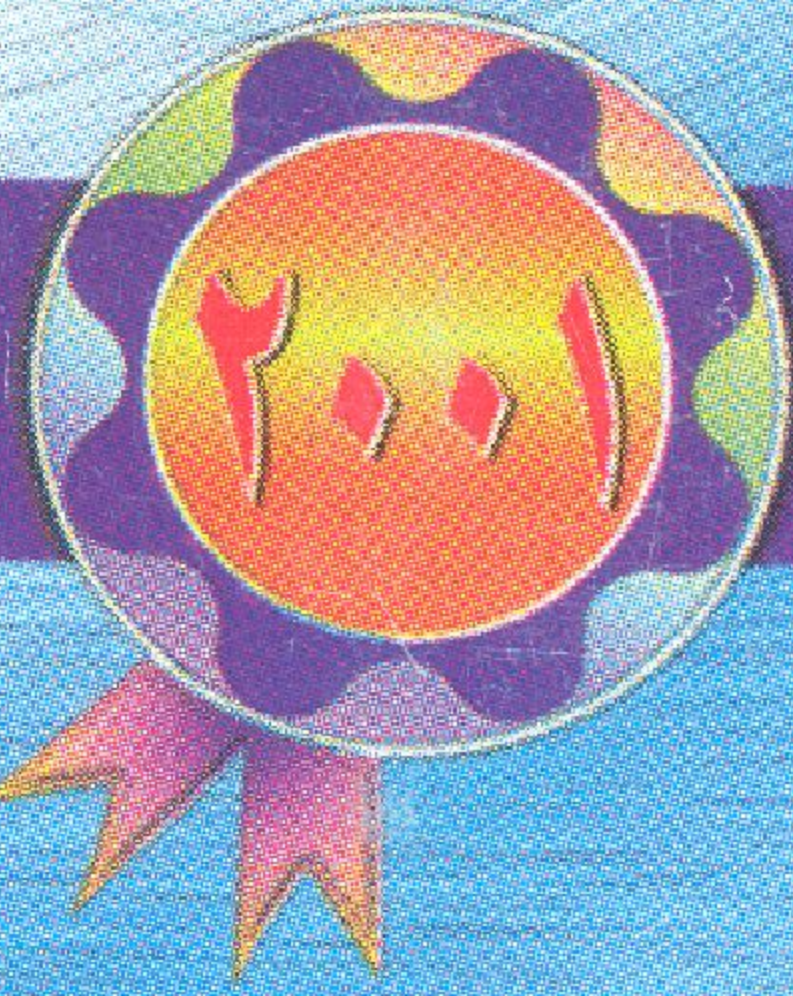


مكتبة الأسرة



مهرجان القراءة للجميع

سامي خشبة

تحليلت مصر

الأعمال الفكرية



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تحديث مصر...
قراءة نقدية.. ومستقبلية

• لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى : تحديث مصر

التقنية : ألوان فلوماستر وفوتغرافيا

المقاس : ٢٨×٢٥٠ سم

اللوحة المنشورة تمثل شتى الطبقات المصرية فى هيئة مجاميع محتشدة، وهى معالجة فنية بألوان الفلوماستر (نقلًا عن مجلة شباب عشرين) ، تعلوها قبة الجامعة المصرية كأهم مفارة فكرية، من خلالها يتم التعرف على المستقبل، فهى بمثابة النهضة المصرية فى العصر الحديث، حيث تخريج رجال العلم والثقافة والفكر فى شتى المجالات ، إلى معترك الحياة العامة، واللوحة رغم الغموض السحري فى تلوينها وتكوينها البسيط، إلا أنها تحوى شكل مركب ملئ بالتداخلات.

محمود الهندى

تحديث مصر...
قراءة نقدية .. ومستقبلية



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الفكرية)

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

تحديث مصر

قراءة نقدية .. ومستقبلية

سامي خشبة

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان : محمود الهندي

المشرف العام :

د. سمير سرهان

على سبيل التقديم :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل بوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها.. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً ويسعر فى متناول الجميع ليصبح نهمة للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتربع فى صدارة البيت المصرى بثناء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية.. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن (١٨ جزء). وتنضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» فى (٢٠ جزء).. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات.

د. سمير سرحان

تنويه

تمتلى سطور و صفحات هذا الكتاب بما تفاعل في فكره من عطايا عدد غير محدود من الأساتذة و الأصدقاء ، قرأ لهم أو استمع إليهم ، أو حاورهم : من عبد الرحمن الرافعي إلى محمد أنيس ، و من صبحي وحيدة إلى محمد مندور ، و من طارق البشري إلى عبد العظيم رمضان ، و من إسماعيل صبري عبد الله إلى مصطفى الفقي ، و من رجاء النقاش إلى صلاح عيسى ... غير أن " أطولهم بالاً " وأكثرهم رهافة في تصويب الرؤى و المفاهيم كانا - و ما يزالان - فوزى فهمي و سمير سرحان و بيتر جران و سيد ياسين.. لا أحلهم مسؤولية ما كتبه ، و لكني أقر لهم بفضل التشجيع على مواصلة السعى إلى التعلم و الفهم المستقل ...

و لأن فصول هذا الكتاب نشرت - في صورتها الأولية - في الأهرام على مدى نحو ست سنوات بين أواخر ثمانينات حتى منتصف تسعينات القرن العشرين فإن لزملائي الأعزاء من مسؤولي " التحرير " في " الأهرام " كان لهم النصيب الأكبر من مثل ذلك التشجيع على التعبير الحر عن كل فهم مستقل لتاريخنا و لحاضرنا و لكل رؤية حرة للمستقبل الذي نصير إليه .

و للسيدة هدى الشيخ التي قرأت و لاحظت و نهت إلى الكثير ، و هي تكتب المخطوط في صوره الثلاثة النهائية ، كل الشكر والتقدير لصبرها واهتمامها المستمر ..

سامي خشبة

مقدمة :

البحث عن حقيقة " التحديث المصرى " والأسس العامة للتحديث

كانت - و ما تزال - قضية : تجربة مصر التحديثية - من المشاكل الفكرية ذات الانعكاسات السلبية القوية على كل المجالات التى يسعى العقل السياسى المصرى (فكرنا السياسى النظرى و التحليلى على السواء) للتعامل معها .. و تلخص المشكلة بصورة تجمع كل المكونات - أو التيارات - المختلفة والمتناقضة الراهنة لهذا الفكر ، فى مجموعة محدودة من الاسئلة : هل خاضت مصر بالفعل تجارب متكاملة أصيلة للتحديث - أى لبناء دولة و مجتمع حديثين - كما فعلت اليابان فى القرن الماضى مثلاً ، وكثير غيرها من دول - و مجتمعات - آسيا بالذات و شرق أوروبا - فى القرن العشرين ؟ و إذا كانت مصر قد خاضت هذه التجارب ، فى عصر محمد على ثم اسماعيل ، ثم فى العصر الليبرالى (بين ١٩١٤ ، ١٩٥٢) - ثم فى عصر عبد الناصر - فلماذا - فيما يبدو للجميع - فشلت هذه التجارب ، أو هذه التجربة الطويلة التى بدأت قبل تجربة اليابان ، بكل مساراتها ومناهجها المختلفة ؟

و ليست هذه الاسئلة أسئلة أكاديمية ؛ ولا هى من قبيل اللهو النظرى و ملء فراغ مثقفى المكاتب و قارضى الكتب ؛ إنما هى فى جوهرها أسئلة عملية تؤدى الاجابة المقنعة عليها - فى يقيننا - إلى نتيجتين إيجابيتين للحظة التاريخية الراهنة :

الأولى هي النقد " النفعي " لتجاربتنا السابقة لتبين ما ينبغي التمسك به و مواصلة
الآن و ما ينبغي إسقاطه أو تعديله .

و الثانية هي الفهم الصحيح لما فعله الآن بالفعل في قطاعات التنمية المختلفة ..
فالتنمية هي التسمية الاقتصادية لما يسميه الفكر الاجتماعي : التحديث و ما يرتبط به
من حداثة .

و لكن قد يكون واجبا في البداية أن نطرح بعض التوضيحات الضرورية .

لقد برز مصطلح " التحديث " بعد الحرب العالمية الثانية فاحتل مكانة كبيرة من
اهتمام العلوم الاجتماعية و الفكر المشغول بقضايا الحركة التاريخية للمجتمعات بشكل
عام: كانت تلك هي المرحلة - من تاريخ العالم - التي شهدت تعاظم قوى التحرر
الوطني و بناء الدولة المستقلة في "العالم القديم " الفقير ؛ و التي شهدت أيضا عمليات
إعادة البناء - الاقتصادي و السياسي و الثقافي الهائلة في مجتمعات أخرى - حكمتها
أنظمة رأسمالية كالإمبراطورية ، أو شيوعية كالصين أو مجتمعات شرق أوروبا - لتعويض
مادمرته الحرب و الانظمة " الفاشلة " أو " المهزومة " السابقة .

و مع تعاظم الاهتمام بمصطلح " التحديث " و ما يدل عليه في ظل تلك الظروف "
التاريخية " تزايد الشغل علوم الاجتماع - الاقتصادي و الثقافي و السياسي والنفسى -
بما يجرى فعلا في العالم الثالث . و بعيداً عن الكتابات الدعائية في الغرب - التي الشغل
غالبية مفكرينا و كتابنا السياسيين (أو العلماء المتحولين إلى الكتابة السياسية) بمتابعتها
و الرد عليها ، بعيداً عن تلك الكتابات الدعائية ، بدأت العلوم الاجتماعية الحديثة في
تأكيد قدرة مجتمعات العالم الثالث (أو العالم القديم) على تحقيق مستويات من التطور -
الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي والسياسي، وهي مستويات كانت نفس تلك

العلوم في الماضي ترى أنها إحتكار للغرب، أو أنها مشروطة بأن تقتبس المجتمعات القديمة - بالكامل - أحد النماذج الغربية لتحقيقها . و بذلك تغيرت إلى حد كبير - التوجهات التي كانت تلك العلوم " الغربية " الاصل قد ورثتها من مؤسسيها في القرن التاسع عشر

فبدلاً من تأكيد " خصوصية " الحضارة الاوروبية و الزعم بتميزها بالقدرات والخصائص التي تجعلها " وحدها " قادرة على انجاز التحديث ، و بدلاً من تركيز الجهود على محاولة تأكيد - ثم تفسير الزعم بأن الحضارة لم تتطور إلا في الغرب وحده ، راحت البحوث الاجتماعية عن التحديث بعد الحرب الثانية - تؤكد أن التحديث - و تطور الحضارة - هو ما يشكل ذروة إمكانية وضرورة التطور للإنسانية كلها ؛ و هي ذروة يمكن التوصل إليها من سبل عديدة ، تملك كل حضارة ، أو كل ثقافة اختيارات عدة من بينها ؛ ثم أنها ذروة تتخذ اشكالاً مختلفة ، يختلف سبل الوصول إليها .

و راحت تلك الدراسات تقيم المجتمعات طبقاً لعدد من الأسس و المقاييس العامة كما راحت تسعى إلى توضيح ما تمثله مختلف العوامل الاجتماعية - الثقافية بالنسبة للتحديث : فإما أن تكون قوة دفع تساعد على انجاز التحديث بالسرعة و الكفاءة المناسبين و بالشكل الملائم لشخصية كل ثقافة أو حضارة ، و إما أن تكون عائقاً يعين التعامل معه ، و تليينه أو إزالته حتى يتسنى لشكل من أشكال النظام الاجتماعي الحديث أن يظهر و أن يستقر .

و تنقسم تلك الأسس أو المقاييس العامة - على حد قول عالم الاجتماع البريطاني المعاصر الكبير أنطوني جيدير في كتابه : الحضارة و الهوية الفردية - عام ١٩٩١ إلى أربعة أنواع : اجتماعية إسكانية ؛ و هيكلية و ثقافية و نفسية .

على رأس الأسس الاجتماعية السكانية للتحديث يضع علم اجتماع التنمية الآن ،
كلا من التمدن (أو سكنى المدن) و التصنيع و مستوى و مدى التعلم و التعليم و
مدى انتشار وسائل الاتصالات الحديثة (من الراديو و التلفزيون و الجريدة و المجلة الى
التليفزيون إلى السينما والمسرح و الكتاب و صالة الموسيقى و الفاكس و الكمبيوتر
والوسائط المتعددة) .

و على رأس الأسس الهيكلية للتحديث ، يضع العلماء : درجة التخصص والتنوع
في المعرفة و تقسيم العمل ، ثم درجة التنسيق بين أنواع التخصصات المتداخلة؛ ودرجة
إتاحة الموارد (من المعرفة إلى المال إلى السلطة الى الخامات .. الخ) بحرية للجميع
بشروط متكافئة ، أى دون تقييد الإتاحة بشروط مسبقة كالعلاقات العائلية أو علاقات
جماعات المصالح أو البلديات ؛ و جعل الكفاءة و القدرة على الانجاز معياراً وحيداً
للحصول على الادوار الاجتماعية القيادية ، بدلا من الشروط المسبقة - أيضا - للقرابة
و الشلية و البلديات الخ .

و على رأس الأسس الثقافية للتحديث ، يأتى التنوع المتزايد لساحات النشاط
الثقافى ومجالاته: كالابداع الفنى و الفكرى ، و الحوار الدينى ، و الفلسفة و التعليم؛
وانتشار ورفع مستوى المتوسط العام للتعليم ووسائل الاتصال ؛ و المشاركة الجماهيرية
فى الأنشطة الثقافية والرياضية دون تقييد - قدر الامكان - لاختياراتها الفكرية أو
الاسلوبية أو التعبيرية ، و الربط بين البحث العلمى المتواصل و بين كل من تعميق المعرفة
النظرية ، والاحتياجات العملية للبنى التحتية للمجتمع و جهازه الانتاجى .

أما الأسس النفسية - أو الفردية - للتحديث - فهى ظهور منظور نفسى -
ثقافى يتميز بالميز من المرونة و القدرة على التعامل و التكيف مع أو الرفض العقلاين
لأفاق من التغير الاجتماعى و السياسى و الثقافى مطردة الاتساع و التحول و التحور ،

واتساع و تنوع مجالات اهتمام الفرد ؛ و تزايد مشاعر و مظاهر التعاطف مع الآخرين المختلفين أو الأغراب ، و مع المواقف المختلفة ؛ و المزيد من إشغال الفرد بتقديمه و "حركه" الاجتماعي الشخصي سواء في اتجاه حركة مجتمعة أو ضدها على أساس الحوار - أو التفاعل - و ليس الصدام أو القطيعة .

غير أننا ينبغي أن نضيف ملاحظتين مهمتين على هذا التلخيص لتطورات الفكر الاجتماعي الغربي الحديث في " تقنيته " النظرى البالغ الموضوعية - لعملية " التحديث Modernisation " .

الملاحظة الأولى تتعلق بالارتباط الواضح بين تلك الأسس و بين الأسس التي حددتها العلوم نفسها لظاهرة الحداثة Modernity - كما أخذناها في السطور السابقة عن العالم البريطاني زيجمونت بومان : أسس : الإيمان بالتغير و التغير المستمرين ، و بأن " التقدم " هو إنجاز بشري - يحققه البشر بأعمالهم ؛ و إعطاء الأولوية لكل ما يؤدي الى تحسين الحياة الانسانية و تجميلها ؛ ثم ، وهو الأهم و الأكثر عملية ، قيام الدولة القومية التي تفرض نظاماً إدارياً و سياسياً و ثقافياً و قانونياً و أمنياً و اخذاً و موحداً على كل وطن الأمة ، أو على المجتمع القومي بأسره ؛ بهدف صيانة النظام الاجتماعي ، و كفالة الشروط الضرورية لتحقيق التقدم : و هي باختصار : وحدة القانون و عقلانيته و مساواة الكافة أمامه ، و وحدة نظام التعليم بما فيه البحث العلمي و تطبيقاته لزيادة قدرات المجتمع المدنية و العسكرية لتحقيق مزيد من الإشباع للاحتياجات المتزايدة من السلع و المعرفة و الفن و الفكر و الأمن .

باختصار أصبحت الدولة القومية ، بشروطها هذه و بما تعهدت و التزمت به "بستاناً" مهمته هي توزيع و حراسة الامتيازات و المظاهر فيها كما كانت في الماضي.

و لكن لأن " الحداثة " كانت تؤمن بالتغير ، و لأن التغير، لا يكون إلا بالاختلاف ليكون التغير هو نفسه التقدم ، فقد كان من شروط الحداثة الترحيب بنقد التحديث و الحداثة معاً..

و هنا تبرز ملاحظتنا الثانية : فالفاعل أو الارتباط بين أسس الحداثة و أسس التحديث ، يشترط التفاعل بين أسس التحديث نفسها ، تماماً كما اشترط التفاعل بين أسس الحداثة.. و إذا كانت الدولة القومية هي بوتقة التفاعل بين أسس الحداثة ، فإن المجتمع المتنوع - المستعد للتفاعل مع غيره بندية و حرية معاً ؛ و المتماسك بالقانون الواحد و بالتعليم الواحد والواجبات والحقوق المتكافئة ، هو بوتقة التفاعل بين أسس التحديث ..

أيمن نجمن إذاً - في تاريخنا الحديث من هذه الأسس كلها ، و من تفاعلاتها و من " البوتقتين " الضرورييتين لتحقيق التحديث الحقيقي ؟ .

الباب الأول:

*** التحديث في مهده الغربى :**

الأصول الفكرية و نقد التطبيق .

*** تجارب مصر الأولية و نقلها :**

عصر محمد على / اسماعيل و العصر الليالى 1

ركائز التحديث :

بين المزايا .. والعيوب .. وآلية التصحيح ..

حين أتأمل - في ضوء ما نعرفه كلنا عن " المدن الحديثة " التي زرناها أو شاهدناها في أفلام السينما - ما أواجهه كل يوم عند " اختراقى " الحواف الغربية لمصر القديمة وفم الخليج ، أو المداخل الشرقية لبولاق و القللى ؛ أو ما أواجهه عند توغلى في المديح و عمرو بن العاص أو في شارعى المشهد الحسينى أو المعز لدين الله .. أو تسوقى في حوارى سوق السد خلف الحرم الزينى أو أمام السيدة نفيسة و الامام الشافعى .. حين أتأمل كل ذلك في ضوء هذا الذى نعرفه. و دعك مما نعرفه من كتب التاريخ أو علم الاجتماع التاريخى و الثقافى - أجدين مجبراً على التساؤل: هل ما جرى في بلادنا طوال القرنين الاخيرين كان تحديثاً - بحق - و حقيقياً ؟ و فيم إذن كل ما يكتبه زملاؤنا و أصدقاؤنا ، و ما كتبه أساتذتنا من نقاد الأدب و محلى " ثقافتنا " الحديثة عن : " تعارضات الحداثة " أو عن تناقضات " الحديث و الموروث " .. ما الحداثة بالنسبة لنا و ما التحديث .. و إلى أى شئ ننسب " الحديث " فنجعله حديثاً مواجهاً للقديم و مناقضاً له ، و كيف لى أن أفكر فى : " ما بعد الحداثة " ؟ .. أهى ما بعد حداثة الشانزليزيه و السيزيم و لوس انجيلوس ، أم ما بعد حداثة بولاق و القللى و الشرايية و شارع السد و شبشير الحصه و الحمرا و ساحل سليم و سوق فاقوس ؟ ..

دخلت كلمة : " الحديث " فى وصف الفكر المصرى للمجتمع أو التعليم أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، أو المعمار أو الفن أو الأدب أو الفكر نفسه أوائل القرن العشرين، متأخرة عن دخولها مجال الجدل الفكرى فى الغرب ما بين قرنين إلى ثلاثة قرون .. غير أن المدخلين كانا مختلفين كل الاختلاف ..

حين أتأمل - في ضوء ما نعرفه كلنا عن " المدن الحديثة " التي زرتها أو شاهدتها في أفلام السينما - ما أواجهه كل يوم عند " اختراقى " الحواف الغربية لمصر القديمة وفهم الخليج ، أو المداخل الشرقية لبولاق و القللى ، أو ما أواجهه عند توغلى في المديح و عمرو بن العاص أو في شارعى المشهد الحسينى أو المعز لدين الله .. أو تسوقى في حوارى سوق السد خلف الحرم الزينى أو أمام السيدة نفيسة و الامام الشافعى .. حين أتأمل كل ذلك في ضوء هذا الذى نعرفه. و دعك مما نعرفه من كتب التاريخ أو علم الاجتماع التاريخى و الثقافى - أجندى مجرباً على التساؤل: هل ما جرى في بلادنا طوال القرنين الاخيرين كان تحديثاً - بحق - و حقيقياً ؟ و فهم إذن كل ما يكتبه زملاؤنا و أصدقائنا ، و ما كتب أساتذتنا من نقاد الأدب و محلى " ثقافتنا " الحديثة عن : " تعارضات الحديثة " أو عن تناقضات " الحديث و الموروث " .. ما الحديث بالنسبة لنا و ما التحديث .. و إلى أى شئ نسب " الحديث " فنجعله حديثاً مواجهاً للقديم و مناقضاً له ، و كيف لي أن أفكر في : " ما بعد الحديث " ؟ .. أهى ما بعد حديث الشائليزيه و السيزيم و لوس المجلوس ، أم ما بعد حديث بولاق و القللى و الشراية و شارع السد و شبير الحصه و الحمرا و ساحل سليم و سوق فاقوس ؟ ..

دخلت كلمة : " الحديث " في وصف الفكر المصرى للمجتمع أو العلم أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، أو المعمار أو الفن أو الأدب أو الفكر نفسه أوائل القرن العشرين، متأخرة عن دخولها مجال الجدل الفكرى في الغرب ما بين قرنين إلى ثلاثة قرون .. غير أن المدخلين كانا مختلفين كل الاختلاف ..

هناك كان المدخل " محلياً " مخالفاً ، انفتح الباب المؤدى اليه بسبب تطورات " محلية " في المقام الاول : و هى تطورات امتزجت فيها العناصر السياسية كتكوين و استقرار الدولة القومية ذاته الاهتمام بتطوير و تنمية القوة العسكرية و الانتاجية و المكانة

الدولية للمجتمع ، (خصوصاً في إنجلترا أو فرنسا) .. و العناصر الاقتصادية (كظهور طبقات و فئات التجار الكبار و رجال المال و الصناعة الذين ارتبطت مصالحهم ، وتنميتها بالتطبيقات المتطورة لكشوف علوم التعدين و الكيمياء و الملاحة و الفلك ، و كلها علوم تحتاج بشدة إلى الرياضيات التي تحتاج بدورها إلى المنطق) و العناصر الاجتماعية (كتحرير طبقات أقدان الأرض لتسهيل انتقالهم للعمل في المناجم و المصانع والسفن و الجيوش القومية ، و كتقنين عمليات التمثيل الاجتماعي في مجالس الحكم و كاعطاء المدن و أقاليم الريف دوراً كبيراً في حكم نفسها و تحديد و جمع و انفاق ضرائبها و كالاتمام بالتعليم العام و فتح الوظائف الكبرى لأبناء الطبقات غير النبيلة ؛ و كتوحيد القوانين و مراقبة - و فرض - تطبيقها على جميع مواطني الدولة القومية ؛ و كتشجيع المرافق و الخدمات - بالتساوي - على نطاق الدولة كلها .. الخ .. الخ) .. وأخيراً العناصر الثقافية : كتخصيص موارد - من عند الأفراد أو الدول أو الملوك لاستيعاب و ترجمة علوم الأوائل و فنونهم ، و علوم و فنون الآخرين ؛ ثم كظهور فلاسفة - علماء جمعوا بين علوم اللاهوت و المنطق و الرياضيات مثل ديكارت ، أو بين علوم اللغة و الرياضيات و الجغرافيا و الفلك - مثل جاليليو و كوبرنيكوس ؛ أو بين علوم اللغة و التاريخ و الرياضيات و الفيزياء مثل نيوتن أو لايتنز أو بين اللغة و المنطق و الرياضيات و الفيزياء و الأخلاق و الميتافيزيقا ، مثل كانط و هوبز ؛ وغيرهما عبر القرون الثلاثة (من ١٥ إلى ١٨) ؛ بسبب توالي الكشف عن التداخل بين منطلقات ونتائج الكثير من تلك العلوم أو لأن التطورات نفسها - في مجال المعرفة المتجددة أو المكتشفة أو في مجالات التطبيق التكنولوجي ، فرضت هيمنة المنطق و التفكير العقلاني بدلا من التسليم بما لا يبرهان عليه ، أو سيادة التجريب و الاستدلال منه على خطأ ، أو على صواب فرضية بعينها أو .. " طلب " بداته ، أو بسبب ظهور أن تحقيق المصالح - الفردية أو القومية - يقتضى اتخاذ هذا السبيل " الحديث " بدلا من السبيل القديمة التي لم تعد قادرة على

تحقيق مصالح جديدة و لا على صيانة القديمة .. الأمر الذى جعل تحصيل المعرفة " النظرية " فى كل المجالات استثماراً دخلياً يتحول إلى استثمار عملى من خلال كل من البحث التطبيقي و التعليم لتوفير تطور سريع لأدوات الانتاج و للقوى البشرية المنتجة معاً .

فى البداية لم يكن لكلمة "الحديث " عندهم إلا معنى : " ذو الأصل الجديا . " فى الفن أو الأدب أو الفكر أو العلم أو الاقتصاد أو التطبيق التكنولوجى أو التنظيم الاجتماعى أو السياسى ؛ و لكن التفاعل المتواصل بين كل تلك المجالات ، وتوالى نتائجها - السلبية والايجابية معاً - وتفاعل تلك النتائج أكسب كلمة : " الحديث " مغزى تاريخياً شاملاً، و تلك كانت هى : " حالة الحداثة " Modernity .

غير أن " حالة الحداثة " الشاملة تلك لم تنشأ - أو تشمل مجتمعات الغرب لمجرد وقوع التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المذكورة ؛ و إنما لأن الدول القومية - التى كان نشوؤها هو الشرط الاول للتحديث - تفاعلت - بمعدلات متفاوتة من السرعة و بنسب متفاوتة من اليسر أو الصعوبة - مع ما فرضته تلك المتغيرات .

و يقول - زيجمونت بومان - أحد كبار أساتذة الاجتماع السياسى فى بريطانيا الآن - فى جامعة سيدز و أحد كبار " نقاد " الحداثة الغربية ، فى بحث ممتع له ، إن الايمان بالسغير والتغير المستمرين كان أول سمات الحداثة ، و كان الايمان بالتقدم و بأن - التقدم هو انجاز بشرى واعطاء الاولوية لكل ما يؤدى إلى تحسين الحياة الإنسانية و تجميلها كان هو السمة الثالثة .. ويضيف : "أما الدولة الحديثة فقد ارتبطت بها - أو تحملت بنفسها - وظائف لم يحلم بها من قبل الحكام السابقون . كان عليها أن تفرض نظاماً موحداً على مساحات شاسعة كانت تخضع من قبل لأنواع عديدة من التقاليد

المحلية ؛ و على نفس الأساس أصبح على هذه الدولة أن تخلق و أن تتولى صيانة النظام الاجتماعي و أن تفعل ذلك من خلال تدابير هادفة و خطط واعية بالمراقبة والادارة اليومية لكل شئون المجتمع _ بدلاً مما كان الحكام يفعلون في السابق ، مكتفين بمراقبة الالتزام بالتقاليد والامتيازات الموروثة ؛ (وقد يجدر بي أن أقول ، أنها أصبح عليها أن تقوم بمهام البستاني ، بدلاً من أن تتخذ موقف حارس الصيد في الغابة ، تجاه المجتمع) "

ويواصل بومان قائلاً: " و تضمنت المهام الجديدة توحيد القانون ومقاييسه و توحيد المؤسسات التشريعية في الدولة بأسرها ؛ و توحيد ، و غالباً إدارة عملية التعليم العام ؛ وضمان أولوية نظام قانوني موحد وأسبقته على جميع الولاءات الخصوصية الأخرى ، و لهذا السبب اهتمت الدول القومية فى عمليات " بناء الأمم " .. فاعطت الأولوية للوحدة القومية بدلاً من الاختلافات العرقية (أو الدينية أو المهنية أو الطبقية .. إلخ) "

... انتهى كلام بومان .

و يختلف فلاسفة الاجتماع السياسى و التاريخ الاجتماعى - الثقافى - بعد ذلك في تحديد "قواعد و ملامح " التحديث و الحداثة ، فماكس فيبر الألماني يؤكد أهمية " العقلانية .. و فصل العمل عن الملل " .. وتالكوت بارسونز الأمريكى - نقلا عن فرديناند تونيس الألماني - يؤكد أهمية : "فصل الفعل عن الدافع الى فعله أو عن الذى قام بالفعل " .. إلخ .. إلخ ..

غير أنهم جميعا يتفقون على أن " السيادة المطلقة للقانون الموحد و المساواة القانونية - و تكافؤ الفرص على رأس قواعدها - بين الجميع - و توحيد التعليم العام الذى يكفل نشر و ترسيخ كشوف العلم الجديد من ناحية و التأكيد على أولوية الوطن و الدولة وحرية المواطن مع التزامه بالقانون و بالوطن من ناحية أخرى " كانت هى الاسس

الأكثر عمقاً و الأكثر قوة للتحديث .. الأسس التي تولت القيام بها : " الدولة القومية " .. بستان المجتمع الحديث .

من المؤكد أن التفاعلات بين كل العناصر التي ذكرناها في البداية ، وبين هذين الأساسيين الرئيسيين كانت تفاعلات طويلة ومؤلمة ؛ ولكن عملية : " بناء الأمم " كانت متواصلة ومنظمة ؛ ورغم الانتكاسات و الانقطاعات - التي سببتها الأزمات أو الحروب - فقد واصل " البستان " عمله . وكثيراً ما كان يواصل عمله حتى أثناء الأزمات والحروب ؛ بل إنه غالباً ما كان يزيد نشاطه في فترات الأزمات والحروب في مجال " سيادة القانون " و " الوحدة الثقافية " التي ينتجها التعليم العام (و الذي اشتركت في أداء وظائفه مع التطورات الاحداث ، وسائل الاعلام و الثقيف و منابرها التي ابتكرتها التكنولوجيات و دعمتها التطورات العلمية والاقتصادية الاحداث) ..

و كان من سمات التحديث أيضاً امكانية نقده و الاختلاف معه : قال ماركس إنه قام على تعميق الاستقلال و إغتراب الانسان عن عالم صنعه بنفسه ثم أصبح عبدا له ؛ و قال فرويد انه قام على اعلاء مبدأ " الاحساس بالحقيقة " بدلا من " مبدأ اللذة " الامر الذي أدى الى المزيد من " الكبت " لطبيعة الانسان و زيادة إمكانية انهياره النفسي أو العقلي ؛ و قال نيتشه إن التحديث أدى الى تحطيم الدافع الى التحرر و الانطلاق، و إلى اعلاء الدافع العقلاني والمنطقي الامر الذي يصيب " الانسان الحديث " بالضمور الشعوري و بالكآبة (في كتابه المشهور عن هزيمة رمز الانطلاق : ديونيزيوس و انتصار رمز العقلانية و المنطق أبوللو) و قال باريتو إنه أدى إلى سيطرة اللاعقلانية و الرعة الدعائية والتجارية و التعصب .

ولكن الجميع الآن ، حتى من يتقنون التحديث و ما آلت اليه المجتمعات الغربية بسبب " المبالغة " فيه ، يرون أنه وحده دون غيره ، هو القادر على تصحيح أخطائه ، و

نشر و توسيع كشف العلم الجديد من ناحية و التأكيد على أولوية الوطن و الدولة وحرية المواطن مع التزامه بالقانون و بالوطن من ناحية أخرى " كانت هي الاسس الأكثر عمقاً و الأكثر قوة للتحديث .. الأسس التي تولت القيام بها : " الدولة القومية " .. بستانى المجتمع الحديث .

من المؤكد أن التفاعلات بين كل العناصر التي ذكرناها في البداية ، وبين هذين الاساسيين الرئيسيين كانت تفاعلات طويلة ومؤلة ، و لكن عملية : " بناء الأمم " كانت متواصلة ومنتظمة ؛ و رغم الانتكاسات و الانقطاعات - التي سببتها الأزمات أو الحروب - فقد واصل " البستانى " عمله . وكثيراً ما كان يواصل عمله حتى أثناء الأزمات والحروب ؛ بل إنه غالباً ما كان يزيد نشاطه في فترات الأزمات و الحروب في مجال " سيادة القانون " و " الوحدة الثقافية " التي يتجهها التعليم العام (و الذي اشتركت في أداء وظائفه مع التطورات الاحداث ، وسائل الاعلام و الشيف و منابرها التي ابتكرتها التكنولوجيات و دعمتها التطورات العلمية والاقتصادية الاحداث) ..

و كان من سمات التحديث أيضاً امكانية تقده و الاختلاف معه : قال ماركس إنه قام على تعميق الاستغلال و إغتراب الانسان عن عالم صنعه بنفسه ثم أصبح عبداً له ؛ و قال فرويد انه قام على إعلاء مبدأ " الاحساس بالحقيقة " بدلا من " مبدأ اللذة " الامر الذي أدى الى المزيد من " الكبت " لطبيعة الانسان و زيادة إمكانية انهياره النفسى أو العقلى ؛ و قال نيتشه إن التحديث أدى الى تحطيم الدافع الى التحرر و الانطلاق، و إلى اعلاء الدافع العقلانى والمنطقى الامر الذى يصيب " الانسان الحديث " بالضمور الشعورى و بالكآبة (فى كتابه المشهور عن هزعة رمز الانطلاق : ديونيزيوس و انتصار رمز العقلانية و المنطق أبولو) و قال باريتز إنه أدى إلى سيطرة اللاعقلانية و الرعة الدعائية والعجارية و العصب .

ولكن الجميع الآن ، حتى من ينقدون التحديث و ما آلت اليه المجتمعات الغربية بسبب "المبالغة" فيه ، يرون أنه وحده دون غيره ، هو القادر على تصحيح أخطائه ، و محو خطاياهم ، لأنه في جوهريه يملك " آلية لتصحيح ذاته " تمكنه من اكتشاف عيوبه ومعالجتها و مواصلة " التغيير والتقدم " ..

كان هذا عندهم ، فما الذي جرى عندنا ؟

حادثة الغرب بين الدعاة و الأعداء و النقاد

سوف نسمح لأنفسنا - و أرجو من القراء الأعزاء - ذوى النوايا الحسنة والعقول الجادة (و لا نرجو من المتطعين) ان يسمحوا لنا بأن نستخدم كلمة " التنمية " حين نتحدث عن مصر أو شقيقاتها العربيات ، وأن نستخدم كلمة " التحديث " حين نتكلم عن " الغرب " أو عن إحدى الدول الغربية . ولهذا الاختيار أسبابه : فالتحديث Modernisation - فى الحقيقة التاريخية ظاهرة غربية الاصل وصلت إلى ذروتها فى منتصف القرن العشرين بعد مسيرة شاقة و مليئة بالتناقضات - بين كل ما هو خير ونافع و بين كل صور الشرور و المساوى و الاضرار - دامت أكثر من أربعة قرون .

ثم أنه كان من منافع احتكاكنا المؤلم و الرائع معاً - نحن فى " الشرق " أو فى " الجنوب " بالغرب أثناء مسيرته الهائلة تلك ، أن اكتشفنا - و اكتشف الغرب معنا - مؤخراً - أن التطور و "النمو " المجتمعى لكى يكون راسخاً لا بد أن يكون " أصيلاً " بمعنى أن يضع التطوير فى إعتباره حقائق التكوين الثقافى و الإجتماعى المتكامل للمجتمع؛ و لذلك فإن كلمة " التحديث " يمكن أن تؤدي إلى إخضاع عملية تطوير أى مجتمع " غير " غربى لمعايير العملية التاريخية التى جرت فى الغرب و التى إصطلح على تسميتها بـ "التحديث" ..

و من المهم أن نتذكر أحد التناقضات الرئيسية التى تميزت بها مسيرة - أو عملية - التحديث فى الغرب منذ بدأت صياغة أسسها الفكرية على أيدي فلاسفة التنوير (رينيه ديكارت فى فرنسا ثم جون لوك فى إنجلترا) يتمثل هذا التناقض فى إيمان هؤلاء المفكرين بمبدأين متناقضين فى وقت واحد . الأول هو أن جميع البشر يتساوون فى قدراتهم العقلية

عن مصر أو شرقها العربيات ، وأن نستخدم كلمة " التحديث " حين نتكلم عن " الغرب " أو عن إحدى الدول الغربية . ولهذا الاختيار أسبابه : فالتحديث Modernisation - في الحقيقة التاريخية ظاهرة غربية الاصل وصات إلى ذروتها في منتصف القرن العشرين بعد مسيرة شاقة و مليئة بالتناقضات = بين كل ما هو خير ونافع و بين كل صور الشرور و المساوى و الاضرار - دامت أكثر من أربعة قرون .

ثم أنه كان من منافع احتكاكنا المؤلم و الرالع معاً - نحن في " الشرق " أو في " الجنوب " بالغرب أثناء مسيرته الهائلة تلك ، أن اكتشفنا - و اكتشف الغرب معنا - مؤخرأ - أن التطور و " النمو " المجتمعي لكي يكون راسخاً لا بد أن يكون " أصيلاً " بمعنى أن يضع التطوير في إعتباره حقائق التكوين الثقافي و الإجتماعي المتكامل للمجتمع ؛ و لذلك فإن كلمة " التحديث " يمكن أن تؤدي إلى إخضاع عملية تطوير أى مجتمع " غير " غربي لمعايير العملية التاريخية التي جرت في الغرب و التي إصطلح على تسميتها بـ " التحديث " ..

و من المهم أن نذكر أحد التناقضات الرئيسية التي تميزت بها مسيرة - أو عملية - التحديث في الغرب منذ بدأت صياغة أسسها الفكرية على أيدي فلاسفة التنوير (رينيه ديكارت في فرنسا ثم جون لوك في إنجلترا) يتمثل هذا التناقض في إيمان هؤلاء المفكرين بمبدأين متناقضين في وقت واحد . الأول هو أن جميع البشر يتساوون في قدراتهم العقلية و لذلك فإنهم يستحقون جميعاً الحصول على المساواة أمام القانون ؛ و المبدأ الثاني هو رفض : " العقائد والعادات " المحلية على أساس أنها " متخلفة " و أنها نتاج الجمود و التحيز و ليست نتاج العقل . وأدى هذا التناقض - فيما أدى - إلى تعصب فكر الخدائفة الغربي لنفسه ، و احتقاره ما سواه ؛ متناقضاً في ذلك مع نفسه تناقضاً خطيراً ؛ بالتعصب الذي أصبح ظواهر عصبية عنيدة في الفلسفة كما في السياسة و تعصبات

للمذاهب أو للطبقات أو للأجناس أو للأمم القومية مع أن الموضوعية و التسامح من " سمات " العقل الرئيسية ؛ و هو نفس التناقض الذى أصاب " التحديث " طوال القرون الأربعة الأولى من تاريخه - الغربى أساساً و شروره التى جعلت كلمة " التحديث " فى جانب كبير من تراثنا الفكرى " الحديث " مساوياً لتدمير الذات بالسعى إلى " استيراد " نموذج شرير للتطور (و لعل مصطلح أو كلمة التغريب ، من أشهر مصطلحات هذا التفسير المتطوع للتنمية أو للتطوير !) ..

و قد كان لفكر " الحداثة " Modernity - الذى أنجز " التحديث " فى الغرب بقدر ما نتج عنه فى تفاعل "تاريخي" متواصل - نقاده " الكبار " منذ كان هذا الفكر فى قمة ازدهاره - مثل إدموند بيرك - الذى أنتقد بعنف فكرة التنويريين (روسو بالذات) عن المجتمع الطبيعى الذى يتعارض مع حكمة الماضى قائلاً إن الأرجح أن تكون حكمة أجيال عديدة سابقة من البشر أكثر صواباً من حكمة حفنة من الفلاسفة : و مع ذلك فقد كان بيرك (الذى عاش فى القرن الثامن عشر) تقديمياً - فى السياسة حتى بمعايير القرن العشرين : فقد طالب بتحرير البرلمان من سلطة الحكومة ؛ و بتحرير المستعمرات الأمريكية (قبل الثورة الأمريكية) ، و إيرلندا و الهند من مساوئ حكومة جورج الثالث و شركة الهند الشرقية . و كان هناك مؤسس الفلسفة اللغوية - جون لانجشو اوستين (الذى عاش النصف الأول من القرن العشرين) الذى أدى اكتشافه لأهمية : " مصادر اللغة العادية " إلى تطور جذرى فى توجهات تاريخ الثقافة و علم إجتماعها و تاريخ الأفكار واجتماع المعرفة فأدى بدوره إلى تغيرات جذرية فى موقف التحديث (و الحداثة الغربية) من الثقافات غير الغربية .. حينما لا تتعارض المصالح ؛ أو عندما لا يكون للمصالح دور فى توجه الفكر . بل أن هيجل نفسه - و هو أحد بناءة " التنوير " العظام و آخرهم - إنتقد ضيق أفق أسلافه التنويريين حتى عند كانط أكثرهم " استنارة "

و إتساع أفق ؛ و قال إن إهمالهم للجوانب الروحية (أو : غير العقلانية) لدى الإنسان، و إغناسهم أهمية تنوع الثقافات يعنى عدم إدراكهم للتاريخ الحقيقى و مغزاه لدى البشر كافة و عدم إدراكهم لمعنى " المجتمع " و تواصل التاريخ . و هو ما سعى إليه عن طريق الجمع بين " العقلانية الفردية " و بين تماسك المجتمع واستقراره و تواصل التاريخ .

هؤلاء - و غيرهم كثيرون - انتقلوا الحداثة - و التحديث - فى الغرب - من موقع "العقلانية" نفسه الذى أنطلق من التنويريين فى القرن السابع عشر ... إلى الدرجة التى تجعل أصحاب " الحداثة الجديدة " فى الغرب يؤكدون أن الخاصية الأولى للحداثة هى قدرتها على تصحيح نفسها بنفسها : فلقد أنتجت العشرات من المدارس فى الفلسفة - بكل تخصصاتها و فى السياسة بكل توجهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار و من أقصى التجريد التأملى والإستشرافى إلى أقصى التجسيد التاريخى و الواقعى .. و فى تفاعلهم جميعاً - و أحياناً فى اقتتالهم الدموى - يسعون الى " تصحيح " مسارهم المشترك الفكرى و التطبيقى : أنتجوا كل ذلك استناداً إلى ما وصفوه بأنه " العقل " . و أسفرت هذه " العقلانية " فى التطبيق الحقيقى - أى فى "التاريخ" الفعلى عن روائع لم يكن يمكن أن يحققها البشر دونها : من الفنون إلى الطب ، و من وسائل التعليم و أدواته و نظمه إلى وسائل المواصلات و الاتصال إلى وسائل و نظم الثقيف والسياحة و الترفيه و نظمها ؛ و من إمكانيات ترويض و استخدام مصادر الطبيعة الى امكانية ترويض تطويرها و زيادة انتاجها لصالح البشر دون حدود تقريباً - لانتاج الطعام و الكساء والمسكن .. و لبناء أماكن العبادة و الثقيف و المتع الروحية الراقية .. و لكنها أنتجت أيضاً نظاماً استبدادية و مرعبة (ليست فقط هى النظم الشمولية الشهيرة : الشيوعية و الفاشية و النازية وإنما النظم الاقتصادية التى تشمل سيطرة حفنة من ذوى المصالح الاذكاء على ثروات

المجتمعات و عقول الناس فيها و ضمائرهم) .. و انتجت أسلحة مهلكة و اشعلت حروباً و دمرت مجتمعات و ثقافات بشكل لم يعرف له نظير في عصور ما قبل التحديث و الحداثة السابقة .. ولكنها ايضاً وفرت للثقافات الأخرى - التي طالت معاناتها حينما احتكت بالجانب الدموي والضاري منها - فرصاً عديدة : لاستكشاف ذواتها و نقلها و لاكتساب معرفة متطورة و منظمة بالطبيعة وبالمجتمعات الانسانية - في غالبية تجلياتها العملية الظاهرة و الخفية ؛ و بالانسان نفسه ؛ و لاكتساب قدرات إدارية - تنظيمية ، و قدرات تكنولوجية تساعدنا دون شك على التطور و على النمو إذا عرفت سبلها الصحيح - و حسبت خطواتها السليمة على طريق - أو طرق التطور و النمو .

ذلك أن الحداثة و التحديث و التطور و النمو سواء بسواء - ليست مزروعة لا عن " طبيعة البشر " ذات الوجوه العديدة بين وجهي الشر و الخير أو الصلاح و الفساد و لا عن الحقائق الاجتماعية و السياسية في " تاريخ " الإنسانية الفعلية . و ما دمنا نتكلم عن الحقائق و بالحقائق ما وسعنا - فإننا في الحقيقة نتكلم - و لا بد أن نتكلم - عن " تاريخ " نستخدمه كشاهد فعلى ؛ لا عن الفلسفة المجردة - فلسفة الفلسفة كما توصف الآن - و لا بلغتها التي تسعى إلى قطع صلتها بالتاريخ و تنجح في ذلك في كثير من الأحيان...

المدّش أن فلاسفة التنوير (الحداثة) الأوائل في الغرب، و هم يتقدّون فكر الماضي كانوا يفكرون في " التاريخ " و يستشهدون به (على قدر ما كانوا يعرفونه و في حدود أساليبهم في فهمه على ضوء حاضريهم في فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا) و لكنهم حين صاغوا فلسفتهم العقلية أو الطبيعية .. إلخ حاولوا التخلص من التاريخ لحساب "العقل" وحده - أو ما حسبوه كذلك - فوقعوا في أسر التاريخ الحقيقي - و هو ما ينبغي للفكر حتى يصمد لاختبار الواقع الحياتي للناس.. و كان ذلك - و هو المدّش أكثر و الدافع

إلى " تقدير " نراهم أكثر -- بفضل عقلانيتهم " نفسها .. لقد كان فولتير - دون غسيرة - هو من صاغ مصطلح : " فلسفة التاريخ " ... فصنع الأداة النقدية الرئيسية التي أتاحت للحدثة - و للتحديث فرصة " تصحيح نفسها بنفسها " لأنها فتحت العيون على ضرورة إرتباط الفلسفة - خصوصاً " الفلسفة " بالواقع، و أن تكون قضية : " المعرفة " هي قضيتها الوحيدة .

و مثلما أظهرت الحدثة (و التحديث) في الغرب نقادها - من كل التوجهات و المذاهب تقريباً . كذلك ظهر أعداؤها .

في أواخر القرن الماضي ، و أوائل هذا القرن ، ظهر - مثلاً - فريدريك نيتشه و سيجموند فرويد : قال الأول بأن الإلهام لا العقل ، و خصوصاً إلهام الجبابرة المتفوقي، لا عقل العاديين المتكاثرين المتساوين ، هو السبيل لكشف مغزى الوجود و التاريخ (لا مجرد : المعرفة) . و قال إن الحضارة صراع بين . عنصر حسي طبيعي و مظلم و غامض في تكوين الإنسان و عنصر آخر عقلي مجرد و مشمس و منطقي . و انه أهم أن نهاية التاريخ ستكون إنتصار العنصر الأول الذي يجعل الإنسان وحيداً في الكون . و قال فرويد ما معناه إن الحضارة (و الحضارة الحديثة - العقلانية بشكل خاص) تكبت الجانب الغريزي و الطبيعي في الإنسان و أنها لذلك لن تكف عن توليد كل أنواع التمرد و الجنوح ..

و في الواقع الحقيقي أسفر هذا الكلام ضد الحدثة الغربية عن ظهور تيارات و منتجات فنية مهمة في الموسيقى و الشعر و الدراما و الرسم كما أسفر عن تطوير إحدى المدارس المهمة في العلاج النفسي .. و في حالة واحدة " واقعية " أسفر عن إستغلال النازية لبعض أفكار نيتشه لتأكيد أن الألمان هم الجنس " المتفوق " الذي سيمتلك التاريخ في النهاية .

غير أن النقد العقلاني للحداثة و التحديث — و من داخل صفها الفكري بالذات —
في الغرب — منذ منتصف القرن الماضي أو بعده بقليل هو الذي ساعدها و يساعدها إلى
الآن في تصحيح نفسها : كشفت الماركسية عن جنوحها إلى تمجيد السلعة (أو الأشياء)
و إخضاع الانسان للأشياء التي يصنعها و الاسراف في الفردية إلى الدرجة التي تلغى
إمكانية استمتاع جميع الافراد بحرياتهم ، حتى من يملكون كل شيء آخر . و كشف نقاد
مثل فلريدو باريتو عن تحول مجتمع الحداثة إلى جنة للصفوة و جحيم للغيرهم و طالب
بتغيير صفات الصفوة و دورها ، و تحدث خوزيه أورتيجا عن سياسات المجتمع الحداثي
التي تمنح إلى التوحيد القياسي للأذواق والأفكار و الاختيارات بما يزيل كل فرصة لنمو
الافراد الاحرار و يفتح الباب أمام ثورات الكتلة المتخلفة ؛ و تحدث روبرت ميتشل عن
خضوع مجتمع الحداثة و التحديث — بحكم قانون حديدي — لأقلية ما ؛ و تحدث "
فلاسفة فرانكفورت " الاوائل — هوركهايمر و أدورنو عن التناقض بين وعد الحرية
الفردية المطلقة و بين الاندفاع إلى قيام واقع يتكون من أبنية أو مؤسسات " فوق —
فردية " لا حكم للافراد عليها ..

هذا هو النقد الذي ساعد — و يساعد الحداثة — و التحديث — الغربيين على
تصحيح نفسيهما — قدر الامكان ... أي قدر إمكان الطبيعة البشرية و حقيقة التاريخ ..
فماذا كانت علاقتها نحن بكل هذا و كيف استفدنا — و ينبغي أن نستفيد من تلك
العلاقة المركبة — التي لا يمكن تجنبها أو النجاة من تأثيرها ، و لابد أيضا من النجاة من
شرورها ؟ .

تجربة " التحديث " المصرية ونواقصها ... قبل " التنمية "

في محاولتنا للإجابة على السؤال : كيف كانت علاقتنا بـ " تحديث " الغرب و " حدائته " ، وكيف إستفدنا - وينبغي أن نستفيد من هذه العلاقة المركبة ، التي لا يمكن السجاء منها ولا بد أيضاً من النجاة .. في محاولتنا للإجابة على هذا السؤال الصعب ، والذي طرحته - عليه أجوبة كثيرة سوف ننتفع منها بالتأكيد - يتعين علينا أن نتجنب عدة " مزالق " نحرمانا - عادة من الثمرات الإيجابية المختلفة - إن لم تكن المؤكدة - لدراسة " التاريخ " : المزلق الأول - الشائع - هو الفصل بين علاقتنا " الفكرية " بالغرب وبين علاقتنا السياسية الاقتصادية به ؛ أما المزلق الثاني - الأكثر شيوعاً وإن كان أقل لفتاً للأنظار ، فهو الفصل بين ما كان عليه واقعنا المحلي - الفكرى والإجتماعى والإقتصادى - قبل بدء هذه العلاقة المركبة بالغرب ، وبين ما أصاب هذا الواقع من تغييرات وعوامل التغير المتفاعلة - عل طول - وفي غمار الإحتكاك - المروع والرائع معاً - بيننا وبين الغرب الحديث ، والحدائى والذي كان يخوض بدوره تجارب تصحيح حدائته و " تحديثه " الدامية ، من خلال صراعاته " الأهلية " أحياناً ، وعلى حسابنا نحن في غالب الأحيان ..

وقد يكون الأكثر إيجابية هو أن نقارن تجربة تنميتنا القومية المعاصرة الشاملة ، بتجاربنا خلال القرنين السابقين .. فتجربتنا المعاصرة للتنمية ، هي في جانب رئيسى منها محاولة جادة نيلها بدورنا - مثل الغرب لتصحيح أخطاء تجارب " التحديث " السابقة ؛ ذلك أننا نقوم الآن - ونتحمل تكلفة - الخروج بواسطة التنمية من وهدة التخلف التى فرضتها علينا القرون الوسطى المحلية - أو " الشرقية " الخاصة بنا والتي ما تزال جراحها وندوها ظاهرة على بنية مجتمعتنا - المادية والمغنوية - العامة في مجالات وفي

تجليات كثيرة ؛ هذا من ناحية ؛ ونقوم من ناحية أخرى ونتحمل تكلفة - صحيح -
أو مداواة جراح المحاولات السابقة التي لم تتخذ طابع " التنمية " وإنما التي إتخذت طابع "
التحديث " - بنقل شكل ما من أشكال تضارب التحديث الغربية المختلفة أو بفرض
هذا الشكل أو ذاك علينا بأساليب سطحية وجزئية دائماً كما سنرى بعد قليل ...

.....

لن نتكلم - إذن - عن " الفكر " المصرى " الحديث " ولا عن محاولات " تحديثه
" العديدة كلاماً منفصلاً عن حقائق واقعنا التاريخى ، ولا عن حقائق علاقتنا المعقدة ،
السياسية ، الاقتصادية بالغرب .

.....

ستد لنا القراءة الموضوعية لحركة مجتمعتنا المعاصر - فى طريق " التنمية " على
جوانب القصور ، وعلى جوانب الإنجاز - سواء بسواء - فى تجارب التحديث الخمسة
خلال القرنين السابقين ؛ ولعل أكثر ما يبرز لهذه النظرة الموضوعية أن تجاربنا الخمسة
السابقة وهى على التوالى التجارب التى إصطلح على نسبتها إلى محمد على ، ثم
إسماعيل ، ثم مرحلة الحكم الإستعمارى و احتدام الحركة الوطنية ، ثم العصر الذى
إصطلح على وصفه بـ " الليبرالى " ثم المرحلة الموصوفة بالثورية - أو الاشتراكية ..
كانت تجارب لجأت إلى العلاج الجزئى للتخلف ، من ناحية ، وإلى منظور غير " واقعى "
بالمعنى المباشر والبسيط للواقعية من ناحية أخرى .. وفى كل الأحوال ، فقد نبعت
النقيصتان - نقيصة الجزئية ونقيصة الانفصال عن الواقع ، بضغط عوامل " حقيقية " أو
موضوعية كثيرة ، تعددت بتعدد الظروف التاريخية - المحلية والإقليمية والعالمية - التى
نبعت منها كل من هذه التجارب أو التى أحاطت بكل تجربة .. وقد تكون التجربة -
الأولى أكثر التجارب قدرة على توضيح النقيصتين ..

لم يكن بوسع " الضابط العثماني " الأمل ، محمد علي سرششمه ، أن يتكرر أكثر - ولا أفضل مما ابتكره لكي يحقق مشروعه ، خاصة وهو يستوحى أفكاره من أفكار حركة " التحديث " العثمانية التي سبقتها - وربما كان قد عايشها - لسنوات قليلة وجاء لكي يطبقها بالطريقة نفسها : تأكيد سلطة الحكومة المركزية مستخدماً نفس قوانين القرون الوسطى المضادة للمبدأ الرئيسي للتحديث ذاته ، أم مبدأ " حكم القانون " الذي يتساوى أمامه الجميع وتكافؤ الفرص أمام الجميع ؛ وهي ذاتها قوانين القرون الوسطى والمنافية لمبدأ " الدولة القومية " بالتالي ؛ ثم إنشاء قوة عسكرية .. ذات نظام " حديث " شكلياً - من حيث مستويات التدريب وأشكال الطوابير وأنواع الأسلحة والخطط الحربية - مستعينة بضباط أوروبيين (فرنسيين بدلاً من البروسيين الذين استعانت بهم السلطنة) وكان هدفه من إنشاء هذه القوة هو أن يخدم السلطنة (في ولاياتها) أولاً ثم أصبحت وظيفتها أن يحارب بها السلطنة نفسها عماه يستولى عليها أو يحل محلها - دون تبصر بحقائق مدى إمكانياته ولا اصطدام خططه بخطط الأقوياء الحقيقيين (الحديثين الحقيقيين) في العالم في عصره . ولكي يضمن تأسيس هذه القوة العسكرية فقد أنشأ منظومة صناعية مستورده " حديثة " تدار بأساليب القرون الوسطى ، وعدد من المعلمين تعليماً " حديثاً " يعملون أيضاً بمواصفات - وبصفات - الحرفيين والصناعاتية في نفس العصر ، مع كفالة تمويل كل ذلك بنظام ضرائب هو نفسه نظام العصور الوسطى . لم تكن الثقافة والمحلية المصرية والعربية أو التركية - قد تجاوزت - لا في جوهرها ولا في تفاصيلها ثقافة العصور ذاتها : ثقافة النقل والتكرار والإستظهار والخرافة والقدرية والجبرية والتواكل والبعد عن التجريب وعن النظر العقلي والنقد والمقارنة الدلالية ، وكراهية " الغرباء " والتصنيف الطائفي - والعرقى لسكان البلاد

واعتبار الجديد " بدعة " والمرض لعنة أو عبيث إثم لم يكفر عنه المريض . لم يخرج من هذا الوضع الثقافي . - الفكرى والمعرفى - سوى عدد يقارب عدد أصابع اليدين خروجاً جزئياً ومحدود الأثر للغاية . وكان الشيخ حسن العطار قد جاء قبل ذلك بنحو نصف قرن من الزمان وسط جيل إنتعشت لديه معالم الثقافة الموروثة القديمة لكى يبدأ - لأول مرة منذ قرون - " إعادة إنتاجها " بدلاً من تلخيصها وإستظهار الملخصات ؛ وأضاف الشيخ حركة إلى السكون المتجدد بإعادة النظر فى بعض أبواب الفقه - على المذهب الشافعى وحده - ربما بدافع من إحتياجات التحرك الإقتصادى - التجارى الجديد فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر (على حد إكتشاف المؤرخ الأمريكى بيتر جران) الذى فرضته إحتياجات التوسع التجارى فى أوروبا الجنوبية ؛ وأضاف العطار الفضول نحو الغرب - الذى لاح له عين قرب فى اسطنبول عاصمة الخلافة - مذهباً بصنائه وعلومه وتنظيماته ، وتطلع إلى ضرورة أن " ليجدد " عندنا تلك العلوم والصنائع - لا الفكر ولا النظم الإجتماعية اللذين أنتجتهما ... ذلك لأن إكتشاف الفكر الملائم وتطوير النظم الإجتماعية الملائمة يحتاجان إلى بوتقة سياسية " خاصة " هى الدولة القومية التى تقيم حكم القانون (حقوق واحدة وواجبات متساوية للجميع وفرص متكافئة للجميع) كما يحتاجان إلى بوتقة إجتماعية وفكرية خاصة ، هى بوتقة المسؤولية الفردية أى فصل ضمير الفرد عن كل من رأى الجماعة المسبق والجائر ومسؤولياتها على أساس عقيدى أولاً وقانونى ثانياً لكى تقوم الجماعة الإجتماعية من أفراد أحرار يعقدون فيما بينهم " العقد الإجتماعى " المحكوم بقانون يلزم الجميع ويضمن إنتماءهم أولاً ، وولاءهم ثانياً .. لم يكن بوسع حسن العطار ، ولا الجيل التالى من " المعلمين " الذين إستنبتهم محمد على أن يحققوا تلك " الإكتشافات " لأن مشروع الضابط العثمانلى لم يكن يتضمن إقامة " حكم القانون " ولا تأسيس " المسؤولية الفردية " ولا صياغة " العقد الاجتماعى " أو حتى التمهيد لكل ذلك ... أو لشئ منه ...

ويرجع هذا النقص بدوره لا إلى مجرد " عقلية " الضابط العثماني ، وإنما أولاً إلى قصور نمو البناء الإجتماعي - الثقافي العام للمجتمع كله (وهو بناء كان الضابط العثماني وعقليته جزءاً منه بالتأكيد) ؛ ويرجع ثانياً إلى تأثير العامل الغربي (الدولي) في أوج العصر الإستعماري - في مرحلة " التقسيم " الإستعماري الأول للعالم بين دول الغرب الأوروبي والتي انتهت عملياً في مؤتمر برلين عام ١٨٤٨ .. كان الغرب يسعى إلى أن يبنى أكبر ثمار المرحلة الأولى من " تحديثه " الخاص ... وكانت ثقافة " قروننا الوسطى " تتوهم أنها تستطيع أن تستورد منه الأدوات التي أنتجها التحديث الغربي ذاته لكي تؤكد بها وجودها - ووجود مؤسساتها السياسية - الإجتماعية العتيقة - الإجتماعية - الاقتصادية ، ولكي تحمي بها نفسها من هجوم حداثة - وتحديث - الغرب بالذات .

لا أعتقد أننا سنكون بحاجة إلى تكرار ما سبق قوله مراراً ، من أن نتيجة " مشروع " محمد علي كانت محبطة ، رغم أنه يستحيل القول بأن كل شيء عاد إلى ما كان عليه : لقد بدأ التحرك بفضل التفاعلات بين الداخل - بنائنا الثقافي الإجتماعي العتيق - وبين الغرب المهاجم صاحب (التحديث والحداثة) . كان بناؤنا الداخلي قد سعى إلى إعادة الحياة إلى تكوينه القديم باستعارة جزء واحد من " بنية التحديث " الغربي (أى استعارة النظم العسكرية وبعض ضروراتها المعلوماتية ومهاراتها الصناعية) .. وفي غمار ذلك ألقى عدد ضئيل من المتعلمين نظرة إلى الغرب أكثر عمقاً بقليل - وتقول لنا نصوص الشيخ رفاعة الطهطاوي - أبرز من سعوا إلى إلقاء هذه النظرة - إن فهمه لما رآه كان محكوماً بثلاثة عوامل مقيدة - .. أولها عامل مفاهيم ثقافته الموروثة نفسها - التي ورثها في حالة متحجرة تعتمد على " النقل " لا على النقد و التجاوز ؛ تشك في أعمال العقل وتعتمد على القبول الجماعي لما يفهمه ناقل تلخيص عن ناقل تلخيص سابق في حدود مغلفة لما يمكن أن يعتبر علماً أو معرفة أو فكراً ؛ والعامل الثاني هو عامل لغته (لغتنا

العربية) في نهاية عصر الإنحطاط (دون أن تتاح الفرصة لتطوير اليقظة القصيرة والمحدودة التي شهدتها النصف الثاني من القرن الثامن عشر) : لغة مثقلة بالإنشاء البيديعي وبالمتراذفات والتشبيهات مليئة بالكنايات والمجازات (ولا ننسى ضرورات السجع وبقية فروض البديع) .. لغة تنشئ عالماً من ترتيب مفرداتها وإعادة ترتيبها ولا تهتم بالوصف الموضوعي للعالم (الخارجي) لكي يتحقق الشرط الأول لوظيفة اللغة فيما يتعلق بالتفكير العلمي : شرط أن تكون اللغة أداة لتسجيل العالم " كما هو " أو كما يبدو للحواس ، في " العقل " ثم تحليله بعد وصفه وهي لغة مشغولة بجمالها الشكلي لا بـ " تصنيف " العالم لكي تقوم بوظيفتها الثانية : الضرورية : وظيفة دفع العقل إلى التجربة واستخلاص القانون من خلال إعادة عمليتي التوصيف (الملاحظة) والتصنيف (التجريب) .. لذلك ، يبرز العامل الثالث الذي حكم على فهم الشيخ رفاعه (الذي لا نستكر ريادة هذه الهامة) بأن يكون فهماً محدوداً للغاية ، و سلبياً في النهاية : ذلك هو عامل الإنسهار بما يرى دون قدرة حقيقية على " النقد " .. نقد التحديث الغربي (مثلما انتقده أبنائه : إدموند برك مثلاً ولا نقول هيجل أو بلزاك - في نفس سنوات تواجد الشيخ رفاعه في باريس) : كان الشيخ إبناً لثقافة إعتادت طوال قرون الإنحطاط - أن تردد أقوالاً محفوظة - تحجرت - دون قدرة على المقارنة بين الكلام والحقيقة ، ولم تكن لغته (لغتنا) قادرة على الوصف المحايد الموضوعي الدقيق للعالم الخارجي ، ولا على تجاوز الوصف إلى التحليل - لإنشغالها بجمالها الشكلي الخاص ولفقر ما تحمله مفرداتها من ظلال المعاني وتنويعات الأفكار (وهو وضع صرنا ندرك أنه يؤثر على جهاز التفكير لدى الإنسان ، الفرد أو الأمة) ولذلك فقد إنبهر بما رآه ولم يشتبك معه ناقداً : فقد رأى ما يفوق أجهل الأحلام ، ولم يدرك أسباب " التقدم " ولا ما يخفيه جماله من أخطاء أو خطايا .

خلال جيلين فقط - أو أقل كان الوضع قد اختلف كثيراً بالنسبة للمتعلمين الذين أصبح لهم أن يسموا " المفكرين " ... ولكن لم يكن الكثير قد تحقق في بقية " أجزاء " المشروع ا

التحديث المصرى : البدايات المضللة

إذا كان المجتمع المتماسك بالقانون الواحد و التعليم الواحد و الثقافة الموحدة النشطة ، و بالواجبات و الحقوق المتكافئة ؛ المجتمع المتنوع المستعد للتفاعل مع غيره بتندية و حرية معاً ، هو بوتقة التفاعل بين أسس التحديث ؛ و إذا كانت الدولة القومية أو الدولة " البستاني " القائم على رعاية المجتمع و بناء الأمة و حمايتها - لا مجرد "خفارتها" هي بوتقة التفاعل بين أسس الحداثة ؛ فأين نحن إذن - في تاريخنا الحديث - من هذه الأسس كلها ، و من تفاعلاتها و من " البوتقتين " الضروريتين لتحقيق التحديث الحقيقى ؟

قبل محاولة الإجابة - أو تقديم إقتراحنا بالإجابة - أعتقد أن ثمة ملاحظة ضرورية حول الفهم الشائع في فكرنا السياسى المعاصر عن طبيعة و نشأة واستمرار - الدولة في مصر .

فلقد راج - أو روج البعض بيننا - أن " الدولة القومية " المصرية هي نفسها الدولة المركزية ، و أنها كانت نتاجاً طبيعياً دائماً و أبدياً لمركزية نهر النيل بالنسبة للحياة الاقتصادية في مصر ؛ وأن نظام الرى النهري و ضمان التوزيع العادل لمياه النهر ولدت " الدولة المركزية " التى هي نفسها "الدولة القومية " بشكل طبيعى و حافظت عليها و جعلتها ضرورة كظواهر الطبيعة .. و روج البعض بيننا أن جمال حمدان - المفكر المصرى الراحل الكبير - هو صاحب هذه المقولة .

و الحقيقة - من وجهيها : وجه الفكرة الجغرافية الساذجة ؛ ووجه مصدرها غير ذلك تماماً: فجمال حمدان - وهو مفكر لا يمكن إقامته بالسطحية و لا بالتعجل و لا بالترعة الدعائية لنفسه أو لعصر بعينه من عصور مصر السياسي - يبين " تفاعل " أو " تضافر " عوامل عديدة أدت إلى الظهور الباكر للدولة المركزية في مصر ؛ و لم يسمها : الدولة القومية إلا في المراحل المتأخرة نسبياً من التاريخ . أما الدولة القومية ، و قريبتها ، أى " المجتمع المتماثل " فلا يظهران بدورهما إلا بفضل تضافر نفس العوامل السابقة ، مع عوامل عديدة أخرى ، على رأسها : وحدة اللغة ، والثقافة و القوانين و مجموع العلاقات و الأعراف الاجتماعية ؛ و تلك عوامل تنمى كلها إلى ما يسميه علماء الاجتماع بـ " البناء الفوقى " - أو البناء المعنوى - للمجتمع وللدولة، و هى عوامل علاقتها بالبناء المادى ، أو التحتى " أى الاقتصاد و الجغرافيا .. إلخ " علاقة غير مباشرة، و تنبع - كما حدث في مصر - من منابع خاصة للغاية : فاللغة العربية ليست - فى أصلها - " نباتاً " نيلياً ؛ إنما نبات أرض أخرى ، لم تطلع هنا و إنما أخذها مصر مع الدين الاسلامى الحنيف . و حتى من بقوا على المسيحية الأرثوذكسية المصرية ، أخذوها - كلغة قومية و لغة " أم " لأهم جزء من النسيج البشرى الثقافى العام للمجتمع المصرى؛ بل أن اللغة العربية " الواقدة " حققت لمصر عملياً حماية من تمزق لغوى ثقافى كان يوشك أن يقضى على وحدتها : تمزق بين القبطية ذات الأصول المحلية و بين

كل من اليونانية و السورية الوافدين . ولكن مصر أخذت مع اللغة و الدين الاسلامى كثيراً من أنواع العلاقات و الأعراف الاجتماعية - و السياسية ، لم تكن - بدورها - نتاجاً للنيل و دوره المركزى فى الزراعة - عصب الحياة فى مصر - من بينها تلك التى جاءت مع عرب الجزيرة - و أكثرهم من البدو إمتزجوا بأهل المدن و بالفلاحين المصريين ، أو ظلوا - فى الصحارى و حول الوادى - قوة ضغط بشرى وثقافى مستمر ، و كان بعضهم من بدو الصحراء المصرية ذاتها ، دانوا بالاسلام ، و إمتزجوا بأبناء عموماتهم البدو الوافدين إمتزاجاً عضوياً لتقارب البنى الاجتماعية - الثقافية و النفسية عند المجموعتين .

و لكن مع مجئ - و سيطرة - العناصر الآسيوية و الأفريقية (من أبناء القبائل البدائية و البدوية) منذ الدولة الطولونية ؛ من مماليك الطولونيين أنفسهم فالإخشسيديين فالفاطميين (الذين جاءوا معهم بدو المغرب الأقصى من البربر ثم بدو وسط أفريقيا - السودان - ثم بدو الأرمن من الشام) فالأيوبيين - وكانوا هم أنفسهم مسن بدو شمال العراق وسوريا من الأكراذ ، فدولة المماليك الترك فالشركس - و من جاء معهم و وراءهم من بدو آسيا من منغوليا إلى تركمانستان - فالعثمانيين .. مع مجئ تلك الموجات المتتالية من البدو الآسيويين و الأفارقة (و قد تدهشنا أعدادهم الغفيرة للغاية التى يذكرها المؤرخون المصريون المسلمون) و سيطرتها السياسية و الاجتماعية - بحكم سيطرتهم العسكرية - فقد تشبعت أعراف المجتمع المصرى - الزراعى الأصل - بأعراف البدو السياسية و الاجتماعية إلى درجة أنها فاقت فى أهميتها أعراف المجتمع

السزراعى النهري أو النيلى . ليس النيل - إذن - و لا يمكن اعتباره سبباً وحيداً ، و لا سبباً رئيسياً لنشوء الدولة القومية فى مصر و لا " ضامناً " أبدياً لرخائها ، حتى إذا ضمنت قيام دولة مركزية .

الدولة القومية تنشأ بفعل تطور و وحدة النسيج الكلى للمجتمع ، فى جانب بنائه المادى أو المعنوى ؛ ذلك البناء الذى مزقه تعدد المكونات الثقافية فى القرون الوسطى من أعراف البدو .

لقد كانت تلك هى الأعراف التى تمزق بسببها النسيج الثقافى الواحد للمجتمع المصرى ، رغم وحدة اللغة ، و وحدة الإطار الدينى للأغلبية (الإسلام) و وحدة التوجه الفكرى لهذه الأغلبية (توجه الفقه السنى) بل أن تلك الأعراف نافست ثم تغلبت - مع الغلبة السياسية لأصحابها الآسيويين - حتى على الشريعة الإسلامية نفسها - سواء فى شكلها " الخام " أو فى شكلها المتطور نسبياً الذى صاغه أئمة فقهاء السنة فى القرون النشيطة من الثانى إلى الثامن الهجرى ؛ و تغلبت و ما تزال تتغلب - حتى على القوانين الحديثة ، (و مصدرها الرئيسى هو الشريعة الإسلامية و الفقه السنى) . و قد كان بديهياً أن تغلب تلك الأعراف " الآسيوية " القبائلية أو البدوية ، على ما إستعاره محمد على باشا وإسماعيل من قوانين تركية عثمانية أو فرنسية لإدارة " الملحقات " المدنية و الإدارية أو العسكرية الجديدة التى أضافها كل منهما لتساعده فى إنجاز مشروعه : الأول كسان يطمح إلى الإنطلاق من مصر ليحكم قبضة أنعمانيين على إمبراطوريتهم المنفلتة ثم ليستولى على السلطة العثمانية نفسها ؛ و الثانى كان يطمح - فى الحقيقة - إلى أن يربط نفسه ببعض مظاهر أنتمدين الأوروبي الذى عرفه و تعود عليه أبان تلمذته فى باريس (و وصف طموحه الشخصى هذا بأنه يريد أن يجعل مصر قطعة من أوروبا) .

سؤالنا الأساسي إذن ينبع من تلك الملاحظة الضرورية حول التصور الذي أشاعه فهم سطحي لما كتبه جمال حمدان - عن نشوء الدولة في مصر ، و طبيعتها (مركزية ، أم قومية) ، و طبيعة نشأتها التي تضمنتها " دائماً " مهما كان من التطورات البشرية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية ؛ و هو فهم يخلط كثيراً - خلطاً شبه متعمد بين الدولة المركزية (التي كانت دائماً دولة خفير) و الدولة القومية التي كانت - و يجب بحكم التزاماتها - أن تكون دولة بستانياً ..

سؤالنا الأساسي : أين نحن إذن - في تاريخنا الحديث - من أسس التحديث - و الحداثة - بالمعنى الاجتماعي - الثقافي العام ؟

هل حققت أى مرحلة من مراحل - أو محاولات - التحديث الكبرى - في هذا التاريخ ذلك التفاعل - بين مجموعة أسس التحديث و بين مجموعة أسس الحداثة : أو بين مجموعتهما المشترك ، أى أسس : التمدين (أو سكنى المدن و تمدين الريف) و التصنيع القائم على البحث العلمى و توحيد التعليم و نشره و توحيد القانون القائم على المساواة فى الحقوق و الواجبات و الفرص و الإحتكام إليه وحده ، و نشر وسائل الإتصال الحديثة و تحقيق تنوع المعرفة و تخصصها و التنسيق بين فروعها و إتاحة الموارد - المادية و المعنوية - بحرية و دون إخضاع الإتاحة للعلاقات القبائلية البدوية و جعل الكفاءة معياراً وحيداً للترقى الاجتماعى و تنويع و نشر مجالات النشاط الثقافى الفكرى و الإبداعى الفنى ؛ و "تحسين الحياة " بالخدمات و المرافق المتطورة ، و بتوظيف البحث العلمى : " لزيادة قدرات المجتمع المدنية و العسكرية لتحقيق المزيد من إشباع الإحتياجات المتزايدة من السلع و المعرفة و الفن و الفكر و الأمن " ١٢

صحيح أن " دولة " محمد على المركزية أقامت بعض المصانع ، و أنشأت عدة مدارس ، و جندت المصريين (تحت إمرة ضباط من الأرنؤوط و الشركس ثار عليهم

عسرابي وصحبه فيما بعد) وحفرت عدة ترع و قناطر و أنشأت ميناء و زادت الأرض المزروعة نسبياً و أصدرت جريدة رسمية باللغة التركية وحدها ثم أتاحت نصفها للغة العربية و أنشأت مطبعة .. و لكن الصحيح و الحقيقة فعلاً ، أنه قد إنتهى كل شئ تقريباً مع الهزيمة العسكرية المحكومة بالمغامرة.. و أغلقت المصانع دون أن تتحول إلى حركة تصنيع ؛ و لم يتعد عدد المعلمين " الجدد " عدة مئات ؛ و لم يتوحد التعليم بل أرسيت أسس إنشقاقه الكبير الفادح الأثر ثقافياً و اجتماعياً ، و لم يتوحد القانون بل أضيف إلى إنشقاقه بين الأعراف البدوية - الريفية ، و الشريعة الخاضعة لتفسير سيئ ، و الأحكام العثمانلية و بقايا المملوكية ، أضيف إلى ذلك الإنشقاق نقيض جديد من " القوانين الفرنسية " العسكرية و البحرية بالذات (وهو إنشقاق تضاعف في عصر إسماعيل) ..

و في عصر الخديو الموصوف بالتحديث ، لم تنشأ حركة - من أى نوع للتصنيع و لا للبحث العلمى - و لم تنشأ مصانع ذات مغزى سوى بعض مصانع السكر ؛ و عدة ترع وقناطر زادت - مرات أخرى مساحة الأرض المزروعة و فتحت قناة السويس بفضل البحث العلمى و التصميم الهندسى الأجنبى بالكامل ثم بيع نصيب مصر فيها وفتحت عدة مدارس - أكثرها أجنبى - وهذا هو النقيض الجديد الذى زاد من تشقق - أو تصدع البنية التعليمية و الثقافية - التى يفترض أن تكون هى أساس البناء الثقافى الحديث ؛ و زاد " نصاب " القوانين الأوروبية (والمحاكم المختلطة) فى بنائنا التشريعى بينما تضخم تأثير الأعراف البدوية - الريفية - بحكم بدء حركة الهجرة من الريف - أو الصحراء - إلى المدن - على حساب أى تفسير سنى رصين أو أى صياغة حديثة للقانون . و لا يمكن الزعم بأن " القانون " كان هو الحكم فى ظل خديو نصف عثمانلى، و نصف أوروبى فى عصر سادت الثقافتين فيه (العثمانلية والأوروبية) نزعات ومواقف معادية إزاء الآخرين المختلفين ثقافياً ، و إزاء من هم أدنى اجتماعياً .

في المحاولتين - أو المرحلتين - لم يقترب البناء الاجتماعي الثقافي المصري من
أبواب التحديث - دع عنك الحداثة - اقتراباً ملموساً .. قامت حكومة مركزية
بالفعل و لكنها لم تتحول إلى دولة قومية ؛ و جرت محاولات لاقتباس أدوات القوة من
المجتمعات التي أنجزت التحديث - بإغراء القوة و بوهم إمكانية تحقيق أحلام شخصية
بواسطتها - لا عن اقتناع بالتحديث و لا عن معرفة واعية بأسسه و لا عن رغبة في "
تنمية مجتمع و تحقيق تماسكه " و لا في بناء دولة قومية ، أو في تحويل الحكومة الخفير إلى
دولة بستانى ..

" آخر " وسط " آخرين أم : متحف من صنع الخيال ؟ !

يقول المفكر الفرنسي المعاصر ، بول ريكور (فى كتابه : التاريخ و الحقيقة ؛ تحت عنوان : حضارات و ثقافات قومية ؛ عام ١٩٦٥) .. يقول : " حين نكتشف أنه توجد ثقافات عديدة بدلا من مجرد ثقافة واحدة فقط - و بالتالى - فى اللحظة التى نعرف فيها بانتهاء نوع من الاحتكار الثقافى - سواء كان ذلك الاحتكار وهما أو حقيقياً - فإننا نشعر بما يحققه اكتشافنا - لنا من دمار . فجأة يصبح ممكناً وجود "آخرين " ونصبح مجرد " آخر " وسط آخرين . و إذ يختفى كل معنى و كل هدف ، يصبح ممكناً التجول عبر الحضارات كما لو كنا نتجول عبر الخرائب و الاطلال . تصبح الانسانية كلها متحفاً من صنع الخيال "

ربما كانت السطور السابقة هى أفضل ما نعرفه من صياغات الفكر الغربى تعبيراً عن كل من إدراك " العقل الغربى " لوجود ثقافات أخرى فى العالم - و جدرة بالاحترام - غير الثقافة الغربية ، و إحساس هذا العقل أيضاً بالفجوة - و الدعر - من هذا الاكتشاف : فهو اكتشاف أدى إلى انتهاء وهم " الاحتكار الثقافى " للعقل و للوجدان الانسانيين ، و هو الوهم الذى عاشه العقل الغربى عدة قرون ، و الذى نقله إلى " الآخرين " بصور و بدرجات مختلفة . و لكننا لسنا بصدد تحليل " الآخر " الغربى الآن ، و إنما بصدد تلمس مسيرة عقلنا نحن المضادة إلى اكتشاف أنه من المستحيل ، و من الخطأ ... أن نسمى إلى أن نكون " صورة طبق الأصل " من الغرب و هو السعى أو التصور الذى غلب على انطباعات الشيخ رفاعة الطهطاوى عن الغرب ؛ تصور نتج عن حالة

الالبهار ، و الرغبة في التشبه بالآخر ، و هي الرغبة التي تعادل الاستعداد لافناء الذات أو تذويبها في " الآخر " .

ربما كان الشيخ رفاعه نفسه قد شرع في التخلص من حالته الأولى تلك بعد أن انغمس في العمل " الخلى " لخدمة مشروع " التحديث " لا التنمية في مرحلتيه المتاليتين الأوليين (مرحلة محمد علي - ثم مرحلة سعيد و إسماعيل) .

غير أن العلامة الكبرى الأولى التي ينتجها العقل المصري (العربي) الجديد و التي تشير إلى بداية التعرف على " الآخر " بصفته تلك ، مع الإقرار بنقاط قوته أو تفوقه و مع تفهم عيوبه أيضاً ، بقدر ما تشير إلى بداية اكتشاف " الذات " مع الإقرار بعيوبها و ما تحتاجه و بخصائصها وما ينبغي تثبيته أو ما ينبغي تحريكه ضد هذه الخصائص - بالوعي و بالتنمية - ربما كانت تلك العلامة الكبرى الأولى هي " الرواية " الطويلة التي كتبها علي (باشا) مبارك ، و أصدرها بعنوان " رحلة علم الدين " عام ١٨٨٢ بعد شهور قليلة من احتلال البريطانيين لمصر (لا نظن أنه كتبها لكي يواجه بها الاحتلال كما ذكر بعض كتابنا ، فحجمها و مادتها يدلان على أنه استغرق في كتابتها مدة لا تقل عن عدة سنين ، و ربما كان قد بدأها حين كان عضواً في " بعثة الأنجال " مع الأمير إسماعيل نفسه في باريس - قبل سنة الاحتلال بنحو عشرين سنة) .

إذا استخدمنا مصطلحاتنا العصرية ، لقلنا إن علي مبارك جعل من بطله "علم الدين" تجسيدا حياً لثقافتنا الموروثة من ناحية ، و لكنه أيضاً جعله واعياً بأنه يجسد هذه الثقافة، وجعله متمسكاً بشوابتها الجوهرية ، و جعله ناقداً لما أصابها من تشوهات أو عيوب تحولت - في العالم الواقعي - أو في " المجتمع " الخلى الذي ينتجها - تحولت فيه تلك التشوهات و العيوب " الثقافية " إلى تشوهات و نقائص إجتماعية ، و جعله أيضاً مكتشفاً لثقافة " أخرى " و إن كانت أكثر تفوقاً، يكتشفها من موقع المغايرة ، باعتباره

مثلاً لثقافة " أخرى " يستحيل أن يخلع منها روحها - أو خصائصها - لكي يملأها بروح الثقافة المغايرة و إن كان يحتاج - لإصلاح نقائص ثقافته ومجتمعه و تشوهاتهما إلى أن يتعلم من هذه الثقافة المغايرة و المتفوقة ، الكثير من " النظم " بقدر ما سيتعلم الكثير من المهارات التكنيكية .. و لكن على مبارك جعل من " علم الدين " أيضاً ناقداً لما في هذه الثقافة الأخرى - رغم كل تفوقها - من تشوهات أو عيوب .

و لا نستطيع أن نزعم (لأننا لا نملك معلومات من أى نوع عن قراءات على مبارك الفكرية أو الثقافية) أنه اطلع على أعمال النقاد الغربيين الأوائل للتحديث الغربي (من نوع إدموند برك أو بلزاك أو الاشتراكيين الطوباويين - الخياليين - كسان سايمون - الذى جاء أتباعه إلى مصر فى أواخر عهد محمد على) . و لكننا نستطيع أن نزعم أن نقد "علم الدين" لتشوهات و نواقص التحديث و الحداثة الغربيين كان نقداً " أصيلاً " ينطلق من ثوابت ثقافته هو ، الموروثة (و قد يفتح لنا هذا الباب إلى التاريخ لعلم الاستغراب - مقابل الاستشراق - الذى يقال إن مؤسسه و عالمه الوحيد إلى الآن هو صديقنا الأستاذ الدكتور حسن حنفي) ...

غير أن اكتشاف " علم الدين " لذاته (ذاتنا) الثقافية ، واكتشافه أنها ذات متميزة، ومستقلة و أنها تمثل : " آخر وسط آخرين " بتعبير بول ريكور ، هذا الاكتشاف لم يكتب له الذبوع (و إن لم ينعدم تأثيره كما سنرى بعد قليل) ربما لأن عاصفة الاحتلال و القهر الثقافى الذى مارسه العقل الغربى (مزوداً) بجيش إستعماري و سلطة عسكرية صارمة ، و ممتلئاً بوهم " الإحتكار الثقافى " الغربى - الذى أشار إليه بول ريكور أيضاً - ربما لم يكتب لإكتشاف " علم الدين " الذبوع بسبب تلك العاصفة المخيفة التى هبت بعد زوبعة الثورة العربية و أحلامها المجهضة - حيث حاولت التحديث الجزئى - بالمجلس النيابى العاجز و بمطالب عسكرية و ضرائبية محدودة و لم تحاول تنمية

شاملة - مادية أو ثقافية - و لا حتى تنمية جزئية حقيقية . و ربما لم يكتب لاكتشاف " علم الدين " الذبوع لأنها جاءت في صورة أدبية مطولة و رغم لغتها التي تسعى إلى التخلص من ركافة التعبير اللغوى السقيم القديم - فأما تظل أسيرة الفقر الفكرى الموروث - من عصور الانحطاط - التي تمنع اللغة من الإحتواء الحقيقى على أى من العالمين : الأول الذى تنتمى إليه و ينتمى إليه صاحبها - علم الدين نفسه - و يسعى إلى تغييره ، و الآخر الذى يعرف أنه يختلف عنه و ينتقده ، و يريد أن يتعلم منه فى الوقت نفسه .

و مع ذلك فالمؤكد أن " المعرفة الإجتماعية " التي حملتها رواية " علم الدين " تلك العلامة الكبرى التي ينتجها العقل المصرى (العربى) الجديد - والتي تشير إلى التحول من حالة الإندفاع للرغبة فى الذوبان فى الآخر إلى حالة تبين المغايرة و تبادل العلاقة فى الوقت نفسه - المؤكد أن تلك " المعرفة الإجتماعية " التي حملتها " علم الدين " لم تكن حراً فى البحر . لقد سبقتها كتابات المرحلة العربية (عبد الله النديم مثال مشهور) .

و لكن أكثر كتابات هذه المرحلة أهمية ، على المستوى المعرفى - الفكرى ، كانت كتابات الشيخ الأمام محمد عبده فى " الوقائع المصرية " فيما بين ١٨٧٩ و ١٨٨٢ .

لم يكن غريباً أن ينتج العقل المصرى فى تلك الكتابات ملامح أول " تخطيط " مدروس للتنمية الشاملة لثقافة مصر (و العالم العربى على الأقل ، أو العالم الإسلامى على إتساعه) و لم يكن غريباً أن يستهدف هذا التخطيط التنمية لا التحديث . و ذلك بتركيز الشيخ الأمام - وسط انشغالات أخرى - على التعليم و التربية - إمتداداً لما كان على مبارك نفسه قد كتبه على مرحلتين: شهدت المرحلة الاولى وضع اللاتحة الرجبية عام ١٨٦٨ لتطوير و نشر التعليم العام بكل مراحله و بكل مكوناته ، ثم شهدت المرحلة الثانية وضع مشروع دار المعارف و دار العلوم، للبحث العلمى و لتدريب

العلماء كترسيبة لتطوير عقلية المجتمع و أساليبه في العمل و في التفكير و في الإنتاج ، ثم يأتي بعد ذلك ، و لنا بناء عليه تركيز الشيخ الإمام أيضاً على " حكم القانون " كأساس لكل من وحدة المجتمع القومية و لتمامه الإجتماعي بالعدل أو : " بتوازن العدالة " كما أسماه، ثم يتركز على : " الشورى " كوسيلة وحيدة لـ : " مشاركة الكل في حكم الكل " .

كان الإمام محمد عبده ، في تلك الكتابات عن أهمية التعليم و التربية العلميين المستعيرين ، على نفقة الدولة ، و عن حكم القانون ، و عن " الشورى " يخطط في الحقيقة للدولة القومية الحديثة ، على أساس تنمية الدولة القائمة في عصره و تحويلها من دولة تنتمي إلى القرون الوسطى إلى دولة قومية حقاً و حديثة حقاً .

يقول عالم الاجتماع الثقافي البريطاني المعاصر الكبير أنتوني جيدير (رائد هذا العلم الآن في العالم الناطق بالإنجليزية) يقول في كتابه النظرى المهم " نوابع الحداثة " عام ١٩٩٠ - : " إن المعرفة الإجتماعية " ، تتخذ مساراً لولياً - داخلية في عالم الحياة الإجتماعية (الواقع الإجتماعي) و خارجة منه .. فتعيد تشكيل كل من نفسها و ذلك العالم معها في عملية متكاملة لا ينفصل فيها جانب تطور المعرفة بالعالم الإجتماعي ، عن جانب تطور العالم الإجتماعي نفسه . و لو أننا طبقنا هذه المقولة النظرية المهمة - على ما حدث للثقافة المصرية (معرفتنا الإجتماعية) في تفاعلها العملي مع مجتمعا - أو في دخول تلك المعرفة في عالمنا الإجتماعي و خروجها منه في عملية متكاملة " لاكتشفنا أن العملية " لم تكن متكاملة ، لأن : " العالم الإجتماعي " لم يقيض له - أو لم يتمكن و لم يسمح له في الحقيقة - بأن يتفاعل مع المعرفة التي تطورت على أيدي رجال من نوع على مبارك و محمد عبده . و إنما ظلت " المعرفة الإجتماعية " القومية هذه الساعية إلى التنمية

- بمغزل عن " العالم الإجتماعى " الذى راح يخضع بدلاً منها - لمعرفة إجتماعية من أنواع أخرى ، كلها تسعى إلى التحديث ، لا إلى التنمية ، أى تسعى إلى نقل روح " الآخر " لغرسها فى بدن عالمنا الإجتماعى ...

ثم جاء العصر الليبرالى !

التحديث فى : " الدولة الخفير " : **كلام الباشا وأفعال الرعايا ..**

لم يكن التحديث فى الغرب " كلاماً " .. لا فى الوحدة الوطنية - أرضاً و شعباً ودولة - و لا الفلسفة و لا فى الديمقراطية و لا فى التعليم و لا فى التخطيط .. لم يكن التحديث " كلاماً " فى أى " موضوع " من هذه الموضوعات، و لا فى غيرها ، ولكنه كان " أفعالاً " نبعت بدوافع محلية خالصة (و كانت تروجتهم لبعض أعمال تراثنا الفلسفى أو العلمى و التعلم منها فى البداية "فعلاً" من جانبهم ، بحسب لهم ، لا لنا ، من كل الوجوه) .. وكان التحديث "أفعالاً" متسلسلة ، مترابطة " متفاعلة" مركبة ، ظلت

تسراكم لفترة وجيزة قبل أن تخضع للتوجيه الواعي لتحقيق : " بناء الأمم " على أيدي
دول قومية ترعى مجتمعاتها وتحقق ما تراه في صالح تلك المجتمعات "، فنشأت حالة
الحدالة " قبل أن يبدأ " الكلام " عنها ، وعن التحديث ...

و لكن حين أتأمل القوضى المخيفة التي تسود حياتنا كمجتمع : فوضى كل أنواع
"لوكياتنا" في الميادين و الشوارع و الأسواق : حين أتأمل فوضى المرور و العبور الزراعية
المتخسطة في باب الحديد مثلا أو شارع رمسيس أو منشية الاسكندرية و شوارعها ، في
أسواق السد أو ناصرة أو الغمراوي أو أمبابة أو السيدة عائشة ، أو في صالات وصول
الحقائب في المطارات أو في القرى المقاطعة في مخزات السيول ، و المناطق الصناعية
المتحمة بمحطات الكهرباء (لكي ينفجر الاثنان) أو بالنيل لترمي - مع المدن - نفاياتها
في مياهه و لتقتل بحرائق قماماتها الأشجار و الحقول و الهواء .. و حين أتأمل جيوش
المعممين - الفلاحين الصغار - بالجب و القفاطين متجمعين ينتظرون " التويوتات "
المكدسة في مواقف فاقوس أو أسبوط أو المحلة الكبرى ، أو أكوام نساتنا على رصيف
مدخل العيادة لمستشفى الجلاء للولادة قادمات من كهوف بولاق و القللي الممتدة من
مداخل القاهرة حتى قلبها على النيل ، و أكوام مثلهن أمام عيادة قصر العيني أو أحمد
ماهر أو أبو الريش قادمات من المديح أو اسطبل عتر أو الجيارة أو تحت الربيع و
الجمالية .. حين أتأمل كل ذلك و غيره ، دون أن أتعامى عن أن تلك هي حقيقتنا
"المادية" التي تتجسد و تتكرر في الغالبية الساحقة من مدننا و قرانا دون استثناء ، ثم
اتذكر ما جاء في " الكتب " عن وصفنا ووصف هذه المدن والقرى و أهلها - اسلافنا
القريين - عند الجبرتي أو علي مبارك حتى سيد عويس (دون داع لما أورده الاجانب :
من إدوارد لين إلى كريستوفر مايهيو و مرورا بكلوت بيك أو اللورد كرومر العدو ، أو
بليست الصديق) .. حين أتأمل الصورة المعاصرة و استدعى الصورة " التاريخية " من

زمانها قبل قرنين أو قبل قرن واحد أجدني أمام السؤال الملح : ماذا فعلنا لكي نحقق "التحديث" طوال هذين القرنين ؟ و هل ما حققناه يعد "تحديثاً" بحق ، ١٩ .

من قبل استخدمت تعبير : " الدولة البستاني " لوصف الدولة القومية الحديثة التي انتجتها قوى التحديث في الغرب ، و صارت - عبر تاريخ عملها متعدد الجوانب و العناصر وشديد التركيب ، الاداة الفعالة الرئيسية في تعميق التحديث و تطويره ؛ و ذلك في مقابل تعبير : "الدولة الحارس" .. على أساس أن دور " الحارس " هو الدور الرئيسي للدولة في الاطار المفهومي للفكر التقليدي : و احسب أننا نستطيع أن نبدأ الاجابة عن السؤال السابق بقصد تغيير مفهومنا عن الدولة و دورها : من فهمنا لها باعتبارها حارساً ، خفياً فحسب ، إلى اعتبارها بستانياً يحرس و يرعى ، يحمي و يروى ، يوزع الماء و السماد بالخطاس ، و يوفر لكل فرصة الوصول الى الشمس و الهواء والظل حسب الحاجة ، يستأصل الحشائش والحشرات و تنمو بين كفيه (على شبيهه) كل الثمار بحرية و بقدر ما يستطيع بما يحقق لها أن تنمو بشكل يحدده قانون واحد للجميع ا .

لقد درج المؤرخون عندنا ، و كتابنا الولوعون بضرب الامثلة من تاريخ أو تطور مصر "الحديثة" بأن يحددوا بدء هذا التاريخ ببدء سيطرة محمد علي باشا على السلطة في مصر (حوالي ١٨١٣ . بعد التخلص من عمر مكرم و هزيمة فريزر و تصفية المماليك) .. و الغالبية العظمى ترى أن " تحديث " مصر بدأ حين شرع محمد علي في اقامة مصانعه و مدارس و تجنيد جيشه ، ونادراً ما يتحدثون عن التأسيس التي أقام عليها : " دولته " . ولكن نظرة إلى تلك الأسس "القانونية أو الفكرية" تؤكد لنا أنها كانت دولة "خفياً"

يمارس أحياناً أدوار المالك القديم ، - مالك الارض و ما عليها و ناظر الزراعة معاً : كانت دولة تمارس الخفارة لحسابها الخاص على أساس نفس منظومة القيم التي قامت عليها دول المماليك ثم العثمانيين ، و لذلك كانت هناك مجموعات مختلفة من القوانين ، لكل فئة من الناس قانونها الخاص : على رأس مجموعات القوانين تلك ، كانت هناك بالطبع المجموعة غير المكتوبة ، و غير المحددة ، و التي كانت تأتي حسب الظروف ، و حسب كل موقف على حدة ، لأنها المجموعة التي تشكلت في نهاية عمر الباشا من قرارات الباشا الشخصية بالذات : لنفي هذا أو قتل هؤلاء أو مصادرة غيرهم .. الخ أو بتشغيل الناس بالسخرة ، أو إلزام غيرهم بضرائب أو رسوم مقدماً (أحياناً لستين أو ثلاث) أو تغريم أو جلد أو شق ، آخرون .. الخ تلك كانت دولة من القرون الوسطى ؛ مملوكية مثلاً ؛ لا علاقة لها بالتحديث و لا بالحداثة ؛ دولة بلا قانون حقيقى يحدد الحقوق و الواجبات - المدنية و الجنائية و المالية و العسكرية - و يحدد توزيع الحقوق و الواجبات بين الدولة ذاتها - و أجهزتها (لا مؤسساتها لأنه لم تكن ثمة مؤسسات بهذا المعنى أصلاً) و رعاياها (لأنه لم يكن ثمة " مواطنون " و إنما رعايا) .. لم يكن ثمة معيار محدد لواجب الضرائب أو الخدمة العسكرية ، و لا معيار محدد لمدى سلطة الاغا أو السنجق أو الكاشف أو شيخ البلد و لا لمدى واجبات أى منهم أو حقوقه .. فالقتل أيضاً قد يكون - و قد كان - جزاء الاغا إذا تجاوز حدوداً لم يعرف لها - أصلاً - أى معال ، فلم تحدد لها معالم و لا حدود إلا حسب " أعراف " مرنة غاية المرونة لصالح دولة الباشا الذى كان هو نفسه الدولة .

لم تكن الدولة " بستانياً " إلا رغم أنها فيما يتعلق بتطوير بنية الانتاج أو المرافق ، فكل ما أضافته أو أدخلته كان فى جوهره لخدمة مشروع الباشا الطموح و ما أن انتهى " المشروع " بـ " تدخل " الدول الكبرى الغربية " و لتذكّر ذلك جيداً - حتى " أقفل "

الباشا " دكا كينه " كلها حتى المطبعة و المدارس و لم يتبق إلا ما لم يمكن إزالته : أى الاراضى الزراعية المستصلحة الجديدة و الترع التى تروىها و القناطر مينا الاسكندرية الجديد ..

استمر هذا الوضع حتى عصر اسماعيل ، و اليه ينسب المؤرخون و الولوعون بالكلام عن التنوير و التحديث فضل " النهضة المستأنفة " : و لكننا نرى أن رجالا من المصريين أكثريتهم من ذوى الأصول المصرية الخالصة (أبناء العرب الفلاحين و أولاد البلد) كانوا هم الذين بدأوا محاولة تحويل الدولة الخفير (أو الخارس) إلى : الدولة البعثاني ، اشتهر منهم ، فى ذاكرتنا رجل مثل على مبارك الفلاح المهندس العسكرى الذى اشتغل بالتعليم و هندسة الري و بالأشغال والمواصلات و الموانئ و الاوقاف و بالادارة و بالمكتبات و بالقانون .. متابعاً ما كان قد بدأه رفاعة الطهطاوى ثم أستتفه أيضاً فى عصر إسماعيل ..

أما إسماعيل نفسه فقد كان مسئولاً عن العملية التى نسميها هنا عملية " طلاء " جزء من الواجهة التشريعية بالالوان الحديثة : أوبرا ، أو مصنع سكر ، أو خط سكة حديد أو مدرسة لبنات الارستقراطية المتحضرة : أما " القانون " من ناحية و " التعليم العام " من ناحية أخرى و ما يرتبط به من بحث علمى نظرى أو تطبيقى ثم تصنيعى فلم يكن وارداً فى جدول أعماله لا هذا و لا ذاك ، كل ما استجد من " قوانين " لم يبلغ السخرة و لا القتل العشوائى و لا المصادرة و لم يحدد للرعايا حقوقاً انما تحددت واجبات الأفراد (المالية غالباً وحدها) بمناسبة تحديد حقوق الأجانب فى معاهدات الامتيازات ! و لم يحق للمصريين تملك الارض (لائحة سعيد ١٨٥٢) إلا سداداً لديون " دولة الباشا " للمتفعين بالأرض (ملك الدولة ، ولم يكن المصريين حتى ذلك الحين أن يمتلكوها) .. و هى ديون تراكمت بسبب سحب دولة الباشا لضرائبها مقدماً لسنين عدة " على

المكشوف " .. أما الحقوق المدنية ، و الحقوق الدستورية - والتي دافع عنها مصري (متمصر) آخر ، هو شريف باشا الذى تزعم الحزب الوطنى من المصريين المطالبين بمراقبة وطنية على تصرفات الخديو فى ثروات البلاد و فى حقوق الرعايا .. أما تلك الحقوق المدنية و الدستورية، التى تمثل قاعدة التحديث الأولى ، و التى تكفل التحول الشرعى للدولة الحفصية إلى الدولة البستانية.. فكان عليها أن تنتظر عصراً آخر ، بدأ بدايته الشرعية مع أحمد عرابى و جيش الفلاحين لكى يخوض حرباً طويلة ارتبطت فيها حقوق المواطنين، بحق الوطن ، و صارت الدولة البستانية ، هدفاً لا يتحقق إلا مع الاستقلال و الدستور .. و مع ذلك فقد استمر التحديث مجرد " طلاء لجزء من الواجهة " لأسباب أخرى ..

الباشا و تعليمه: مشروع " أم " مغامرة ؟

ليس صحيحاً من أى وجه أن " التعليم " الحديث في مصر بدأ بتجربة محمد علي باشا ، رغم أنه أنشأ مدارس و أرسل بعثات إلى الخارج و أنتج من هذه و تلك أعداداً من " المتعلمين " .. و رغم أنه - في عام ١٨٣٧ - أى بعد نحو ٣٢ سنة من بدء حكمه أنشأ ديوان المدارس و أصدر لائحة للتعليم الابتدائي (المبتديان بلغة ذلك العصر و صياغتها العربية لأصلها التركي) - اللائحة التي قالت أن الغرض من هذا التعليم هو : "إعداد التلاميذ للمدارس التجهيزية (أى الثانوية فيما بعد) و نشر مبادئ العلوم بين الأهالي ..

و يؤكد مؤرخ متخصص في تاريخ التعليم المصري الحديث - هو الأستاذ الدكتور حسن الفقى الأستاذ بكلية التربية بجامعة أسيوط : " كانت سياسة محمد علي لا ترمى إلى التوسع في التعليم و الإكفاء بتعليم الأعداد التي تحتاج إليها الحكومة " ففى ١٦ إبريل عام ١٨٣١ (٢٩ ذى الحجة عام ١٢٠١ للهجرة) كتب محمد علي إلى ابنه إبراهيم ينصحه بأن ينظر : " إلى ما تعانيه أوروبا عندئذ من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة و إلى أنهم كانوا قد تورطوا في تعليم الناس حتى أضحوا و ليس في طاقتهم تلافي ما فات . فإذا كان هذا المثال أمام الأنظار ، فمن الواجب أن تفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة و الكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة (أى الحكومة) غير مولعين بتعميم ذلك التعليم " . (عن تاريخ التعليم في عصر محمد علي - تأليف الراحل الكبير : أحمد عزت عبد الكريم) .

و إذا فكرنا في مسألة ربط التعليم بالتوظيف في الحكومة (منذ أبتكر الشعب المصري المثل المشهور : إن فائق الميرى إقرغ في ترابه) لربما أرجعنا هذا التقليد إلى " نظام التعليم " العنوى (في عصر محمد علي) الذى لم يكن - فى حقيقته الظاهرة - خطة لتعليم الناس و لا : " لنشر مبادئ العلوم بين الأهالى " و لا لتغير ثقافة و عقلية مجتمعنا ، و ذلك لأسباب أخرى ، أكثر ارتباطاً بالحقائق ، رغم أنها أسباب و ثقة الصلة أيضاً بكل من " طبيعة " الضابط العثماني، الألباني الأصل ، الأمي - و عقليته الإستبدادية و أفق تفكيره المحدود بحدود القرون الوسطى المملوكية - العثمانية .. و هى أسباب تعبر عنها " التواريخ و الأرقام " ..

لقد بدأ الباشا الجديد مغامرته في مصر بل و مضى في تطبيقها لمدة ٢٨ سنة كاملة قبل أن يبدأ في تنفيذ أى مشروع منظم للتعليم الابتدائي . يقول أحمد عزت عبد الكريم أن محمد علي ، بعد القضاء على المماليك تمكن من تصفية القيادة الشعبية (بنفى زعامة الأشراف ، و سجن أو مصادرة ثروات التجار المصريين) .. و بذلك أصبح قادراً على التعامل مع " الأهالى " بحرية ، و حتى عام ١٨٣٣ ظل مكثفاً " لأعمال الرياسة " بساعداد من المعلمين القدامى (للقراءة و الكتابة و الحساب و القياس) من طلاب الأزهر أو من الأروام أو من المصريين الأقباط و ظل في الوقت نفسه معتمداً إلى حد كبير في تكوين الجيش نفسه على تجنيد أعداد من أبناء المماليك الشركس القدامى و أبناء السنوبة و السودان و بدو الصحراء الغربية ، و الأروام و الأرمن و الألبان من الرعايا العثمانيين ، إضافة إلى ما كان يرسله السلطان من كتائب عثمانية جاهزة . و في عام ١٨٣٣ ، و حين اكتملت القطيعة مع السلطنة العثمانية بالحرب في الشام ، أصبح بحاجة إلى جنود و إلى ضباط " محليين " .. لا يشترط أن يكونوا مصريين .

كان الباشا قبل ذلك بسبع سنوات (أى فى عام ١٨٢٥) قد بدأ بإنشاء " المدرسة التجهيزية " الثانوية ، أى أن نظامه التعليمى بدأ فى الحقيقة بإنشاء المرحلة الوسطى (بين الابتدائية، و المدرسة الخصوصية التى بدأت عام ١٨٢٧) .. و كانت وظيفة المدرسة "التجهيزية" مزدوجة ، فهى أولاً تمد الجيش و مرافقه بحاجة من الضباط و الموظفين فى تخصصات مختلفة ، ثم أصبحت مكلفة بعد ذلك بإمداد " المدارس الخصوصية " بخرابجها لتعليمهم فى المستوى المتخصص العالى - ثم تشغيلهم فى الجيش و أجهزة الحكومة الأخرى ، بدلاً من إرسالهم إلى الخارج ، أو لتحويلهم إلى مدرسين فى المدارس التجهيزية بدلاً من استيراد المعلمين من الخارج .

غير أن المدارس التجهيزية كانت من ناحية قليلة العدد ، ثم أنها ظلت طوال الجانب الأكبر من عمرها القصير (من ٢٥ إلى ٤٤) مقصورة على : " أبناء الشراكسة و الأتراك و الألبانيين و الأرمن الذين يعملون فى خدمة الحكومة " . كما يعلمنا بذلك حسن الفقى و أحمد عزت عبد الكريم .

فحتى هذا النظام التعليمى القاصر و المحدود لم يكمن مقصوداً به المصريين أبداً ، حتى و إن كان النظام قد اضطُر إلى إدخالهم إليه بعد ذلك ، و فى اللحظة الأخيرة من حياة دولة الباشا .

أنشئت أول مدرسة " تجهيزية " بالقصر العينى عام ١٨٢٥ ، و إلى جانب مبادئ علوم الدين و اللغة و الحساب كان المنهج يتضمن اللغة الإيطالية (إذ كان كل المدرسين الأجانب من إمارة توسكانيا أو مملكة يدمونت الايطاليتين ، بمستواهما العلمى المتدنى قياساً إلى ما كانت قد حققتة بريطانيا و بروسيا و فرنسا آنذاك ، و لكن تم إختيارها لاعتبارات عديدة) و كانت اللغة التركية هى لغة التعليم لأهم مواد المنهج أى مبادئ الجغرافيا و الهندسة و بعض الفنون الحربية (عن كتاب د. حسن الفقى - الطبعة

الثانية - ١٩٧١ - دار المعارف) .. التركية لا العربية كانت لغة تعليم الجغرافيا و الهندسة و الفنون الحربية : و هذا أمر يدهى لجيش عثماني التكوين - أتراك و شراكسة و أرمن و أروام و ألبان - و عثماني الهوى ، لا علاقة له - حتى ذلك الحين - بمصر ، إلا أنها كانت تنفق عليه من أموالها ، و أنه كان يوجد على أرضها التي احتكرها الباشا و حكومته ، باحتكاره للملكية الأرض و محصولاتها و للتجارة - الداخلية و الخارجية و للصناعة .

و غنى عن القول ، أن موظفي الحكومة (من الأجناس العثمانية المذكورة) كانوا يرحبون بأرسال أبنائهم إلى هذه المدارس التجهيزية لأنها كانت تتضمن لهم وظائف - كضباط عسكريين أو موظفين مدنيين - في حكومة الباشا ، ثم حكومة السلطان .

غير أن المدارس الابتدائية كان أمرها مختلفاً ، ذلك أننا - نحن المصريون - كان لنا فيها نصيب .. جاء إنشاؤها متأخراً جداً كما ذكرنا آنفاً (عام ١٨٣٣) تحت وطأة القطيعة مع السلطنة في تركيا و ولاياتها ، و تحت وطأة " قهر أبناء الأجناس العثمانية الأخرى من خدمة الباشا المتمرد على السلطنة .

و لم يكن بد من " تجنيد " الأطفال ، من سن السابعة إلى العاشرة ، في عمليات أشبه بالاختطاف الفعلي ، من داخل كتائب القرى و الأحياء في المدن : (يقول د. حسن الفقى : " وكان لابد من تدبير الطلاب الذين يدرسون بالمعاهد الجديدة . إذ أن محمد علي لم يجد إقبالاً من الشعب على الالتحاق بها إذ كان الالتحاق بها يعنى الالتحاق بخدمة حكومة محمد علي . و لم يكن هدف التعليم من قبل العمل في الحكومة ، بل كان القصد حراً في الالتحاق بأي عمل يعيل إليه ،

بعد أن يتعلم ") .. و مرة أخرى تفاجئنا فكرة غرس أولوية " الميرى " و الوظيفة البيروقراطية في وجدان و ثقافة مجتمعنا على يدى هذا الموظف العثماني النموذجي .

و لم تنتشر هذه المكاتب كثيراً : في السنوات الثلاث الأولى (١٨٣٦ - ٣٣) أنشئت ٦٧ مدرسة فقط في القطر كله ، و لكنها لم تكن ذات برنامج توحيد و لا نظام واحد ، علاوة على هبوط مستوى المدرسين - الذين أخذوا إما من فاشلي الأزهر أو من المدارس التجهيزية : " وأدى ذلك إلى هبوط مستوى التعليم بهذه المدارس ، و كذلك المستوى الصحي كما ساءت إدارتها " .

و مع " تنظيم التعليم " عام ١٨٣٦ ، هبط عدد المدارس الابتدائية إلى خمسين بدلاً من سبعة و ستين ، و تحدد عدد تلاميذ كل مدرسة بمائتين ، ليكون المجموع ٥٥٠٠ تلميذاً . " و لكن عدد المقبولين لم يصل إلى هذا العدد المحدد " .. ثم أنقص عدد المدارس إلى ٤٦ مدرسة ، بينها واحدة فقط في القاهرة ١١ ، و أخرى في الإسكندرية ..

أما المدارس التجهيزية ، فظلت تكتفى بطلابها غير المصريين حتى عام ١٨٣٦ (قرب بداية النهاية ؛ و قبل النهاية الأخيرة للتجربة - المغامرة و العصر كله بنحو خمس سنوات) .. و في عام ١٨٣٦ نفسه ، و بسبب الاضطراب إلى قبول مصريين (و بعض الإيرانيين لأول مرة) اعترف بتدريس العربية و الفارسية إلى جانب التركية ؛ و وصل عدد طلبة مدرسة القاهرة التجهيزية إلى نحو ١٢٠٠ ؛ و لم تنشأ مدرسة الإسكندرية إلا عام ١٨٤٤ ، و دخلها مائة طالب ثم أغلقت بعد سنة ..

و قد كان بدأ إنشاء المدارس " التخصصية " أو " المتخصصة " عام ١٨٢٧ بكلية الطب . و في عام ١٨٣٢ أوفدت أول بعثة منها إلى فرنسا تكونت من اثني عشر طالباً ؛ و أنشئت مدرسة الصيدلة عام ١٨٣٢ ، ثم ضمت إلى مدرسة الطب ، و كان عدد

طلبتها خمسين طالباً ، و الطب ١٥٠ ؛ ثم أنشئت في نفس المدرسة مدرسة للولادة بدأت بعشر جوار حبشيات ؛ و في عام ٢٨ أنشئت مدرسة للطب البيطرى - لعلاج حيوانات الجيش و دواب مطاحن غلاله و مضارب أرزه و لذلك فقد أنشئت في رشيد ؛ و لم تفتح مدرسة للهندسة (المهندسخانة) إلا في عام ١٨٣٤ ، كانت أرقى المدارس الخصوصية كما أنها كانت تعد مباشرة ضباط المدفعية للقوات البرية و البحرية ، و مهندسى مصانع الجيش و استحكاماته و حصونه و مصانع الأسلحة و البارود و الملابس و المعدات الأخرى ؛ إلى جانب مدرسى الرياضيات و الطبيعة ..

و في نبروه أنشئت مدرسة للزراعة عام ١٨٣٦ ؛ و كانت آخر ما أُلغى من المدارس الخصوصية عام ١٨٤٤ .. أما أول ما أُلغى - عام ١٨٤١ - فكانت مجموعة المدارس العسكرية - التى بدأت عام ١٨٢٥ و كان كل تلاميذها من أبناء المماليك الذين قُتلوا في المذبحة المشهورة : و بدأت : مدرسة حربية عادية و أخرى لأركان الحرب ، و في عام ١٨٣٢ أنشئت مدارس للمشاة و الفرسان و المدفعية و السوارى و البحرية .. ، و لم يدخلها المصريون إلا في السنوات السبع الأخيرة - و في الثلاثة الأخيرة منها كانوا هم الأغلبية .. و لكنهم سرحوا جميعاً و لم يبق في الجيش المسموح به (بعد معاهدة لندن ، ثم الهزيمة) إلا الضباط الشركس والأرمن و الأتراك (الذين سيطر عليهم و على أبنائهم أحمد عرابى و رفاقه المصريين فيما بعد ذلك بنحو أربعين سنة).

لم يكن ذلك إذن برنامجاً لتعليم الشعب المصرى ، بل أنه لم يضطر إلى تعليم بعض المصريين (غصباً) إلا مغبوباً بدوره .. لم يكن برنامجاً لتحديث المجتمع و لا لبناء دولة قومية حديثة ، لأن التعليم "القومى" الذى يساهم في تحديث المجتمعات " الحديثة " كان دائماً يتم باللغة القومية ؛ و لأنه كان يتجه دائماً إلى الأمة (كلها أو بعض طبقاتها قبل

أن ينتشر فيها كلها) لا إلى الغرباء عنها ؛ و لأنه كان يتجه إلى إمداد المجتمع كله
بحاجاته لا إلى الحكومة وحدها بالعدد الذى يقى باحتياجاتها لمشروع واحد بعينه هو
تكوين جيش تسرحه عندما يهزم مشروعها .. أو مغامرتها .

لهذه الأسباب كلها ، لم يكن لنا - فى عصر محمد على - برنامج قومى للتعليم
الحديث كما لم يكن لنا برنامج قومى للتحديث .. و ذلك رغم أن من بقوا ممن تعلموا ،
كانوا هم الذين تولوا بدء التجربة التالية ..

عصر " الليبرالية " .. ينتهى قبل أن يبدأ !!

يفترض أن " عصرنا الليبرالى " بدأ " رسمياً " بصدر دستور ١٩٢٣ ؛ و لكن ، و إذا تجاوزنا عن الرسميات ، و شاركنا علماء إجتماع السياسة و علماء إجتماع الثقافة فى افتراضاتهم ، فإنه يمكن افتراض أن ما يسمى بـ " الليبرالية المصرية " بدأت قبل ذلك بنحو ربع قرن أو أكثر قليلاً و ربما مع عصر إسماعيل نفسه - أى قبل صدور الدستور بنحو نصف قرن . و نحن لا نتحدث هنا عن الليبرالية السياسية ؛ و إنما عن شئ " يشبه " الليبرالية الاجتماعية و الثقافية ..

فقد أدى الارتباط الإقتصادى بالغرب الرأسمالى و التفاعل السياسى معه والقدر الضئيل من الانفتاح الثقافى عليه ، أدى كل ذلك إلى إزالة قدر لا بأس به من الحواجز الطبقية والعرقية على مستوى المجتمع كله تقريباً ؛ و أدى إلى أن تدرك شرائح من الفئات الوسطى أن لها حقوقاً وعليها واجبات سياسية ؛ بل و تجمعت تكتلات من أفراد بارزين من تلك الفئات فى شكل جمعيات أو " شلل " من الأصدقاء و البلديات أصحاب المصالح المتشابهة أو المشتركة و أطلقوا على أنفسهم أحياناً اسم " الحزب " ترجمة للكلمة "الإفرنجية المشهورة " party ... و اقتبس البعض شكل الرواية أو المسرحية لكى يمارس النقد الاجتماعى أو الأخلاقى أو حتى السياسى .. و لكن المشكلة - التى لا بد أن نضعها فى اعتبارنا - هى أن كل هذه التطورات ذات " الشبه " بالليبرالية الاجتماعية أو الثقافية - أو بقرائن الليبرالية السياسية فى ساحق العلاقات و البنى الاجتماعية ، و الثقافية .. المشكلة هى أن كل هذه التطورات ، لم تتجاوز بقعة صغيرة (فى مدينتين أو ثلاثة على الأكثر) من سطح قشرة الثقافة المصرية السائدة .. و لم يزد الأمر كثيراً - زيادة مؤثرة - أو لم يتغير الوضع تغيراً كفيلاً حينما أنتهى ذلك " العصر الليبرالى "

بأسره في يوليو ١٩٥٢ و بتطبيق فكرة أنتوني جيدير ، ندرك أن " المعرفة الاجتماعية " التي كسبتها — أو أقيمتها — تلك الشرائح الضئيلة من الطبقة الوسطى المصرية . لم تدخل عالمنا الاجتماعي و لم تتفاعل معه .

لم يكن التعليم بكسل مستوياته و أنواعه قد وصل إلى أكثر من نحو ١٠% من السكان ؛ يفترض أن عددهم كان يقارب — أو يزيد قليلاً على — ثلاثة ملايين نسمة؛ و لم يكن توزيع " الصحف " المصرية كلها يزيد على مائة ألف نسخة في اليوم — أكثرها في العاصمة . و لن نتحدث عن الكهرباء مثلاً (التي تساعد على القراءة ، و على انتشار وسائل توصيل الفنون والمعلومات الحديثة — السينما مثلاً أو الراديو) و لا عن أعداد الكتب المطبوعة وتوزيعها، و لا عما يصفه أصحاب الاقتصاد السياسي بـ " وسائل الإنتاج " فلذلك و لغيره مكان آخر — و لكننا نستطيع أن نزعم باطمئنان كامل، أن كل ما أنتجه " العصر الليبرالي " في نحو قرن كامل من " معرفة اجتماعية " لم يصل في الحقيقة إلى أكثر من نحو ٥% من أبناء المجتمع ..

غير أن هذه ليست هي المشكلة الحقيقية ، المشكلة ذات الوجهين هي أولاً أن القسم الأعظم من هذه " المعرفة الاجتماعية " التي أنتجها العصر الليبرالي لم يكن " ليبرالياً " و لا يشبه — حتى — الليبرالية في شيء ؛ أما الوجه الثاني فهو أن القسم الباقي — الذي يشبه الفكر الليبرالي أو يتشبه به لم يكن يصدر عن توجه " قومي " مشترك — أي أنه لم تكن " تياراته " مجتمعة على تصورات واحدة عن " الدولة " التي تحدد مقوماتها و حدودها نطاق تجربتهم المعرفية و برامجهم التطبيقية ، و لا عن " الأمة " التي يتعاملون في قضاياها ، و لا عن " الثقافة " التي يتصدون لها بالتفاعل أو بالنفي أو بالتجاوز ؛ و لا عن الحضارة التي ينطلقون من ثوابتها ومتغيراتها في إطارها التاريخي — الفكري و العقائدي — و الأسلوبى — في الإبداع أو في السلوك الاجتماعي — و النفسى المحدد .

لهذه الأسباب كلها - و غيرها - إنتهى العصر المسمى بالليبرالى ، دون أن يصبح المجتمع المصرى مجتمعاً ليبرالياً ، و لا شبه ليبرالى ، و لا فى حالة تشبه - فى شىء - المجتمعات الليبرالية ، و ما كان بوسعها أن يكون أو أن يصبح شيئاً من ذلك .

و قد يكون من المهم لهذا السياق أن نوضح ما نقصده بـ : " المعرفة الاجتماعية " .
لقد إستعرنا هذا " المصطلح " من عالم الاجتماع البريطانى البارز المعاصر ، أنتونى جيدير ، فى كتابه : " توابيع الحداثة " - عام ١٩٩٠ (عن دار نشر جامعة ستانفورد - كاليفورنيا) ..

ومن الواضح أن جيدير أستخدم هذا المصطلح لكى يعبر به عن : " التصورات النظرية عن المجتمع الإنسانى " بشكل عام من وجهة نظره . و عن : " المعرفة المحددة المكتسبة بشأن مجتمع بعينه بفضل تلك التصورات النظرية التى يصوغها علم اجتماع منضبط " . غير أننا لم نستخدم هذا المصطلح هنا و لن نستخدمه فيما بعد كما استخدمه جيدير و لن نحمله بنفس الدلالة التى حملها : و إنما سوف نستخدم مصطلح : " المعرفة الاجتماعية " لكى نعرف به - أولاً - كل ما أنتجه الفكر المصرى الجديد (أو : أنتجه المحدثون على اختلاف توجهاتهم من منتجى الثقافة المصريين) - و لكى نعرف به - ثانياً - ما كان المجتمع المصرى يعيش به فعلاً من ثقافة - تتطابق أو تختلف مع ما أنتجه المحدثون ، الذين لم يكن أكثرهم كما قلنا منذ قليل ليبراليين و لا يشبهون الليبرالية فى شىء ، و الباقون لم تكن تياراتهم قد إتفقت على تصورات واحدة لا بشأن حضارتهم ، و لا ثقافتهم ، و لا أمتهم ، و لا دولتهم ، و فى لحظات بعينها لم يتفقوا حتى على اللغة الواجب إستخدامها فى الكتابة ، بل اختلفوا لفترة على " حروف " اللغة ذاتها . و

نضيف ، أنهم لم يكونوا هم الفاعلين الثقافيين الوحيدين في مجتمعهم ، وإنما لحقهم بسرعة ، فعل - أو تأثير " الغرب " المباشر - ليس عن طريق الترجمة - وإنما عن طريق التعليم - مثلاً : فطوال عدة عقود من القرن الليبرالي ، درس التلاميذ المصريون علوم التاريخ و الجغرافيا و الرياضيات و الأحياء و الكيمياء و الطبيعة بالإنجليزية ، في مدارس الحكومة ، و بالفرنسية في المدارس الفرنسية - و بمناهج وضعها أصحاب اللغة الأصليون . غير أن " الغرب " لم يكن هو السبب الرئيسى لهذه القوضى الثقافية و لا لهذا العجز عن إنجاز معرفة إجتماعية " قومية " ذات أساس "معرفى " مشترك ، و تتفق على أن مهمتها الأولى لإنجاز الحداثة - هى الإشتباك النقدي مع التراث و التطور إلى الجديد من القديم أى من خلال التفاعل مع أى معرفة جديدة يحصل عليها ، من إنتاجه أو تفاعله مع إنتاج الآخرين : و تلك كانت هى المسيرة التى قطعتها " المعرفة الإجتماعية " التقليدية القديمة فى الغرب ، لكى تتطور فتتجز الحداثة ، فيما كانت - حسب مقولة أنتوني جيدير النظرية - تدخل فى عالمها الاجتماعى الواقعى و تخرج منه - إيليا - فى عملية متوالية ، جدلية بين التحديث لهذا العالم الاجتماعى الواقعى ، و بين الحداثة فى "المعرفة الاجتماعية " بالمعنى الذى أسقطناه نحن على هذا المصطلح .

و بينما لم يكن ثمة " تنمية " التى هى " التحديث " فى المصطلح الغربى ، و إنما محاولات محاكاة جزئية لأجزاء من " التحديث " الغربى ، فقد إستحال أن تتطور " معرفتنا الاجتماعية " إلى طور : " الحداثة " أو المعرفة الاجتماعية المتحررة من قيود اللغة المحايدة والخرافة والشكلية وتجزئة العالم و الفصل بين النظر والتطبيق والعجز عن التجربة بعد العجز عن التوصيف الدقيق لظواهر العالم ؛ و من عاهات التقسيم الطائفى و العرقى للمجتمع و غيبة مفهوم القانون الواحد للجميع و مفهوم حرية الضمير الشخصى ، و الخيال الفردى - العلمى أو الإبداعى - للإنسان .

ربما كانت " المدرسة " الوحيدة ، أو " التيار " الوحيد الذى أخلص لهذه المحاولة -
محاولة الاشتباك النقدي مع التراث لتطويره و" تحديثه " - أو لفتح باب الاجتهاد و
الإبداع بمصطلحنا " التراثي " - هو التيار الذى أسسه الشيخ الإمام محمد عبده بعد
أن استخلصه - من تجريب الطهطاوى و على مبارك و عصريهما - و استمر هذا التيار
- فى مسيرة متعثرة وإن كانت مثمرة - فى أعمال مفكرين من نوع أحمد أمين و أمين
الحولى و محمد حسين هيكل و عبد الرزاق السنهورى و إبراهيم المازنى و محمد مندور
و نجيب محفوظ و شكرى عياد .. يقترب منهم أحياناً و يتعد أحياناً ، طه حسين ، و
مدرسته من جانب و عباس العقاد و مدرسته من جانب آخر .

لجحت هذه المدرسة ، أو هذا التيار - فى إنتاج أكثر ما يتأصل الآن فى ثقافة
تتمتصنا المعاصرة الحياتية و المعاشة : كان أولها هو إعادة صياغة " الفقه " الإسلامى -
من منظور معاصر- جامع لكل من جميع الاجتهادات الأصلية للأمة (للجماعة) من
أجل تنظيم حياتها ، وفى بنية منطقية و بلغة عصرية مبنية - هذه العملية التى بدأها
الإمام فى فتاواه ، وأستكملها وصاغ قواعدها النظرية عبد الرزاق السنهورى مع
كوكبة من زملائه أبناء التيار نفسه. وكان الجانب الثانى هو أول تسجيل موضوعى
لتاريخ الثقافى العام للأمة ، و ضعه تلميذ الإمام المباشر أحمد أمين فأوضح كيفية تكوين
عقلية الأمة من نسيج كثيف متراكب الطبقات متداخل الخيوط : لحمته و سداه يضمنان
- فى مزيج واحد - علوم الدين المتفاعلة مع علوم اللغة ومع التراث الثقافى
والحضارى للشعوب المفتوحة القديمة و الجديدة بعد استيعابه و إعادة صياغته ؛ و
كالت المساهمة الثالثة إعادة كتابة التاريخ السياسى الاجتماعى للأمة - و هى عملية
ذات تأثير جوهري فى صياغة تصور الجماعة لنفسها أى فى تكوين صورة الذات القومية

- شارك فيها محمد حسين هيكل (كتبه عن : حياة محمد ؛ الصديق ؛ الفاروق عمر) و
طه حسين (كتبه عن : الفتنة الكبرى أساساً) حتى صبحى وحيدة و عبد الرحمن الرافعى
(و من قبلهم ، و لهذا مغزاه ، رفاعة الطهطاوى و على مبارك اللذان كتبا عن التاريخ
المصرى القديم) ؛ و كانت المساهمة الرابعة - فى الأهمية و فى التابع الزمنى معاً -
تأسيس العلم للتراث الشعبى على يد أحمد أمين مرة أخرى - من ناحية ، و تأسيس
تصور " عصرى " للفلسفة الاسلامية - من ناحية ثانية مقابلة بمعزل فلسفى مألوف عن
النسيج الثقافى و السياسى العام و لكن دون عزل الفلسفة الاسلامية العربية عن مسار
التاريخ الثقافى للأمة - على يد الشيخ مصطفى عبد الرازق وتلامذته من بعده .

و لكن هذا التيار رغم قوته النسبية بوصفه تيار " التنمية " لا تيار الإستعارة
التحديثية لم يكن هو التيار الفاعل الرئيسى فى تكوين " معرفتنا الاجتماعية " .. و إنما
جاورته ، و تغلبت عليه عملياً - تيارات الإستعارة من الغرب أو الإرتداد إلى الماضى .
و نحن نعرف أنه فى عملية الجدل بين قطب العالم الاجتماعى الواقعى و بين الثقافة - أو
المعرفة الاجتماعية - يحيل الستفاعل إلى التأثير أكثر بفاعلية القرار السياسى -
الإقتصادى - و هى فاعلية العامل الأكثر قوة فى بنية قطب العالم الاجتماعى -
الواقعى ، و هى ظاهرة تعنى خضوع تأثير المعرفة الاجتماعية لما يفرضه عليها القرار
العكس ؛ و ربما كان هذا هو العامل الرئيسى فى فشل " العصر الليبرالى " أن يكون "
ليبرالياً " أو فى أن يتشبه بالليبرالية أو بأن ينجز حتى " التحديث " الذى إختار أن يقرره
هدفاً لنفسه بالصورة التى أوهم نفسه أنه قمصها (و ما تزال بقايا هذا العصر تتوهم
أنها كانت قد قمصت تلك الصورة أو كادت .. لولا ... !!) .

لم يكن هناك تيار و لا شخص " مسؤول " عن هذا العجز ؛ كل ما فى الأمر ، أن العقل المصرى - و العربى بعامة لم يكن قد استكمل شروط تنميته الذاتية بعد ؛ و لا كان المجتمع - أو عالمنا الاجتماعى قد استكمل شروطه ..

بداية التحديث المصرى : الليبرالية و المشروع الناقص

عندما نقول إن البداية الحقيقية ، و التدريجية لما يسمى بـ: "مشروع التحديث" المصرى الاول تتجلى مع السنوات الاخيرة من القرن الـ ١٩ - بعد سنوات قليلة من بدء الاحتلال العسكرى البريطانى ، استئنافاً لتنمية البذور التى تركتها المراحل السابقة - من جيل الطهطاوى و على مبارك حتى العرابيين الذين مثلوا أول محاولة فى التاريخ المصرى منذ عشرات القرون لأن يتولى المصريون حكم أنفسهم - و تأسيساً للدعائم الاولى لمجتمع "حديث" كالصحافة الجماهيرية و الأحزاب السياسية و المعاهد و الجمعيات العلمية و التعليمية ، فإننا نشير إلى أن هذه البداية كانت تعنى فى وقت واحد انهاء بداية "أهلية" لا تملك حكومة الوطن و لا تبتناها الحكومة القائمة ، ولكنها فى الوقت نفسه لم تستطع أن تطور مبدأ أن "الحكومة" ليست هى "الدولة" ثم إن هذه البداية لم تستطع أبداً - للسبب ذاته - أن تستكمل صياغة مشروعها، و لا أن تحولها إلى برنامج عمل شامل و متواصل لبناء المجتمع الحديث المأمول على الدعائم ذاتها و تحقيق التحديث ..

و مهما كانت البداية الرسمية للعصر المسمى بـ "الليبرالى" - الذى ارتبطت به بداية "مشروع التحديث" عام ١٩١٤ أو ١٩١٩ أو ١٩٢٣ . فإننا نرى خطوات العصر كلها "إلى الجنب" تسير على خط أفقى و لا تندفع رأسياً أبداً فى مسيرة متقدمة إلى الأمام :

تتوالى السنوات - بصرف النظر عن الحزب المسموح لسه بأن يتولى تشكيل " الحكومة " الظاهرة - أو المسئولة في الظاهر عن إدارة المجتمع فتراض - جنباً إلى جنب على خط " تاريخي أفقي واحد " خطوات من نوع : إنشاء الجامعة أو نشوء قيادة شعبية وطنية للحركة السياسية الوطنية أو تأسيس بنك وطني ، أو شركة صحفية ، أو " دار نشر " أو تظهر وسائل مواصلات حديثة - فيما بين المدن كالقطار أو داخلها كالترام ، أو تؤسس شركة للكهرباء - تتحول إلى هيئة حكومية فيما بعد - أو شركة للغاز أو تنشأ عدة قناطر للتحكم في مياه الري بما فيها خزان أسوان القديم ؛ أو تظهر ضاحية جديدة - تصبح حياً بأكمله - أو عدة أحياء - في القاهرة والاسكندرية - ثم في بعض مسدن الاقاليم ، أو تؤسس سلسلة من المدارس - للتعليم قبل الجامعي ؛ أو ينشق حزب كبير أو يظهر حزب أو اثنان جديدان أو يصدر كتاب فتثور زوبعة " فكرية " في الصحف - وفي الجامعة و القضاء ؛ أو تنشأ مستشفى أو جمعية خيرية لإنشاء عدة مستشفيات ؛ و تؤسس معاهد عليا للدراسات العسكرية - للقوات المسلحة و الشرطة ، أو تؤسس شركة - ثم عدة شركات - للصناعات التحويلية للغزل و النسيج و السكر و الزجاج والأسمت و دباغة الجلود ، أو تنشأ سلسلة من مراكز البحوث الزراعية (تتركز عادة على تطوير أنواع جديدة من القطن) أو تنشأ بورصة للقطن نفسه و أخرى للأوراق المالية ؛ أو شركة للإذاعة - تصبح هيئة حكومية بعد قليل ؛ وتتطور اشكال أدبية جديدة و تنشأ فرق مسرحية ، و شركات لإنتاج أفلام السينما .. الخ .. الخ ..

خطوات كثيرة كلها : " إلى الجنب " على خط أفقي لا يتخذ معه " المجتمع " شكل مسيرة متقدمة إلى الامام رغم التراكم " الكمي " الذي قد يظهر حتى من الامثلة القليلة - و المجردة - التي أشرنا إليها في السطور السابقة .

يتأكد ذلك الجمود النسبي لحركة " مشروع التحديث " المصرى الاول - كما يسمى - إذا رجعنا إلى معايير علم اجتماع التنمية - و علم الاجتماع السياسى - التى أشرنا إليها فى الفصل السابق .

فحينما انتهى العصر المسمى بالليبرالى (عصر نفس مشروع التحديث الأول) نهايته الرسمية عام ١٩٥٢ ، كان أقل من ٥% من مساكن مصر كلها - فى المدن و الريف بما فيها العاصمة - يتمتع بمرافق حديثة - من مياه نقية أو صرف صحى أو كهرباء ؛ و أقل من هذه النسبة بكثير ما كان يتمتع بوسيلة الاتصال الشخصى الحديثة الوحيدة أيامها (التليفون) ؛ و لم تكن نسبة المتعلمين قد تعدت رقماً يتراوح بين ١٠% و ١٥% على الاكثر و لم تكن نسبة خريجي الجامعات قد تجاوزت رقم الـ ١% و كانت نسبة قراء الصحف ٢% ؛ و لم يكن " الراديو " وسيلة الاتصال الجماعية (الجماهيرية) الحديثة الوحيدة أيامها - قد امتلكنه أكثر من ٤% من الاسر المصرية ؛ و كان مصدر الطاقة الرئيسى فى أكثر من ٩٠% من مساكن مصر هو الكيروسين للاضاءة و بقايا نباتات الحقل (الكوالخ و عيدان الذرة و حطب القطن .. الخ) لطهو الطعام و نحو ٥% فقط كانت تعتمد على الكهرباء للاضاءة و الكيروسين لطهو الطعام (و نحو ٥% كانت تستخدم الغاز فى القاهرة و بعض المدن الكبرى) و لأن الصناعة لم تكن تساهم بأكثر من ١٠% من الدخل القومى فإنها كانت تستهلك نسبة ضئيلة للغاية من مصادر الطاقة الحديثة (الكهرباء و مشتقات النفط) أما ٩٠% من الدخل القومى ناتج عن الزراعة و بعض الخدمات - فكانت نتيجة الطاقة العضلية للبشر و حيوانات الحقل و الجر و الحمل ؛ و كان أكثر الكتب رواجاً لا يوزع أكثر من ألف نسخة فكانت نسبة قراء الكتب لا تتجاوز ١% من السكان و كانت كل مسارح مصر لا تستوعب أكثر من ثلاثة آلاف مستفرج (إذا امتلأت عن آخرها) و تصل إلى نحو ثلاثين ألفاً بالنسبة للسينما - و لم

يكن استهلاك ورق الطباعة و الكتابة قد زاد في مصر زيادة ذات مغزى عما كان في بداية القرن - قياساً على زيادة عدد السكان ؛ و لم يكن هناك فلاح أو حرفي - و لا حتى الموظفين من أصحاب الاملاك الصغيرة من المزارع و الورش و العقارات - يتعامل مع البنوك (إلا من أوقعته الازمات الاقتصادية مع بنوك التسليف - الاجنبية كلها) و كان قطاع يعتد به من سكان مصر (في الريف و في المدن) ما يزال يعيش في اقتصاد التبادل العيني (المقايضة) البدائي الذي ينتمى الى عصر ما قبل اختراع النقود ؛ و كان أكثر من ٩٠% من سكان مصر يعيشون في الريف البالغ التخلف و في هوامش المدن الأكثر تخلفاً ..

تؤكد هذه الارقام و كثير منها تقريري بالطبع - أن الجمود عند أوضاع القرون الوسطى هو ما كان سائداً و مسيطراً على مستوى الأسس المادية لممارسة المجتمع لحياته ووسائل انتاج الحياة الاجتماعية و إعادة انتاجها و تطويرها : أسس التعليم و البحث العلمي و توظيف نتائجه ومصادر الطاقة و نسب توزيع استهلاكها بين الزراعة و الصناعة و الخدمات و الاستخدامات المنزلية ، و استهلاك وسائل المعرفة - الاخبارية و الفكرية - الجماعية (خالقة الثقافة المشتركة والرأى العام باختلافاته في الاطار الثقافي القومي المشترك في وقت واحد) و استهلاك وسائل الترفيه الجماعية ذات القيمة الجمالية و المحتوى الفكري المتطورين ، و إنتشار وسائل الاتصال والمواصلات التي تكفل التكامل و التواصل المستمر و التفاعل بين أجزاء " جسم " المجتمع و"عقله" و انتشار وسائل ادارة الاقتصاد من النقود الى البنوك ، و نوع و مستوى تطور الاعمال المنتجة من الزراعة الى الصناعة الى الخدمات و التجارة .. الخ ..

غير أن تطوير تلك الاسس كلها من مستوى القرون الوسطى الذى ورثه العصر
المسمى بالليبرالى الى مستوى الحداثة - المرتبط بالتحديث كان يتطلب تغييراً جذرياً
لمجموعة من المفاهيم الرئيسية :

كان يتطلب تغير وظيفة الحكومة ، و مفهوم الدولة و نظام العلاقات بين فئات
المجتمع ؛ وهى متطلبات تعنى توضيح أن " الحكومة " ليست هى " الدولة " و إنما هى
الاداة الرئيسية لتنفيذ إرادة الدولة ؛ و أن الدولة هى التجمع المحكوم بالقانون العام و
الشامل (فقه الحكم) أو ما جرى تسميته فى أدبياتنا الحديثة بالدستور (لكل المؤسسات
الشرعية للمجتمع (من مؤسسة المواطن الفرد ؛ إلى مؤسسة الأسرة ، إلى مؤسسة
النقابة أو الحزب أو الجمعية أو غيرها من أشكال مؤسسات المجتمع المدنى ، إلى مؤسسات
التشريع و القضاء و الإدارة و الحكومة) . و إن تغير نظام العلاقات بين فئات المجتمع
كان يتطلب تغير مفهوم المواطنة (حيث تتساوى أمام القانون الواحد حقوق وواجبات
كافة المواطنين و تغير مفهوم القانون نفسه و إحلال قانون " المواطنة " محل قانون الغزاة و
السرعايا الذى رسخته أعراف بدو آسيا معتمدة على التفسيرات المتأثرة بالفقه الرومانى
(البيزنطى) و الفارسى القديم للشرعية الإسلامية .

غير أن تحقيق تلك التغيرات نفسها ، كان يتطلب شرطين ضروريين : التحرر من
السيطرة الاقتصادية و السياسية لدولة الاستعمار (بريطانيا) و لشبكة الهيمنة العالمية
التي كانت ترفض مبدأ تكافؤ الفرص على النطاق الدولى و تنطلق بجرأة لا تستر من
مبدأ " تقسيم العالم " بين القوى الكبرى (و هو مبدأ كشفتهُ أكوام وراء أكوام من
أعمال المؤرخين و علماء السياسة والاقتصاد و الاستراتيجية - علاوة على كبار
المفكرين - فى الغرب نفسه خاصة عن تاريخ القرنين ١٩ و ٢٠) .

أما الشرط الثاني فيعود بنا إلى المجتمع المصرى نفسه فهو التكثيف المتراكم
لاستثمارات المجتمع - المادية و البشرية و المعنوية ؛ و هذه الأخيرة هى التى استأثرت
باهتمام الغالبية العظمى من المفكرين المصريين و العرب الذين انشغلوا بقضية التحديث .
فلنتوقف عندها قليلاً ؛ عسانا نكتشف إن كان " مشروع التحديث " المصرى قد
اكتملت له أية صياغة متكاملة على الاطلاق و إن كان قد تحول أبدا الى برنامج عملى .

بداية التحديث المصرى :

الليبرالية فى ولادة متعسرة !

إلى أى مدى تمكن "العصر الليبرالى" فى تاريخنا الحديث ، من تحقيق " التحديث ..
أى بناء المجتمع المتجدد والأصيل معاً ، المؤمن بالتعددية والتماسك فى وقت واحد ،
وبناء " الدولة البستاني " ؟ ولا شك أنه يصح لنا أيضاً أن نصوغ هذا السؤال نفسه
صياغة أخرى : إلى أى مدى حقق ذلك " العصر الليبرالى " هذا التحديث ، إذا كان من
الواجب أن نفهم التحديث فى ضوء المفاهيم المعاصرة ، وبوصفه قريناً للتنمية ، بكل
معانيها ومجالاتها الروحية والعقلية ، والثقافية ، والمعرفية ، والفكرية ، والقانونية وبكل
تجلياتها المادية فى السلوك و التمدين و التصنيع و حكم القانون الواحد و نشر التعليم
العقلاني الموحد .. إلخ .. إلخ وهى المفاهيم التى تطورت على أساس دراسة التجارب
التاريخية للمجتمعات التى سبقت إلى التحديث - فى الغرب - ثم تلك التى سعت إليه
فى العالم الثالث إما بمحاكاة الغرب - كما حدث فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية -
أو بمحاولة إكتشاف أو إبتكار طرقها الأصلية الخاصة مع الإلتزام بالأسس المشتركة
العامّة التى تؤدى الى تطور ذلك المجتمع المتجدد التعددى التماسك والدولة البستاني ؟ ١

وقد ينبغى فى البداية أن نبحت صدق وصف ذلك العصر بالليبرالية (بمعنى
الديمقراطية السياسية والزعيم الوطنى والحرية الاقتصادية والعقلانية الفكرية وحكم
القانون والمسؤولية الفردية) .. وهناك معايير لتحديد صدق ذلك الوصف ، نأخذها عن
مجمّل أعمال مؤرخى - ودارسى - واقعنا التاريخى والاجتماعى لذلك العصر :
السياسى والدستورى والقانونى والاقتصادى والسكانى والحضرى والتعليمى والفكرى
والخلقى والأدبى والفنى ، ومن أعمال كبار أدباء ذلك العصر نفسه الذين انشغلوا

برسم لوحات واسعة لعصرهم ، وكبار كتابه وصحفييه وعلمائه الاجتماعيين الذين انشغلوا بتحليله ، وبالرداف عنه أو عن بعض تجلياته ، أو بنقضه كله أو بشكل جزئى..

ولو لمجئنا فى " تصفية " تلك الأعمال الفكرية والفنية من تحيزاتها الحزبية و الأيديولوجية بهدف الحصول على صورة " واقعية " أو حقيقية بقدر الإمكان ، لاكتشفنا مجموعة من الحقائق المهمة ، سنحاول أن نوجزها فى السطور التالية دون ترتيب ، ولن نلجأ - عن عمد لأى ترتيب - لأن أى ترتيب يمكن أن يؤدى إلى تلوين الصورة بلون حزبي أو فكرى (أيديولوجى) بعينه ، رغم أننا نوضح إقتناعنا بالمنهج المنظومى الذى يرى فى التركيبة الاجتماعية " منظومة " متفاعلة من العناصر والمكونات والأنشطة ، يستحيل مع تفاعلها تحديد "العنصر" الأولى الباعث إلى تكوين المنظومة المتفاعلة كلها...

نكتشف مثلاً ، أن العصر المسمى بالليبرالى لم يبدأ فجأة ، ولم يبدأ بظهور عنصر واحد بعينه : فلا شك أن مجموعة المعلمين الجدد (عدة مئات) الذين خلفهم عصر محمد على وإبراهيم كانوا بذرة لإنبات العقلانية الفكرية وحكم القانون والتروع الوطنى فى ثقافة سادتها الخرافة والجمود السطحى والإستبداد وضياغ الهوية منذ قرون .

ولا شك أن إلغاء نظام الإلتزام (نظام ضرائبى من العصور الوسطى) ثم لائحة سعيد التى حررت ملكية الأرض (١٨٥٢) مع ظهور فئة الوكلاء التجاريين بعد تحرير تجارة المحاصيل الزراعية ، كانت كلها خطوات لتحقيق قدر من الحرية الاقتصادية ؛ ولا شك أن الألفى كتاب التى ترجمها رفاة الطهطاوى وتلامذته فيما بين ١٨٣٥ و ١٨٧٠ وإنشاء مطبعة بولاق وإصدارها لعدة عشرات من كتب التراث الأدبى والدينى الرفيعة وتحرير جريدة الوقائع باللغة العربية ثم السماح بإصدار الصحف الأهلية وتأليف رفاة وعلى مبارك وزملائهما وتلاميذهما لعدة كتب مدرسية فى تاريخ مصر والعرب والمسلمين وجغرافية وادى النيل والعالم العربى كانت كلها خطوات نحو كل من تطوير

وتحرير اللغة القومية الأم من أسر إنحطاط العصور الوسطى (الآسيوية) وتقديم معرفة جديدة - في الاتجاه الصحيح - بتاريخ كل من الوطن والأمة وتكوينهما والمعرفة بأسس الترابط بينهما والاندماج أو التماسك فيهما ، ثم إشاعة مبدأ التعبير الحر (حرية مقيدة دائماً ومتهمة عادة) عن رأى الشخصى وإمكانية إختلاف الآراء دون إستثارة العداء بين المختلفين ما داموا ينتمون الى الوطن نفسه والى الأمة ذاتها وتاريخيهما المشترك ..

وسنكتشف أن الغالبية العظمى من تلك الخطوات المحدودة المختارة لم تتم في إطار أى تغير لوظيفة الحكومة ولا لمفهوم الدولة و لا للعلاقات بين فئات وعناصر المجتمع : فالحكومة ما زالت مجرد خفير يحرس إمتيازات الأجناس (لا مجرد الطبقات) المهيمنة الأقوى (الأتراك والشركس والأرناؤوط والأوروبيين معاً أو بالتناوب) و الدولة لا تزال هى الحكومة لا غير و ليست التجمع الدستورى لمؤسسات المجتمع : والعلاقات بين فئات المجتمع تحددها وتحكمها مدى ما تملكه كل فئة من سلطات الحكومة أو من سلطات حكومة أخرى (أجنبية) أكثر قوة من الحكومة المحلية (وكثيراً ما كانت هذه الحكومة الأقوى مجرد شركة أو بنك أوروبي يملك سلطة حكومة ، أو سلطات مجموعة حكومات أوروبية ما) ..

وسنكتشف بالتالى أنه نتيجة لثبات كل من وظيفة الحكومة ومفهوم الدولة وعلاقات فئات وعناصر المجتمع عند تراث " الأعراف " الآسيوية البدوية فى القرون الوسطى ، أو إمتزاجها بأعراف الهيمنة العثمانية والتوسع الأوروبى العنصرى والإستغلالى ، فإن تأثير الخطوات السابقة ، نحو العقلانية الفكرية وحكم القانون أو التحرر الإقتصادى أو التعددية الفكرية أو المعرفة الصحيحة بتاريخ وتكوين الوطن والأمة ، كان تأثيراً محدوداً للغاية ، لم يتجاوز الفئة " القشرية " بالغة الهشاشة من متعلمى المدن - الموظفين غالباً أو الساعين الى التوظيف لدى الحكومة نفسها - ونوعية محدودة من تجار المدن الذين تعاملوا

مع جانب من جوانب التكوين السياسى - الإقتصادى الجنين الجديد : يمكن أن نستدل على ذلك بمعايير يستخدمها علم الاجتماع العام أو علم الاجتماع السياسى ، معايير من نوع نسبة سكان المدن الى سكان الريف ، ونسبة نصيب الصناعة والزراعة والخدمات والتجارة فى الناتج القومى العام أو نسبة المعلمين الى السكان ، ومدى توظيف البحث العلمى فى خدمة التنمية أو معدل توزيع الصحف والكتب بالنسبة الى عدد المعلمين والسكان ، أو مدى انتشار وسائل الإتصال الحديثة (الراديو أيامها) أو أعداد المترددين على وسائل الترفيه الثقافى والفنى الحديث (كالمسرح مثلاً ثم السينما) وعدد مقاعد المسارح ودور السينما قاطبة قياساً الى عدد السكان ، أو عدد ومسافات وسائل النقل و المواصلات الحديثة بما فيها الطرق الممهدة أو مدى إنتشار المرافق الحديثة (كالمصارف الصحى أو الكهرباء أو الطهيQ المرصوفة) أو معدلات التعامل مع البنوك ووسائل الإدخار الإستثمارى الحديثة .. إلخ .. إلخ ..

مستشهد كل هذه المعايير ، دون إستثناء أنه حتى بدأ العصر المسمى بالليبرالى - لم يكن المجتمع المصرى (المجتمع المصرى من دمياط الى وادى حلفا ومن حدود سيناء الى واحة القنطرة) قد خرج بعد - ولو بأطرافه - من مقبرة العصور الوسطى ، والحكومة الخفير والإستبداد الشرقى المشهور والإقتصاد الزراعى - التجارى المتخلف والأمية والخرافة وسيادة الأعراف البدوية - الريفية وغياب مفهوم المسؤولية الفردية والانتماء الواعى - الإرادى ، الى وطن محدد وإلى أمة محددة .. كل هذا رغم مجاهدات رواد " التحديث " العظام ، بكل مجالات نشاطهم ، رغم أنف الحكومة الخفير وأحياناً بالتحايل عليها أو ضدها : الطهطاوى ومبارك وعرايى والنديم وصروف ومحمد عبده وكامل وقريد والرافعى والجوهري والحامولى والخلعى ومحرم ويوسف والبقلى والدرى والبدوى وأنطون .. إلخ .. إلخ ..

ثم بدأ العصر المسمى بالليبرالى بدايته الرسمية : بدأ - كما تقول جماعة من المؤرخين - عام ١٩١٤ بإعلان إنهاء تبعية مصر للدولة العثمانية (وفرض الحماية البريطانية) أو عام ١٩١٩ بانهجار الثورة الوطنية للمطالبة بالإستقلال ، أو عام ١٩٢٣ بصدور الدستور و بدء " الحكم

النيابى " و تأكيد أن : " الأمة مصدر السلطات " و الاعتراف ببقية ما أكدته فلاسفة الليبرالية الغربيون - على اختلافهم - من مبادئ ليبرالية : الفصل بين السلطات أو حكم القانون و الدستور و ما يشتق منه أو يتبعه من قوانين وضعية أو الحكم النيابى - التمثيلى الانتخابى .. الخ ..

ولكن ربما كانت البداية الأوفق ، و الأكثر واقعية من الزاوية " المنظومية " لفهم المسيرة التاريخية لأى مجتمع ، هى تبلور المشروع المتعدد الوجوه لتكوين إجتماعى سياسى حديث ، عندما تأسست الجماعات التى أنشأت أو أصدرت أو كونت أسس نشوء المجتمع الحديث : الصحافة الجديدة (المؤيد مثلاً ثم اللواء و الأمة و السياسة) و الأحزاب : (الحزب الوطنى مثلاً و الأمة) و المعاهد العلمية الجديدة (مدرسة الحقوق مثلاً أو مدرسة الطب أو المهندسخانة) و الجمعيات العلمية (الجمعية الجغرافية المصرية مثلاً) أو الجمعيات التعليمية ، (الجمعية الخيرية الإسلامية مثلاً أو جمعية المقاصد العلمية .. الخ ..)

أكثرها نشأ قبل إلغاء التبعية العثمانية و فرض الحماية البريطانية ، و كلها نشأ فى شكل ولادات متعشرة بعيداً عن الحكومة الخفير ، سعياً إلى مجتمع جديد تمسكه دولة بستانى .. يحقق التحديث ..

فلإى مدى كان نجاح هذا المسعى ؟ ! .

الباب الثانى :

* التعليم فى مشروعات التحديث المصرية :

الاستقلال ؛ الاحتلال ؛ التنمية

التعليم .. و بناء الدول القومية .. و التحديث

أسباب كثيرة تدفع إلى الاقتناع بأن " تطوير التعليم " المصرى هو " مشروعنا القومى " الاستراتيجى الأول . و لعل أقوى هذه الاسباب هو قناعتنا - النابعة من ادراك الدور الذى لعبه التعليم الوطنى ، القومى ، و العقلانى العام و الموحد والمتخصص فى بناء الدول القومية الحديثة (فى الغرب منذ القرن السابع عشر ؛ و فى شرق آسيا و جنوبها الشرقى خلال القرنين الأخيرين - و تلك هى المناطق . النماذج التى يعود اليها الدارسون فى العادة) : و هو دور خلاصته ، أن هذا النوع من التعليم كان و ما يزال إحدى الركائز الأساسية للتحديث ، أو للتنمية الشاملة و المتواصلة لتلك المجتمعات - و لغيرها .. و هو دور متواصل - حتى الآن ، حتى فى المجتمعات التى بدأت منذ عدة عقود على الاقل عصر ما بعد الصناعة ، أو عصر المعلومات ..

ولأن التعليم من هذا النوع المنظم و الواعى يتعامل مع ويتعامل " فى " كل أنواع " المعرفة " - بمستوياتها و مراحلها و تخصصاتها المختلفة ؛ و كل أنواع القيم التى تقوم عليها الثقافات والتجمعات القومية (و الحضارية) المختلفة ؛ كما أنه يتعامل مع تلك الأنواع من " المعرفة " ومن " القيم " ، من الزاويتين : النظرية التجريدية ، و التطبيقية العملية ، فإنه - مثل كل الأنشطة و المنتجات الفكرية - أو الثقافية ، و ربما قبلها و على رأسها جميعاً - من أكثر مجالات الفعل الاجتماعى التى تتجلى فيها خصائص المجتمعات ، أو " الخصوصيات الثقافية " التاريخية والمتطورة للمجتمعات : الخصوصيات العارضة و الدائمة الموروثة ، و نظائرها المكتسبة - بفعل التطور الاجتماعى - السياسى - الاقتصادى ، أو بفعل ظهور عنصر ثقافى غلاب جديد (دين جديد مثلاً ، أو لغة أو

عقيدة سياسية) أو بفعل الاحتكاك الحضارى القوى مع حضارة أخرى ، أقوى أو أكثر تقدماً لسبب من الاسباب المادية أو المعنوية .

فى هذا النوع من التعليم ، لا يغيب أبداً الوعى الوطنى - القومى - بل لعله يكون أحد الركائز الأساسية للوعى الفكرى بأهميته ، و هو البعد الذى ينشغل بقضيتين : أولهما الخصوصيات الثابتة للثقافة الوطنية (الدين و اللغة و التقاليد الرئيسية حافظة التماسك للنسيج الاجتماعى للمجتمع) ، و القضية الثانية هى قضية البعد العقلانى - التربوى الذى يكفل ألا يتحول العنصر " الثابت " فى القضية الأولى إلى عامل جود يمنع العقلية القومية من الانفتاح على منتجات العلم و الفكر الجديدة الجديدة ؛ و لا إلى عامل " تميظ " يحول كل الناس - منذ الصغر - إلى " إكلشيهات " متكررة مقولة مسلوقة الوعى الشخصى و القدرة على ممارسة الحياة بحرية .

إن هذا النوع من التعليم - كما تدل تجارب الأمم التى وضعت برامج ناجحة للتنمية - أى للتحديث وفق كل من مكتسبات العلم " العالمية " التى ارتبطت بمناهج و تطبيقات تطورت أولاً فى أوروبا الغربية - ووفق " متطلبات " خصوصيتها الثقافية - القومية - هو النوع الذى جعل التربية أداة لغرس و لاشاعة الاحساس لدى " المواطن " الفرد بالمسؤولية المدنية ، و بأنه - بوصفه مواطناً - مسؤول عن بيئته الخاصة ، و عن وطنه كله - داخل هذا الوطن أو خارجه .

و هذا النوع من التعليم هو الذى أشاع فى تلك المجتمعات الوعى بمبدأ : " الحقوق " و " الواجبات " .. أو بالركائز الأساسية لمبدأ " حكم القانون " الذى يبين للكافة حدود حقوق كل منهم ، (فرادى أو جماعات أو هيئات أو مؤسسات .. الخ) و حدود واجباتهم ، و يكفل للمواطنين ، و للمجتمع وعياً صحياً منعكساً على السلوك الفردى

(باستثناء المجرمين والمنحرفين و الشواذ بالطبع) فى البيت و فى الشارع و فى دور العبادة و فى مواقع العمل و فى أماكن التجمعات على مختلف أنواعها و أغراضها ..

و هذا النوع من التعليم هو الذى حول التجارب العملية - التاريخية - لممارسة المشاركة السياسية (و هى أرقى صور المسؤولية المدنية) إلى " وعى " أو جزء من التكوين الفكرى الأساسى للمواطن ، و إلى سلوك شبه تلقائى ، يمارسه (بالإنجاب أو بالسلب) أو يتمتع عنه وفقاً لمعطيات إدراكه بالمصالح الفردية و القومية - المهنية أو الطبقية أو الحزبية - أو بالمصالح الوطنية التى يراها المواطن مرتبطة باختياراته الخاصة ، و لكن - هذه الاختيارات - لا تكون إلا جزءاً من منظومة الاختيارات السياسية المطروحة للوطن كله ، بصياغة وطنية خالصة شكلاً و مضموناً .

و هذا النوع من التعليم هو الذى كفل لمجتمعات كبيرة أن تبقى جيوشها - من أبنائها - بنظام التطوع - و لا تلجأ إلى التجنيد الإجبارى إلا نادراً و فى لحظات الخطر العسكرى الماحق أى أنه النوع - من التعليم - الذى أشاع لدى الأغليات الساحقة - فقراء أو دون المتوسطين وأبناء الطبقة الوسطى، و هم غالباً مادة و عصب الجيوش الوطنية الحديثة من الجنود و صف الضباط والضباط - وعياً - عقيدياً و عملياً بأن الانتماء للوطن يتطلب أحياناً المخاطرة بالحياة نفسها للمحافظة عليه : على أرضه أو على حقوقه أو على كرامته؛ و يتطلب دائماً تلبية نداءه وإطاعة أوامره - دون نقاش : و تلك نتيجة إنجائية ناصعة لمعادلة : حرص المسؤولية المدنية، والحرية الشخصية و المشاركة السياسية و ثوابت الخصوصية - الثقافية للوطن ؛ و قد كانت هذه الجيوش دائماً مركزاً قوية لبناء الدول الحديثة حقاً، و القومية بحق.

و هذا النوع من التعليم هو الذى كفل لتلك المجتمعات إنتاج - و اختبار و تعديل أو تغيير - سلاسل متوالية من مناهج التفكير و التطبيق الخاضعة لأنواع المنطق العقلى

المختلفة في كل مجالات الحياة الاجتماعية الحديثة؛ المدنية و الحربية؛ في الإدارة و القيادة و في الاقتصاد و مختلف عمليات الإنتاج أو العمل و في الإسكان و تخطيط المجتمعات العمرانية و في الترفيه و في العلوم النظرية و الاجتماعية و العقلية التجريدية والطبيعية و في الفنانين - و في دراسة الحضارات القديمة و النفس البشرية .. و في التعليم نفسه له " تطويره " دائماً بما يتناسب مع العصر و مع التحديات القائمة :

و لذلك فإن هذا النوع من التعليم هو الذى حول " المغامرات " العلمية الفردية، ومصادقاتها أو ترتيباتها في القرون من الـ ١٥ إلى ١٨ إلى " بحث علمي " منظم ، يعرف أهدافه مقدماً، ويستخدم - أو يستحدث المناهج المناسبة، أو يعدّها بما يتوافق مع متطلبات الوصول إلى الأهداف؛ و يعرف طريقة إلى تحويل المكتشفات النظرية إلى تطبيقات عملية لخدمة المجتمعات أو هيئاتها المختلفة الأغراض أو الدولة؛ أى أن هذا النوع من التعليم هو الذى كفل لتلك المجتمعات - و ما زال يكفل - تقدم و توسع المعرفة النظرية، و الإنتاج العملي للحاجات الضرورية و لكل أنواع الكماليات - حتى تلك التى تتحول مع الرفاهية إلى ضروريات مصطنعة - في الزراعة والصناعة و الخدمات و المرافق و الإحتياجات المادية و " المعلومات " والفنون و الأفكار والمعرفة ووسائل الترفية و تحقيق الأمن المتكامل للأفراد و للمجتمع و الدولة.

تلك هى الأسباب التى تقوم عليها قناعتنا بأن تطوير التعليم المصرى هو مشروعنا القومى الإستراتيجى الأول في إطار مشروعنا القومى العام للتنمية الشاملة لضمان تحقيق التعديلات الحقيقية والإحسين، و مواصلة التنمية و تصحيح ما قد يعثر بها من أخطاء أو يعرضها من إختناقات .

و لكننا نعتقد أنه من الضرورى أن نطرح - أيضاً - ما أصبح واضحاً لدينا عن " تجارب " تطوير التعليم المصرى في تاريخنا الحديث .. التجارب التى تشير إلى أننا لم يكن

لدينا من قبل - أبدأ - أى " مشروع قومى " متكامل لإعطاء مجتمعا هذه الركيزة الأساسية من ركائز التحديث: أى التعليم الوطنى القومى ، العقلانى و الموحد و المتخصص ..

نعتقد أنه من الضرورى أن نطرح هذا، من أجل أن نستفيد - من وجهة نظر نقدية - من تجارب أسلافنا الكبار الذين بذلوا دون شك أقصى جهودهم، و اعتمدوا على أفضل ما امتلكوه من معرفة و وعى، وعلى أنبل مشاعرهم " الوطنية " .. فى عصر مختلف و فى ظروف يصعب ان يحاسبوا عليها وحدهم ؛ وقبل أن يكتب مفكرون مثل باولو فريرى " تعليم المقهورين " أو مثل باسيرون : " إعادة الإنتاج فى التعليم و المجتمع و الثقافة " أو مثل فاينبرج : " التعليم و بناء الدولة الحديثة " .

التحديث .. وتطوير التعليم : مشروعنا القومي

إذا كنت من هواة التجول مفتوح العينين على ما يجري حولك - حتى على غير هدى - في مدينتك " المصرية " خاصة في ساعات دخول المدارس أو خروجها ودخول تلاميذ " الفترة الثانية " فسوف تصدمك مجموعة من الملاحظات التي لا يمكن أن تفلت من العيون المفتوحة : الأعداد المهولة من التلاميذ والتلميذات - فيما بين الخمس سنين والثامنة أو التاسعة عشر ، الزحام عند بوابات المدارس وعلى أرصفة الشوارع المحيطة وعلى محطات المواصلات القريبة ، ولا بأس من مشاجرة أو مباراة كرة القدم في عرضشارع " مرورى " كثيف الحركة فالمدرسة بلا ملاعب ، ولا حدائق ولا مكتسبات ولا أماكن للإجتماع .. وكل ما فيها " فصول " تشحن بالتلاميذ - مرتين أحياناً في اليوم الواحد .. فإذا كنت من هواة تجميع المعلومات - ثم تحليلها - كما ينبغي لمواطن "فضولى " نموذجي بحسب أ يعرف ما يجري في وطنه الذى هو مسئول عنه كما أنه يملك الحق الأول في " الإستمتاع " بحياته فيه ..

إذا كنت مثل هذا المواطن وذهبت تبحث عن الأسباب التي تجعل تلاميذنا - وخريجى مدارسنا أو حتى جامعاتنا بعد أعوام التلمذة وطلب العلم - لا يفهمون معنى اختلاف توقيت الصلاة بين العريش والقاهرة والاسكندرية ، ولا يعرفون البداية الحقيقية لتاريخ مصر : الملك مينا وتحويل مجرى النيل لبناء منف العاصمة الأولى لدولتنا الموحدة ، أم المرقش الأكبر وأول من: "قصد القصيد " ؟! ولا يعرفون كيف يميزون بين أسماء اصابعهم .. ولا يعرفون الفرق بين الكلام المنطوق وبين اللغة المكتوبة ولا العلاقة بينهما مع أنهم يرتلون القرآن الكريم - منطوقاً بنفس الشكل الذى يكتب به .. ولا يفهمون

لماذا يكون الفاعل والمبتدأ مرفوعين ويكون المفعول به والحال منصوبين ويكون المضاف مجروراً ولا لماذا يخطئون دائماً في النحو وفي تفسير مظاهر الحياة والكون ..

إذا كنت مثل ذلك المواطن " الفضولي بحقوقه و بواجباته - بوصفه مواطناً - وذهبت تبحث عن أسباب ذلك التدهور في مستوى معلومات تلاميذنا و خريجينا - وقدراتهم على "الاستنتاج" الصحيح - فإنك قد لا تتوقف عند سبب واحد و قد لا تكفى - حتى بمجموعة أسباب : أهو تدهور مستوى المدرسين .. أهو ازدحام الفصول و قاعات المحاضرات .. أهو تناؤل الساعات المخصصة للدراسة .. أهو تزايد حجم الواجبات المدرسية و حجم المواد الدراسية نفسها .. أهو أسلوب التلقين و الحفظ بدلاً من أسلوب التفهيم و الفهم .. أهو إنعدام المكتبات المدرسية و انقراض مستوى مكتبات الجامعات و الكليات .. أهو غيبة المعامل و إلغاء "حصص" الهوايات و نظام "الأسر" أو "الجمعيات" المخصصة للأنشطة المغذية للفهم و التفهيم : أنشطة التمثيل و الخطابة و الحرف اليدوية و الزراعة و الرياضة و الرحلات و زيارات المتاحف و الآثار و اللقاءات مع فئات السكان في " حى " المدرسة .. أم هو نظام الامتحانات في آخر العام مع اختفاء الاختبارات في خلاله ، أم انشغال الأباء و الأمهات المعلمين و امتناعهم عن مساعدة أبنائهم في المذاكرة وعجز غير المعلمين - و هم الاغلبية - عن هذه المساعدة ، أم ازدحام البيوت بالأخوة والاخوات و أبناء " الجيران " حيث يعيش أكثر من نصف تلاميذنا في مساكن " مشتركة " .. أم يكون السبب هو انتشار المقاهى التى تسهر مع التلفزيون إلى قرب الفجر ، فى أحيائنا الشعبية وقرانا ، حيث يعيش أكثر من ٨٠% من تلاميذنا و انتشار "النواصي" و صالات البلياردو و الفيديو جيم و الكافتریات فى الاحياء "غير الشعبية" .. أم هو استمرار الأمية الأبجدية بنسبة تتراوح بين ٧٠% و ٥٠% واستقرار الأمية الثقافية بنسبة أكبر الامر الذى يحيط المجتمع والمعلمين بسحابة

كثيفة من الخرافة و البطيء العقلى و البلادة .. أم هو انتشار الخرافة و التفكير الخرافى فى القرى و فى الاحياء الشعبية و غيرها - فى المدن - بفضل نجاح بعض " المفكرين " فى تلوين الخرافة بلون العلم ، و خلط التفكير الخرافى بالايمان .. أم انتشار صبيان تجار المخدرات و الصيدليات التى تباع بدائل المخدرات لتلاميذنا الذين يقتنعون بأنهم بتعاطيها يصبحون رجالا بسرعة ، أو يحصلون على " نشوة " يحرصون عليها أو يستوعبون بشكل أفضل دروسهم - التى تستعصى على الاستيعاب - أم لكل تلك الأسباب أو بعضها ؟!

أيا كانت الاسباب التى سيحصل عليها هذا المواطن القضولى القائم بواجبات المواطنة و الحريص على حقوقها - لما وصل اليه تلاميذنا - مقارنة بما قد يعرفه عما وصل اليه تلاميذ دول أخرى ثمائلنا - نسبياً - فى الامكانيات و " الاقدمية " فى السعى الى التطور أو إلى " التحديث " - دول كالبرازيل أو الأرجنتين أو الهند .. أو اليونان أو البرتغال أو تركيا أو أندونيسيا ..

أيا كانت تلك الاسباب، فإن مواطننا النموذجى سوف يدرك حقيقة رئيسية :

إن القيادة السياسية المصرية - والرئيس حسنى مبارك تحديداً - كان محقاً كل الحق، وصاحب فضل سيذكره له تاريخنا ، حينما أعلن مراراً ان مشروع تطوير التعليم المصرى ، هو مشروعنا القومى الأول ، الذى نستطيع به أن نقول أننا قمنا بواجبنا الرئيسى - كمؤمنين وكمصريين - لكى نضمن تأمين كل من مستقبل التنمية الشاملة التى نقوم بها الآن واستمرارها بشكل متزايد الايقاع والاتساع ، ومستقبل أجيالنا القادمة ..

ولابد هنا من أن نتذكر — من دروس تاريخ التحديث وبناء الدولة القومية ، أو :
"الدولة البستاني" التي ترعى وتحمى وتخدم وتقود في وقت واحد — لابد أن نتذكر أن "التعليم" العام ، العقلاني والأصيل كان هو "حجر الأساس" الثالث في بناء تلك الدولة القومية ، جنباً إلى جنب "حكم القانون" و "التجنيد الوطني العام" تلك هي شروط وأسس الدولة القومية البستاني ، وبحول الرعايا الى مواطنين .

وقد يكون من الضروري أن نتوقف قليلاً عند عبارة : " تطوير التعليم " التي نقولها أو نكتبها بسهولة " عظيمة " لكي نستكشف دلالاتها الحقيقية .. وعلاقتها بمسألة " التحديث " .

وأعترف بأنني حين بدأت الاستعداد لكتابة هذه السطور كنت اركز اهتمامي على مجرد "تطوير" المناهج الدراسية ، و تطوير — أو تحسين — المبانى المدرسية و زيادتها ، وتحسين مستوى المدرسين و أحوالهم ، و كنت أرى أن هذه المهام الثلاثة — في حد ذاتها — مهام جلية للغاية .. ولكن عملية حصر أسباب تدهور التعليم ومستوى تلاميذه و خريجيه و مدرسيهم و مناهجهم ، في مجال المعلومات ، و في مجال نوع و مستوى " التفكير " و الاستنتاج ، و هو الأكثر خطورة وأهمية ، أضاء أمامي حقيقة " جذرية " لابد من طرحها ببساطة ووضوح .

أن ما يجعل من مشروع " تطوير التعليم " المصري هو مشروعنا القومي الأول .. هو أننا ندرك أن التعليم هو الضمان الوحيد لمستقبل التنمية في بلادنا وللمستقبل أجيالنا القادمة ، وهذا معناه أننا ونحن نحقق — بالفعل — تطوير التعليم ، فإننا لانقوم فقط ببناء ١٥٠٠ مدرسة كل سنة لكي نشيد ٧٥٠٠ مدرسة خلال الخطة الخمسية الحالية ، ولا نعقد فقط دورات تدريبية للمدرسين لرفع مستواهم ، ولا نرفع أجورهم و حوافزهم فقط و لا نشكل لجاناً من المتخصصين لمراجعة المناهج و تحديثها و تنقيتها من الحشو و

من التناقضات أو المغالطات ، ولإضافة ما فاتنا منها طويلا أو ما تجاهلناه دائما ، و لا نضيف للمدارس مكتبات و ملاعب و إلى أطقم التدريس متخصصين في الفنون و الحرف و الهوايات و البحث الاجتماعي و النفسى فقط . وانما نقاوم في وقت واحد تجمعات المصالح : المصالح المادية و المعنوية : تجمعات (أو : عصابات) الدروس الخصوصية و الخرافة و التفكير الخرافى ، و عصابات تحدى القانون العام و سلطات الدولة و حقها - وحدها بكل مؤسساتها الشرعية - في صيانة وحدة المجتمع و تماسك انتماء أبنائه و قيمهم و حرمان قوى التفكير و الاختراق الفكرى و السلوكى و الاخلاقى من الثغرات التى تنفذ منها - بالتحجر أو بالانفلات . نقاوم كل ذلك ، و غيره ، و نسعى الى ازالة ما استطاعت تلك التجمعات و القوى و العصابات أن تلحقه به " تعليمنا " ..

و هذا معناه أن " تعليمنا " يساوى - في الحقيقة - بناءنا العلمى (أو : المعلوماتى) والفكرى (أو أسلوبنا - أساليبنا - السائدة في التفكير و الاستنتاج) و أسلوبنا السلوكى (أو الاخلاقى) .. فالتعليم النظامى لا يضم فحسب نحو ٢٢% من مجموع شعبنا في مراحل المختلفة ، و لكنه يطلق - في النهاية - " اشعاعاته " الحسنة أو السيئة في جسد المجتمع كله : أخوة " المنتظمين " في مراحل التعليم ، أو جيرانهم أو زملائهم أو أبائهم و أمهاتهم .. الخ و التعليم - بهذا المعنى العملى تماما - يعنى تشكيل عقل المجتمع و اخلاقياته : العقل و الاخلاقيات - اللذين يواجه بهما مجتمعنا عصره الحالى - و العصر المقبل ، كما يعنى امداد المجتمع بكل أنواع المهن و التخصصات التى يحتاجها ، الآن و سيجتاجها في المستقبل ، و يعنى أيضا تحديد أسلوب تفكير " عماله " هؤلاء في وطنهم نفسه ، و في قوانين وطنهم وواجباتهم ازاءه و حقوقه عليهم ، و حقوقهم - هم -

وواجبناهم في العمل و في " تعاملناهم " مع الآخرين و مع أنفسهم و مع " أبنائهم " القادمين و في عالمهم ..

و التعليم بهذا المعنى " العملى " أيضاً ، جزء رئيسى من منظومة متكاملة ، ركنها الآخران هما أجهزة الاعلام ، و أجهزة الثقيف ؛ و هى منظومة تتفاعل مع عدة " أركان " رئيسية أخرى فى البناء العام للدولة و للمجتمع : ركن رعاية الرياضة و نشرها ، و ركن رعاية البحث العلمى و تطويره و تدعيم عملية الاستفادة من نتائجه ، و ركن الجمعيات العلمية و الاجتماعية الحرة و تنشيطها ، و ربط نشاطاتها بالاحتياجات الفعلية للمجتمع ، و ركن الحماية الأمنية للمجتمع وللدولة ، و ركن اعمال القانون أو حكم القانون ، حق يبقى للتلاميذ ايمانهم بأن " العدل " .. و هو الهدف الوحيد لحكم القانون ، هو معيار مجتمعهم و هدفه و مضمونه مع " الحرية " و مع الالتزام .

تطوير تعليمنا اذن ، يساوى فى الحقيقة تطوير دولتنا ذاتها ، و تحديثها و تحويلها إلى دولة " قومية " فعلا ، و الى دولة " بستانى " فعلا ، و تحويل مجتمعنا الى مجتمع يتحقق فيه التحديث من جذوره ، و لا يرتسم على جزء من قشرته الخارجية وحدها . لتطوير تعليمنا يساوى تطوير آليات بناء و ادارة عقليتنا القومية و الجزء الاعظم من حياة مجتمعنا اليومية فى الجانب الاكبر من نشاطات تلك الحياة اليومية .

و تطوير تعليمنا - بالذات - لا يشبه فى معظم جوانبه ، تطوير التعليم فى أمريكا مثلا أو فى بريطانيا : التطوير عندهم " كمى " بمعنى الزيادة أو الاضافة أو الحذف غالباً ، أما التطوير عندنا فهو " كمى / كفى " فى وقت واحد ، و مهنى ، فى اطار جهاز التعليم و مجاله المهنى من جانب ، و لكنه اجتماعى شامل - فى الحقيقة - من الجانب الآخر ، والأكبر .

و لهذا فان تطوير التعليم - بالفعل - هو مشروعنا القومى الاول ، و الاكبر ، و هو
الضمان لنجاح و استمرار نجاح كل مشروعاتنا الاخرى ..

و عندما تبنت كل هذا ، قلت : هذا ما ينبغى قوله فى البداية و الله المستعان ..

التحديث و التعليم :

حركتنا الوطنية و المحاولة الأولى

تؤكد التطورات التي لحقت بالتعليم الحديث في مصر عدة حقائق و معان مهمة يتعين التنبيه اليها من بداية حديثنا عن هذه المرحلة .

الحقيقة الأولى ، هي وعى الحركة الوطنية و الديمقراطية المصرية بأهمية التعليم - بل بأولويته على كل ما عداه ، إلى الدرجة التي يمكن القول معها بأن الحركة آمنت بأن التعليم الحديث ، القومي و العام و الموحد هو " رأس حربة " عملية اقامة الدولة و المجتمع - الحديثين القوميين .. و المعنى المرتبط بهذه الحقيقة معنى معاصر تماماً : فنفس الايمان هو الاساس الذي تقوم عليه دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى اعتبار عملية تطوير التعليم المصرى " مشروعنا القومى الأول " .

و الحقيقة الثانية ، هي التكامل الظاهر - إلى درجة التفاعل - بين التطور " الوطنى " الذى يمكن أن يلحق بالتعليم - من حيث الناهج و مدى الانتشار و ابنية الادارية و تعميق استخدام اللغة القومية - و بين التطور الوطنى لمختلف تجليات و مجالات " الثقافة القومية " : السياسية و المعرفية و الفنية و السلوكية .. و المعنى المرتبط بهذه الحقيقة ، بدوره معنى معاصر تماماً : فالبناء الثقافى للمجتمع - و للدولة - يختلف عن التكوين الثقافى للفرد ؛ الفرد يبدأ تكوينه بعد ولادته بالتعليم (و التربية) فى المنزل و المدرسة ، و لكن البنية الثقافية للمجتمع و للدولة ليست لها " بداية " حسابية ، لأنها بنية دائرية مجسمة ، أشبه بالكرة ، تتكامل و تتفاعل كل نقاطها التي تتكون منها كل " محيطاتها " و " أقطارها " دون استثناء : المحيطات و الأقطار التي تشير إلى البيت و الشارع و المدرسة

و الاعلام ووسائل الثقيف و الترفيه المختلفة ، و المفاهيم الدينية و القانونية و الممارسات السياسية و الادارية و أنماط السلوك و القيم و مصادر التأثير الأخرى – المادية و المعنوية – من داخل المجتمع ذاته ، أو من خارجه.

يبدأ الدكتور حسن الفقى – أستاذ التربية (فى كتابه :التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر الطبعة الثانية – ١٩٧١ – دار المعارف) هذه المرحلة بعام ١٨٦٣ و ينهيها بعام ١٨٨٢ مع بدء الاحتلال البريطانى و ضرب المشروع الأول للتحرر الوطنى المصرى (الثورة العرباية) .. والكثيرون منا يدركون – بالطبع – أن هذا المشروع الاول لم ينشأ من فراغ، و قد يذكر الكثيرون التطورات السياسية ، و ربما الاقتصادية أو الاجتماعية التى أدت إلى تكوينه ثم إجهاضه، و لكننا نعتقد أننا بحاجة إلى أن نتذكر بعض تفاصيل تطورات " التعليم " بشكل خاص – و الثقافة بشكل عام – التى صاحبت سنوات التكوين ، لكى تبين جوانب القصور التى لحقت بمحاولات " التحديث " المصرية السابقة حتى جعلتها فى أفضل وصف لها – مجرد " محاولات " منعها ظروف موضوعية كثيرة من أن تتحول إلى " برنامج " شامل للتحديث .

و يتميز عام ١٨٦٣ – بأنه العام الذى بدأ فيه حكم الخديو اسماعيل فبدأ بسرعة مسعاه لتأكيد دوره و مكانته : كان يريد أن يحقق – استقلاله عن السلطنة " العثمانية " و أن ينقل مصر إلى أوروبا أو أن يأتى بأوروبا إلى مصر كوسيلة لانجاز " التحديث " كما تصوره : فى هذا العام بدأ إرتفاع سعر القطن المصرى (مع الحرب الاهلية الامريكية) الامر الذى أوهم الخديو بأن موارده المالية ستكفى للرشاوى المطلوبة فى الاستانة (عاصمة السلطنة) لاستصدار القرمات اللازمة لاطلاق يده فى مصر و سياستها . و هو العام أيضا الذى أنشئت فيه دار الآثار (فى بولاق) و أعيد إنشاء " قلم الترجمة " برئاسة

الشيخ الطهطاوى ، و هو أيضاً العام الذى أعيد فيه انشاء " ديوان المدارس " الذى ألغى فى عهد الخديو سعيد .. و لكنه أيضاً العام الذى أنشئ - فى نهايته : " البنك المصرى الانجليزى " كرمز لبدء السيطرة المالية - ثم السياسة - الاجنبية على الاقتصاد المصرى ، بالاسلوب المعهود فى القرن التاسع عشر : إنه العام الذى بدأت تنفس فيه آمال من بقى ممن تعلموا فى عصر محمد على من المصريين و تلاميذهم بتحقيق تقدم حقيقى لبلائهم ، بينما كان الخديو يسعى إلى إحكام قبضته الخاصة على البلاد التى استوطنتها أسرته وحصلت على ترخيص بوراثنها ، و بينما كانت آليات التاريخ العالمى تسعى إلى أن تفرض قوانينها على مصر لصالح الاقوى و الاقدر (تطبيقاً مسبقاً لمقولة : البقاء للأصلح ، التى صاغتها فلسفة باردة ستكون إحدى العلامات الرئيسية للعقلية الغربية طوال المائة سنة التالية أو أكثر بعد الزمان الذى يدور عليه حديثنا هذا) ..

مع اعادة تأسيس " ديوان المدارس " عام ١٨٦٣ عاود الشيخ رفاعة الطهطاوى الدعوة إلى الاهتمام بالتعليم و إحياء مشروعه الذى كان قد قدمه للخديو سعيد قبل نحو ثمانية أعوام بالتعاون مع زميله ابراهيم أدهم - لتعميم " المكاتب الاهلية " وانتهاز " الاعيان " المصريين - الذين كون منهم اسماعيل " مجلس شورى النواب " عام ١٨٦٦ - فرصة منحهم حق ابداء رأى والمشورة (وكان اسماعيل يظن انهم سيكونون مجرد ديكور يستظاهر به أنه حاكم شعبى) فاصدروا توصية بـ " تعميم التعليم و إصلاحه " بإنشاء مدارس فى المديرىات (المحافظات) تخضع للديوان الحكومى ويكون الاتفاق عليها من إيرادات الأوقاف وتبرعات الأهالى ..

وهذه التوصية هى التى أقام على أساسها على باشا مبارك مشروعه المعروف بإسم : " لائحة رجب " ١٢٨٤ هجرية - ١٨٦٧ ميلادية .. والتى صدر الأمر بتنفيذها فى

العام التالى : بعد أن درستها لجنة تكونت من شيوخ أزهرين وعلماء فى الهندسة والفلك والرياضيات وبعض الأعيان ، والشيخ الطهطاوى .. وكان على مبارك — مهندس الاستحكامات العسكرية الذى كان آنذاك ناظراً للقناطر الخيرية ووكيلاً لديوان المدارس هو " مهندس " اللامحة : أقام فكرته عن التعليم، على أساس الجمع بين التعليم التقليدى — الأزهري بتركيزه على القرآن الكريم و اللغة ، والتعليم الحديث بمواده فى التاريخ و الجغرافيا و الطبيعيات و الرياضيات و اللغات الاجنبية . و تدرج الجمع بين " النظامين " من مستوى الانفصال بينهما تماماً — مع تطوير محدود للكتاتيب التقليدية ، إلى مستوى المزج ثم الاندماج فى المدارس الابتدائية فالتجهيزية (الثانوية) فالتخصصية (العالية) . و بينما كانت الكتاتيب " أهلية " يكتفى ديوان المدارس بالإشراف عليها من النواحي الخارجية ، فإن المدارس (أو المكاتب) الابتدائية كانت حكومية ، و فى نهاية عصر إسماعيل (١٨٧٩) — رغم الجهد الهائل و المتواصل الذى بذله على مبارك و زملاؤه — لم يزد عدد المدارس الابتدائية الحكومية عن نحو ١٠٥ مدرسة تضم نحو ١٥ ألف تلميذ بينما وصل عدد الكتاتيب إلى نحو ٤٧٠٠ كتاباً (فى المدن و القرى) تضم نحو ١٤٠ ألف تلميذ (و كان عدد سكان مصر قد وصل إلى نحو ٦ ملايين نسمة) ..

غير أن المدارس التجهيزية الثانوية لم تزد على ٣٦ مدرسة ، و لكن المدارس التخصصية (العالية) وصلت إلى ثمانية — ستة منها " فنية " للهندسة و فروعها و الطب و الصيدلة ، و إلتان " نظرية " للإدارة (أصبحت مدرسة القانون — أو الحقوق فيما بعد) و الأخرى للغات (الألسن): أى أنه — مرة أخرى — يتسع نسبياً التعليم الأولى (الإبتدائى و ما فى حكمة) والعالى، و ينكمش التعليم المتوسط إلى حد كبير، و لكن يبدو أن على مبارك كان يفكر فى معالجة هذا القصور بدليل تأسيسه لمدرسة " دار العلوم " لتخريج معلمين للغة العربية " مزودين بعلوم عصرية " و هو ما يشير أيضاً إلى وعى بأهمية

١
تطوير اللغة القومية بتوظيفها توظيفاً عصبياً في التعليم و التفكير - و هو تطوير كانت
تباشره بالفعل عملية الترجمة من ناحية (بفضل الطهطاوى) ثم انتشار الصحافة و
الطباعة من ناحية أخرى ، و هى ظاهرة تؤكد من ناحية أخرى - التفاعل بين كل من
الحياة السياسية (الثقافة السياسية) للمجتمع ، و بين الهيكل الاعلامى من جانب و
الهيكل التعليمى من جانب ثان و الهيكل الثقافى (الذى يمثل عمليات الترجمة و التأليف
و الطباعة) من جانب آخر .

ماذا كانت جوانب القصور إذن ؟

إذا بدأنا بالجوانب " البنيوية " المتعلقة ببنية الثقافة المصرية السائدة - آنذاك - نفسها
، لوجب أن نتذكر حقيقتين : الاولى هى الفقر الفادح الذى كانت تعالیه اللغة العربية
نفسها - بعد نحو سبعة قرون من الجمود و التجهيل و ضالة ما استخدمت اللغة لخدمته
من أغراض الانتاج الثقافى ، و لسيان المنتجات التى كانت قد ظهرت و بنفس تلك اللغة
- فى قرون الازدهار و التقدم.. و هذه عقبة تؤدى الى عقبة " بنيوية " أخرى تتعلق بمدى
قدرة الثقافة السائدة - أو استعدادها - للتخلى عن ركودها و مسلماتها - لثقافة جديدة
(بمعنى : معرفة و مناهج تفكير جديدة موضوعية و توظيف عملى ، و اجتماعى للمعرفة
و للمناهج و للبشر الذين يحملونها ، فى اطار اجتماعى - سياسى مختلف - تصبح فيه
منتجات الابداع الاجتماعى - المادية و الثقافية - متاحة للجميع و ليست حكراً لفئة
واحدة من المجتمع) .

غير أن ثمة مظاهر - أو اسباباً - أكثر " خصوصية " و بروزاً على السطح : من
أخطرها - مثلاً - أن المدارس الاجنبية - فى عام ١٨٧٥ - أى قرب نهاية عصر اسماعيل
. زادت كثيراً عن المدارس الحكومية (الاميرية) بكل مستوياتها الثلاثة : بلغت الاولى
٩٣ مدرسة تضم نحو تسعة آلاف تلميذاً و تلميذة ، مقابل ٣٦ مدرسة أميرية لا تضم

سوى أقل من خمسة آلاف، و في آخر سنوات عهد الخديو التحديشى (إسماعيل) عام ١٨٧٨ ، قفز عدد المدارس الاجنبية إلى ١٥٢ مدرسة تضم نحو ١٣ ألف تلميذاً ؛ منهم نحو ٦٥٠٠ من المصريين : أى أكثر من ٥٢% من مجموع تلاميذ أنواع التعليم الاجنبى الذى لم يكن للحكومة المصرية - بديوان المدارس التابع لها - أى سيطرة عليها ، لا فى جانب نوع المواد ، و لا مستواها ، و لا اللغة المستخدمة فى التدريس والتعليم ، و لا القيم و المفاهيم التى تنشرها تلك المدارس فى " عز " عصر الاستعمار و فلسفة : البقاء للأصلح .. الخ الغريبة ..

و لا شك أن تضائل الامكانيات الاقتصادية للحكومة - و للمجتمع - كانت سبباً ظاهرياً قوياً أدى إلى ضآلة حجم التعليم " القومى " بالنسبة لحجم السكان و للاحتياجات الفعلية للمجتمع ، و لكن لا شك أن أسلوب إدارة الاقتصاد نفسه أدى إلى اهدار المزيد من الموارد الضئيلة المتاحة ؛ من البذخ المسرف فى المظاهر ، إلى التهاون فى الاستدانة ، إلى بيع موارد البلاد ، إلى الاستسلام للموارد التقليدية مع إهمال تطويرها رأسياً - و بوجه خاص فى الزراعة ، إلى الاستهانة الكاملة - إلى درجة الإهمال التام للتعليم الفنى ، ذلك ان الاستهانة كانت شبه كاملة بالتصنيع - فى عصر ذروة الانقلاب الصناعى فى أوروبا و أمريكا الشمالية و اليابان - ناهيك عن الاستهانة الكاملة - أو الجهل الكامل - بالبحث العلمى المنظم ، أو حتى بالسعى إلى متابعة - ومحاكاة أو نقل - ابداعات هذا البحث المنتجة فى أوروبا التى كان الخديو التحديشى المزعوم يدعى أنه يريد أن ينقلنا إليها أو ينقلها إلينا ..

كانت القوى الوطنية المصرية - فى عصر إسماعيل - تعمل بما وسعها العمل للنهوض بالتعليم فى إطار الخضوع بما يسمح به إسماعيل نفسه بالطبع .. وما تسمح به إمكانيات الثقافة السائدة والاقتصاد المتخلف وكانت تلك هى النتيجة .. ولذلك ، فإن

هذه القوى ، حين إستجمعت عزيمتها بقيادة العراقيين الضباط المصريين الذين تعلموا —
أورقوا من صفوف الجند طوال الجيل السابق — وأرادت أن تتصرف خارج ذلك
الإطار " الخديوى " .. فلأها طمحت — لمدة سنتين فحسب — إلى مشروع (تحديث)
حقيقى يستحق أن نتوقف عنده وقفة خاصة .

حركتنا الوطنية و مشروعنا الأول للتحديث .. بالتعليم

لا نغالى اذا وصفنا " مشروع " الحركة العراية بأنه كان أول مشروع مصرى للتحديث الحقيقى عرفته مصر رغم عمره القصير : بدأ البداية الصحيحة للتحديث بالسعى الى أن تحكم الامة نفسها ، وفقاً لقانون عام موحد يكفل المساواة بين كل المواطنين ، و تلك هى القاعدة الاولى لبناء ما تسميه علوم السياسة و الاجتماع السياسى و التاريخ و فلسفته الحديثة باسم : القومية الحديثة : القاعدة التى تقضى بأن تحكم الامة نفسها (عن طريق اختيارها لمن يديرون شؤونها من بين أبنائها) وفقاً لقانون عام (دستور) يكفل المساواة السياسية ، و تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ويحدد الاسباب القانونية للتمايز بينهم ، بحيث لا يستند هذا التمايز إلى أسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية ، و انما يستند إلى مستوى و نوعية الكفاءة الشخصية لكل مواطن و ما يستطيع هذا المواطن أن يقدمه لحياة الامة ..

ادرك العرايون ، أو أدركت العناصر المختلفة لاجنحة الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية فى محاولاتها المتكررة لان يحكم المصريون أنفسهم بأنفسهم وفقاً لقانون يكفل لهم جميعاً المساواة و تكافؤ الفرص — بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو الثروة — أن " الدولة " المصرية القومية يجب أن تتكون منهم حتى تكون قومية ، و أن الدولة تقوم على مثل هذا القانون لكى تكون حديثة ، ثم ادركوا انها ، لكى تكتمل شروط حداثتها ، فانها يجب أن تقوم بـ " رعاية المواطنين والمجتمع " .. و بتعبيرنا الحديث نستطيع القول بأنهم ادركوا انها يجب أن تكون : " دولة بستانياً " لا مجرد دولة خفير : دولة تبني المجتمع ، و لا تكون وظيفتها حماية امتيازات الغزاة الحاكمين .

و الالفت للنظر أن التعليم كان هو المجال الاول الذى نشط فيه الوطنيون (أو العراييون كما صاروا يسمون فيما بعد) بهدف اقامة الاساس القوى لمثل تلك الدولة البستاني ، التى ترى المجتمع و تبنى الامة الحديثة ، و رغم أن محاولاتهم الرامية الى التزاع مقاليد الامور للمصريين فى قطاعات التشريع و الاقتصاد و الجيش و الحكم ، هى المحاولات التى نالت شهرة واسعة واحتفظت لها كتب التاريخ العام بالصدارة ، حتى توارت محاولاتهم الاخرى فى مجال التعليم بوجه خاص .. رغم ذلك فإن المحاولات " الوطنية " فى مجال نشر و تعميم التعليم و تطوير هيكله - بالسعى إلى توحيد أنواعه - و تحديث مناهجه و تحسين ظروف اطرافه (من المعلمين أو الاداريين أو الطلاب) هى المحاولات التى توضح أكثر من غيرها الطبيعة الديمقراطية و الوطنية الاصلية لتلك المرحلة من مراحل تاريخنا المعاصر ؛ المرحلة التى دامت سنتين - هما عمر الحركة العربية - من ١٨٨٠ إلى ١٨٨٢ .

يلفت نظرنا إلى هذه الحقيقة ، الدكتور حسن الفقى ، استاذ التربية فى كتابه القيم : " التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر " بقوله : " وبالرغم من عزل اسماعيل عام ١٨٧٩ إلا أن التيار القومى زاد اشتعالا ، و مع ازدياد التيار القومى اشتد الحماس للتعليم ، و صاحب نشر التعليم محاولة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص لأول مرة فى نظامنا التعليمى عن طريق اذابة الفوارق بين التعليم فى الكتاتيب و المكاتب الأهلية ، و بين المدارس الابتدائية حتى يمكن اتاحة الفرصة لجميع الاطفال المنتهين من (بمعنى : الذين ينتهون من) تعليم المرحلة الاولى ، مسن الالتحاق بالمدارس التجهيزية (أى : الثانوية) و تمثلت محاولات اصلاح التعليم فى هاتين السنتين فى مشروع : " قومسيون تنظيم المعارف " .

و نستطيع أن نكتشف دافعاً ثانياً وراء هذا المشروع — الذى سنعرضه حالا — إذا تذكرنا أن " الكتائب " و " المكاتب الاهلية " كانت تعتمد على المعلمين التقليديين — من دارسى العلوم التقليدية (اللغة العربية و حفظ القرآن الكريم و بعض الحساب) وحدها ، و بالأساليب التقليدية التى ظل جوهرها هو التلقين من جانب المعلم و الحفظ من جانب التلميذ) .. بينما كانت المدارس الابتدائية (الحديثة) تعتمد على معلمين درسوا إلى جانب اللغة القومية والدين ، علوماً تطبيقية هامة مثل : الكيمياء و الاحياء والجغرافيا و التاريخ و الرياضيات و المنطق .. الخ .. و انهم درسوها بأساليب أكثر تطوراً جوهرها هو الاستيعاب و الفهم والتفاعل بين التلميذ والمعلم و بين مدارك المدارس و مدركاته .

فالدافع لم يكن مجرد " اذابة الفوارق " بين التعليم فى النوعين ، و انما كان ببساطة هو "توحيد" أنواع التعليم القومى و تحديثها مع المحافظة على أصالتها القومية و تعميق تلك الاصاله ، لتوحيد " عقلية " المجتمع بشكل عام ، و تحديثها فى الوقت نفسه ، مع المحافظة على أصالتها بالحفاظ على تعليم الدين و على " فهم " كتاب الله فهماً متعمقاً ، و يزداد عمقاً مع تقدم التلميذ فى العمر وفى التحصيل ، و فى معرفة و فهم تاريخ وطنه و أمته وسط و فى اطار التاريخ الحضارى — الثقافى — السياسى العام للانسانية و للأمم الأخرى، و جغرافيا الوطن فى اطار جغرافيا العالم .

و سوف نكتشف أن مشروع " قومسيون تنظيم المعارف " الصادر عام ١٨٨٠ ، استهدف تعليم التاريخ و الجغرافيا باللغة العربية ، و قد ظلّا يعلمان بلغة أجنبية منذ عصر محمد على : الايطالية ثم الفرنسية ، و الانجليزية ، إلى أن انفردت بهما الانجليزية طوال عصر اسماعيل حتى فى المدارس الحكومية ..

و يؤكد التنبه إلى ضرورة تعليم هاتين المادتين باللغة القومية — و هو ما دعا اليه على مبارك منذ عام ١٨٦٧ — يؤكد الوعي بالبعد القومى ، الأساسى للعملية التعليمية و التربوية .

كان " تطوير " التعليم — من منظور الوطنيين المصريين — فى إطار : " ازدياد التيار القومى " كما يقول حسين الفقى — يستهدف اذن ، فى وقت واحد ، جعل التعليم عاماً لكل من بلغوا سنّاً معيناً (السابعة) .. فيكفل بذلك تأسيس القاعدة الاولى للديموقراطية، أى : مبدأ تكافؤ الفرص، و جعله موحداً ، غير منقسم بين كتائب و مكاتب تقليدية و بين مدارس ابتدائية حديثة أو مدنية، فيكفل بذلك توحيد تعليم الامة و ثقافتها النوعية و تحديثها ، و جعل تعليم كل العلوم الاساسية ، التى تتكون منها عقلية الامة و يتم بواسطتها التطور أو التحديث باللغة القومية والحفاظ على العلوم الرئيسية التى تكون " قاعدة الثقافة القومية " أى : اللغة و الدين و التاريخ و الجغرافيا ، بما يكفل الحفاظ على أصالة المجتمع و الامة ، جنباً إلى جنب الحفاظ على و تحديثها الثقافية ، و جنباً إلى جنب اشاعة مبدأ تكافؤ الفرص التأسيسى للديموقراطية ..

كان التيار القومى (أو : الوطنى) " رغم " خلع اسماعيل بضغط من الدول الاجنبية — الدائرة لمصر على السلطنة العثمانية — كان هذا التيار قد استطاع أن يفرض حكومة وطنية معتدلة يرأسها باشا هو مصطفى رياض ابن أسرة ذات أصول تركية قديمة تمصرت منذ عدة أجيال، وكسان الرجل قد أثبت وطنيته من ناحية و اهتمامه بالتعليم — من نفس المنظور — حين كان رئيساً لديوان المدارس عام ١٨٧٣ — فى عهد اسماعيل ؛ و تعاون مع المصرى الفلاح المهندس العسكرى على مبارك لفرض سلسلة مهمة من الاصلاحات التعليمية التى كان على مبارك قد صاغ مبادئها فى : " لائحة رجب " (أو :

اللائحة الرجبية كما أصبحت تعرف) عام ١٨٦٧ ، و مثلما فعل مصطفى رياض عام ١٨٧٣ ، حين مد الأشراف الحكومى على الكتاتيب و فرض اتساع مبدأ المسؤولية الاهلية عن التعليم الاولى العام و لجعل المجتمع يتفق على تعليم أبنائه بالجهود الذاتية كجزء من البرنامج الوطنى للنمو — أو للتحديث (بعيداً عن الخديو وخطواته المظهرية) .. و لأجل ذلك قدم على ابراهيم ناظر المعارف فى " نظارة " أو وزارة مصطفى رياض مذكرة إلى مجلس النظار ، فى مايو عام ١٨٨٠ ، و بناء على هذه المذكرة قرر المجلس انشاء لجنة برئاسة على ابراهيم باسم " قومسيون تنظيم المعارف " و قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس فى شهر ديسمبر الذى شمل اقتراحات اللجنة لاصلاح التعليم ، بعد مقدمة مسهبة — بالغة الاهمية كان عنوانها : تنظيم المعارف فى مصر ..

يلفت نظرنا للوهلة الاولى ، ذلك العنوان المدهش و البالغ الدلالة فى معناه : تنظيم المعارف. و يبدو أن كلمة " المعارف " كانت تستخدمها الحركة الوطنية المصرية بنفس المعانى التى تدل عليها كلمتا : " التعليم " و " الثقافة " فى وقت لم تكن كلمة " الثقافة " نفسها قد ظهرت بعد فى سياق الاشارة الى المعرفة العامة المنظمة و ذات التوجه الفكرى، و لا فى سياق الاشارة الى المنتجات الفكرية و الفنية و أساليب ممارسة الحياة لدى مجتمع معين ، فاستخدام كلمة " الثقافة " بهذه المعانى لم يحدث إلا فى أوائل عشرينات القرن العشرين (أى بعد نحو أربعين سنة من سنة انشاء قومسيون تنظيم المعارف) .

ثم يلفت نظرنا — ثانياً — أن مقدمة تقرير لجنة (أو : قومسيون) تنظيم المعارف لم يفرق — أبداً فيما غرق فيه الفكر التعليمى و الثقافى المصرى فيما بعد : و أرجو ألا يخطئ منى زملاى التعويرون ، إذا قلت أن " رواد " هذا الفكر فى ثمانينات القرن التاسع عشر — من أبناء حركتنا الوطنية فى مرحلتها العرابية — كانوا أكثر قرباً من "

القطرة " و أهد عن الوقوع في أسر العقيد المتعمد (هل أقول : العقيد التأمري
الخيث) لصياغة علاقتنا بالحضارة الغربية ، مثلما وقع رائد عظيم ، مثل الدكتور طه
حسين فيما بعد ذلك ، بنحو سبعين سنة في كتابه المهم : " مستقبل الثقافة في مصر " (و
لهذا حديث تال ياذن الله) ...

.....

تكون تقرير اللجنة من سبعة فصول تناولت أولاً مراحل التعليم : الابتدائي
فالتجهيزي فالخصوصي ثم يتناول الشاء " مجلس أعلى للمعارف " - الذي كان التراحاً
قدمه الإمام محمد عبده ، و أصبح عضواً في المجلس حين أنشأه فعلاً ، ثم يتناول التقرير
مسألة تدريس المواد المختلفة ، ثم موضوعات البعثات العلمية الى الخارج و المدارس
الاجنبية (التي أصبحت مطالبة بتعليم اللغة العربية و الدين الاسلامي للمسلمين و
المسيحية و الارثوذكسية المصرية لا لباط مصر) و تقرير علم اعانة المدارس الاجنبية
على أعمالها ، و تلك كانت خطوة أخرى باللغة الاحمية نحو " توحيد" تعليم ، و التوجه
القومي ، للعقلية و للثقافة القوميتين ، ثم يتناول التقرير إنشاء مدرسة للمعلمين - كان
قسمها الاول موجوداً - هو دار العلوم لعلمى العربية و الدين ، وتقرر انشاء قسمها
الثاني لاعداد معلمى اللغات و التاريخ و الجغرافيا و الرياضيات و العلوم ، لنشر و
ترسيخ تعليمها بالعربية بدلا من الانجليزية ، كل هذا اضافة الى زيادة ميزانيات البعثات
واعدادها ، و تنظيم طريقة الاختيار لها و الاختيار لتخصصاتها ، و انشاء مدرستين
للزراعة والطب البيطري ، و انشاء " شهادات " بإنهاء كل مرحلة للتعليم تسمى حاملها
للاستحقاق بالمرحلة التالية ، و العناية بصحة التلاميذ و تعليمهم على نفقة كل من
الاهال و الاولاد و الحكومة .

.....

كانت خطة " تحديثية " متكاملة في ميدان التعليم (المعارف — الثقافة) بمعايير ذلك العصر وفي نطاق الحد الأقصى لتطور وعى الحركة الوطنية المصرية بمفهوم التحديث الاصيل ، خطة اتجهت الى رفع مستوى التعليم من ناحية ، و توحيدة — قومياً واجتماعياً ، من ناحية أخرى ، وفرض مبدأ اشراف الحكومة القومية الوطنية : حكومة الدولة البستانى — على التعليم — الذى هو اداة لرفع المستوى المعرفى — الثقافى — للمجتمع بأسره و تأصيله بوعى أيضاً ، دون وقوع لا في ورطة الصدام العدائى مع الموروث ، و لا في آتون أسر " الآخر " الغربى بالانبهار و لا في " منفى " الخروج من التاريخ بتجاهل الغرب أو بالتعامى عن ضرورة — أو بديهية — التعامل معه والاستفادة منه ..

و لكن الاحتلال وضع ختاماً سريعاً و مؤسفاً للمشروع ، لكى يستأنف العقل المصرى صياغة مشروعاته للتحديث ، من منطلقات مختلفة ١١ .

الاحتلال و التعليم .. و " التصنيع العلمى " للمستعمرة

آمنت الحركة الوطنية المصرية على اختلاف توجهاتها بالأولوية المطلقة للشأنى التحديثى الأساسى: حكم الأمة لنفسها وفقاً لقانون يكفل المساواة و العدل و تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، والتعليم المتطور الموحد و العام ، و ذلك بصرف النظر عن اختلافات تيارات تلك الحركة حول مفهوم و نوع القانون المطلوب ، و حول مضمون التعليم الضرورى .

و كانت " رسالة " هذا الإيمان الأولى قد انطلقت منذ كتب الشيخ حسن العطار شيخ الأزهر العظيم عن ضرورة كل من: " مشاوره أهل الرأى من الأمة فى شئونها " و عن : " ضرورة تجديد ما ليس فى بلادنا من العلوم و المعارف " .. و بصرف النظر عن بقاء كلمات الشيخ العطار – بالذات – حية فى ذاكرة الناس ، أو فى ذاكرة المثقفين أو اختفائها باعتبارها نصوصاً تشير إلى معانٍ و أهداف " تحرك " المجتمع المصرى فى نهاية عصوره الوسطى و بدايات دخوله " عصره " الحديث .. بصرف النظر عن ذلك فقد ظلت الحركة الوطنية المصرية واعية – بأقدار مختلفة أو متراوحة من الوعى – بأولوية هذا الشأنى ، و بالترباط ... أو بالتكامل – التام بين طرفيه .

و ربما كان هذا الوعى هو الذى دفع أجنحة مهمة من ثقافتنا الحديثة إلى أن " تتحسر " على عهود شهدت نوعاً محدوداً و عارضاً من الاهتمام بالتعليم ، مثل عهدى محمد على الذى لم يهتم بتعليم المصريين الا فى السنوات المحدودة الاخيرة من حكمه و لدوافع خاصة بأوضاعه و ما انتهت اليه سياسته و مناهجه فى تحقيق مشروعه الخاص

بالاستيلاء على السلطنة أو بالاستقلال بمصر... ثم اسماعيل السطحي و المظهري و الذى انتهى سريعاً بالانتكاسة فى عهد ابنه توفيق وانطلاق المشروع الوطنى الخالص — مشروع العربيين — و الذى لم يستمر سوى أقل من عامين قضى عليه فى نهايتهما الاحتلال الانجليزى .. يزداد " تحسر " تلك الاجنحة من الثقافة المصرية الحديثة على تلك الجهود مع تزايد الاحساس بهشاشة الهوة المظلمة التى دفع اليها الاحتلال البريطانى المجتمع المصرى و خصوصاً طوال الخمسة و العشرين عاماً الاولى من حكم الاحتلال . و نحن لا نبالغ حين نستخدم تعبير " الهوة المظلمة " .. فالعلم الاجتماعى الحديث ، فى فروع الاقتصادية و الثقافية و السياسية — أصبح يعرف بالتفصيل و بموضوعية نقدية مطلقة ما فعلته سياسات — و أفكار — العصر الاستعمارى ، فى القرنين التاسع عشر و العشرين بالمجتمعات " الخاضعة " مع ما كشفت عنه تلك العلوم عما كسبته تلك السياسات من خبرات عملية كثيرة خلال القرنين السابقين استهدفت " التنظيم العلمى " لاستغلال المستعمرات، و كان " تنظيم التعليم " جزءاً أساسياً من تلك الخيرات، و من الوسائل الرئيسية لتحقيق الهدف أى : صنع المستعمرة ، واستغلالها.

فى تلك السنوات الخمس و العشرين ، تمكن اللورد كرومر — الحاكم الفعلى لمصر فى الجزء الاعظم منها — من زيادة الرقعة الزراعية بنحو ربع مليون فدان (من ٨ر٤ مليون إلى نحو ٥٠٥ مليون) ، و تمكن من تحقيق زيادة رأسية فى الانتاج الزراعى بلغت نحو ٥٠% بفضل بناء عزان أسوان (١٩٠٢) ثم تغليته الاولى (١٩١٢) و بفعل تربيط و تنفليس شبكة الري و تحويل بعض اراضى الخياض ذات المحصول الواحد إلى اراض ثلاثية المحصول ، و إدخال الدورة الزراعية الثلاثية فى معظم بقية الاراضى ، و تمكن أيضاً من استكمال " بناء " طبقة من الاعيان ملاك الارض باطلاق حرية امتلاكها كاملة ، أو العجار باطلاق حرية الاسعراء و التوزيع الداخلى — جملة و تجزئة — كاملة أيضاً .. ولكن

في تلك السنوات أيضاً تم تحويل الزراعة المصرية إلى إنتاج القطن أساساً ، لضمان تصديره إلى المصانع البريطانية .. و في نفس تلك السنوات تمت تصفية الصناعة المصرية الحديثة — الضئيلة أصلاً — بالكامل ، و كانت كلها مملوكة للحكومة : صناعات النسيج و السورق و الأسلحة و الذخائر و السفن و الجلود و مسبك المعادن و مواد البناء ، و غيرها ؛ و لم تسبق غير بعض الصناعات الحرفية الضئيلة ؛ و سرح الجيش المصري كله تقريباً (من نحو ٦٠ ألفاً إلى ألفين منهم ٢٠٠ صف و ضابط صغير) و الشرطة المصرية بأسرها ثم أعيد تشكيلها من الخفر و المجندين الأميين دون ضابط مصري واحد طوال نحو ١٥ سنة ، و سرح جميع المهندسين و الأطباء المصريين من الخدمة — المدنية أو العسكرية — و استبدلوا بنظرء لهم من البريطانيين أساساً .. و بعض الفرنسيين أو البلجيكيين ؛ و أصبح القضاء الاجنبى ، أو المختلط هو السلطة القضائية الاولى ؛ و حل محل مجلس النواب ، مجلسان : شورى النواب و رأيه استشارى ؛ و الجمعية العمومية التى " تبصم " على الضرائب فقط ؛ و أصبحت السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية مركزة كلها فى أيدي كرومر و معاونيه البريطانيين ، و أغلقت جميع الصحف الوطنية ، و لم تظهر سوى مجلة " الاستاذ " للنديم و عاشت نحو عام واحد قبل نفى النديم نفسه .

و لذلك كله ، و غيره كثير — كان " تنظيم التعليم " عملاً رئيسياً و شغلاً له أولويته عند كرومر ليكون " التعليم " جزءاً من عملية تحويل مصر إلى مستعمرة حسب نظام استعمار القرن التاسع عشر و احتياجاته الاستراتيجية أساساً .

و لا يستطيع أحد أن يتجاهل العلاقة المباشرة بين قرارات الإدارة الاستعمارية بتصفية الجيش و الشرطة و الصناعة المتطورة — نسبياً — المحلية و الصحافة الوطنية ،

وبين قرارات - و سياسات - تلك الإدارة في مجال التعليم . و لعله من اللافت للنظر أنه مع قرارات تسريح الجيش و الشرطة - و إلقاء القبض على المثات من الضباط بالذات - كان قرار إلغاء المدرسة الحربية و مدرسة الشرطة (و مدرسة ضباط الصف) اللتين كانتا تتوليان تخريج ضباط "عالمين" يعرفون العلوم العسكرية ، و الأمنية الحديثة، و يتعلمون القسم الأكبر من علومهم الحديثة باللغة القومية (العربية) .. و يساهمون في تنظيم و إدارة الكثير من المشروعات المدنية ذات الطبيعة التنموية ، و في إشاعة " المشاعر " أو المعنويات الوطنية من ناحية و في ترسيخ مبدأ حكم الأمة لنفسها بنفسها من ناحية أخرى ، (و لعل هذا المبدأ كان المنطلق الرئيسى للحركة الوطنية في المرحلة العرابية) .

و يلفت النظر ثانياً الخفض المروع لميزانية التعليم - كما قرره كرومر - من نحو ١٨ مليون جنيه - حسب الميزانية التي أقرها المجلس النيابى الوطنى (العرابى) إلى ٨١ ألف جنيه عام ١٨٨٥ (بعد ثلاث سنوات من بدء الاحتلال) ترتفع إلى نحو ٩٥ ألفاً بعد خمسة أعوام أخرى ، و هنا ينبغي أن نقرأ النص الذى كتبه كرومر عن التعليم فى مصر، وضمنه تقريره لعام ١٨٩٩ .

يقول المندوب السامى المكلف بتحويل مصر إلى مستعمرة : " كانت الحكومة ترمى فى السنين الأخيرة إلى غرض ذى شقين ، فأما الشق الاول فهو الرغبة فى أن تنشر على أوسع نطاق ممكن بين الذكور و الاناث على السواء لزناً بسيطاً من التعليم ينحصر فى الامام بمبادئ اللغة العربية والحساب . و أما الشق الثانى فهو الرغبة فى إعداد طبقة متعلمة تعليماً " راقياً " يفى بمطالب الخدمة فى الحكومة " .

أى أن المدير المكلف بـ " صنع " المستعمرة كان يفكر فى أن التعليم المصرى ينبغي أن ينقسم إلى قسمين : القسم الاول للاغلبية الساحقة لا يزيد على مستوى نحو الامية (وهذا إذا كان قد تحقق فعلاً و هو ما لم يتحقق إلا بنسبة واحد فى الالف كما سنرى) و

القسم الثانى فتنه محدودة للغاية ، يسميه هو تعليمياً " راقياً " لانتاج الموظفين .. و فكرته عن " الرقى " التعليمى مدهشة ، و إن كانت متماشية مع منطق تحويل بلد طموح للتنمية و التحديث الشاملين إلى " مستعمرة " اقتصادية ثقافية .

و قد يكون الجانب الثقافى فى هذا التعليم الاستعمارى هو الجانب الأكثر دلالة على " فلسفة " ادارة تسعى إلى محاصرة : تتمتع مسلوب الارادة و محتل داخل بوتقة ذهنية ضيقة و أجنبية فى وقت واحد .. و لتقرأ بعض الأرقام دون تعليق :

فى عام ١٨٩٣ كانت ادارة الاحتلال قد استقرت على فكرة أن " الكتاتيب " التقليدية هى شكل المدرسة المثالى لمصر ، و بلغ عدد الكتاتيب الحكومية ٩٣ كتاباً ، منها ٧٥ بالقاهرة و حدها ، تضم جميعها ٥١٦٦ تلميذاً ، لا يتعلمون سوى مبادئ العربية (قراءة دون كتابة) و الحساب . و لكن الشعب كان يملك و يدير - من خلال الأوقاف - ٩٦٤٧ كتاباً (بنسبة واحد للحكومة و أكثر من مائة للشعب) يتردد عليها ١٨٠٥٤٧ تلميذاً يتعلمون القراءة و الكتابة و الحساب و الصحة .. و كانت الحكومة تدير و تملك ٣٨ مدرسة ابتدائية (منها مدرستان للبنات) تضم ٥٣٤٩ تلميذاً (بينهم ٢٢٠ تلميذة) و هم جميعاً فى القاهرة و الاسكندرية باستثناء ثلاث واحدة فى المنصورة و الثانية فى طنطا و الثالثة فى بور سعيد . و كان تدريس الجغرافيا و التاريخ و الأشياء (أو : الأحياء) و الطبيعة يتم باللغة الإنجليزية : بما يعنى الأضعاف البالغ للغة القومية ، و صنع جهاز التفكير القومى - بمعلوماته و تصوراته كلها على النمط الفكرى البريطانى بحيث يتصور التلميذ المصرى تاريخه و جغرافيه بلاده و الكائنات و الكون بالصورة التى يريدتها المفكر الاستعمارى فى أسوأ عصور تطور الفكر الغربى الرسمى - (العصرى و الاستغلالى و المادى و الميكانيكى) و كانت الحصص المخصصة للغة العربية تقل حصة واحدة (ساعة) عن تلك المخصصة للغة

الإنجليزية .. و في عام ١٩٠٤ كان التعليم الابتدائي كله قد صار بمصروفات — بعد أن ظل مجانياً — بل و بمرتبات — منذ عصر محمد علي، الأمر الذي حصر فرصة التعليم " الراقى " و من ثم الدخول في خدمة الحكومة على أبناء الفئة الاجتماعية المختارة (ملاك الأرض الجدد و التجار ، الأمين غالباً) ..

و في نفس العام (١٨٩٣) لم تكن مصر كلها تملك غير ثلاث مدارس ثانوية حكومية أضيفت إليها واحدة رابعة عام ١٩٠٦ بالقاهرة ، و في عام ١٩٠٨ أنشئت واحدة في الإسكندرية، و في هذه المدارس (الثانوية ، أو التجهيزية كما كانت تسمى في الماضي) ظل تدريس العلوم " الفكرية " الرئيسية باللغة الإنجليزية ، و ظلت حصص هذه اللغة الإنجليزية تزيد واحدة (أو ساعة) على الحصص المخصصة للغة العربية (٦ للأولى ، و ٥ للثانية في الأسبوع).. أما المدارس الفنية فقد أغلقت كلها (و ما الداعي لها ما دام تحويل البلاد إلى مستعمرة أقتضى إغلاق جميع المصانع و تسريح عمالها و مهندسيها) و تحولت إلى " ورش " لتدريب الحرفيين الصبيان لإمداد ورش الحكومة و جيش الاحتلال بأحتياجاته من الحرفيين " الأمنيين " . و قد برر اللورد (كرومر) هذا القرار : " تعليم العلوم و الصنائع يفضي إلى إهمال حراثة الأرض و يقلل ميل الأهالي للزراعة مما يعد مصيبة للأمة .. و مصر بلد زراعي بالمقام الأول .. " و قد نلاحظ أن بعضنا الآن يردد الكلام ذاته دون تفكير في بناء عقلية زراعية — صناعية ، تدبر الزراعة علمياً كالصناعة و تخلق صناعات زراعية و تنمي الصناعة و الزراعة معاً .. بالتعليم ..

في مقابل كل هذا التدمير لجهاز التعليم الوطني و إخضاعه لتصورات و مطالب الإدارة الاستعمارية ، تزايد عدد المدارس الأجنبية زيادة هائلة ، و خاصة المدارس الانجليزية بالطبع (مدرستان حتى عام ١٨٨٢ ، فتصبحان ١٨ مدرسة عام ١٨٩٧ ، ثم تضاف كلية) .. و في عام ١٨٩١ كان عدد المدارس الأجنبية " ابتدائية و ثانوية " قد

أصبح : ١٩١ مدرسة تضم ٢٢٧٦٤ تلميذاً وتلميذة ، مقابل ٤٠ مدرسة حكومية فقط تضم ٥٥٠٠ تلميذاً وتلميذة لا غير .. و كان عدد سكان مصر قد وصل إلى نحو ١١ر٢٥ مليون نسمة !

أما التعليم العالي فلم يبق منه سوى مدارس الحقانية و الطب و المهندسخانة و تدنى مستوى التعليم في الأخيرتين حتى لم يعد أحد في الحكومة يعنى بتشغيل أحد من خريجيهما طوال السنوات العشر من ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٢ ، و أعيد فتح مدرسة الشرطة عام ١٨٩٦ ، ثم المدرسة الحربية و كان يقبل فيها - فقط - ساقطو الابتدائية (تحليل مستوى ضباط ذلك الزمان) .. ثم مدرسة للطب البيطرى عام ١٩٠١ لضمان علاج حيوانات الجيش و الحكومة .. و طوال خمسة و عشرين سنة لم ترسل الحكومة للخارج سوى عشرة طلاب للدراسة في الخارج .. ثمانية منهم إلى إنجلترا للدراسة المتوسطة في السرى و هندسة القناطر .. لضمان زيادة محصول القطن وحده ؛ فما الحاجة إلى أى تخصص آخر ، أو أى مستوى تعليمى أرقى ، ما دامت البلاد تتحول إلى مستعمرة ، تقتل فيها أحلام النمو و التقدم ؟ !

و لكل ذلك تحسر المثقفون المصريون على ما كان التعليم يلقاه من " عناية " و لو محدودة أو مظهرية في عصر الواليين العثمانيين محمد على و اسماعيل ، و كذلك أيضاً ، و نتيجة امتزاج الشاعر الوطنية " بالعقليات " التى أنتجها تعاليم موجه استعمارياً - باللغة و المعلومات و الفكر - فقد أخذ التعليم الأخرى مساراً جديداً ، لا علاقة حقيقية له بالتحديث أو بالروح الوطنى لتأسيس دولة قومية و " بستانية " ترعى المجتمع ، حينما جاء " وطنيون " لإدارة شئونه في المرحلة التالية !

التعليم المصرى فى عصر الاحتلال : الانشقاق الثقافى !

لسن نكون بحاجة إلى الكثير من " محفوظات " المؤرخين المحترفين لكى نكتشف عمق العلاقة بين الوعي الوطنى المصرى - فى مسيرة نضجه خلال المراحل الأولى لمقاومة سياسات الاحتلال البريطانى - و بين تزايد الالحاح على ضرورة نشر " التعليم " بوصفه الاداة الرئيسية لتحقيق التقدم الاجتماعى العام نحو اقامة دولة " حديثة " بستانية و دستورية ديمقراطية وعقلانية ، و نحو الاستقلال الوطنى ، السياسى والاقتصادى ، و تحقيق التنمية الشاملة . لن نكون بحاجة إلى الكثير من تلك "المحفوظات " و انما سنكون بحاجة إلى اعادة ترتيب ما تمدنا به وثائق التاريخ و أعمال المؤرخين من معلومات ترتيباً تكوينياً أو بنائياً يتجلى من خلاله تزامن الكثير من الاحداث ذات المغزى ، فى لحظة واحدة ، لكى تبرز على الفور أسئلة عديدة جديدة تستطيع الاجابات عليها أن تلقى المزيد من الضوء على كل من إشكاليات دور المناهج التعليمية فى تكوين " الثقافة المصرية " الحديثة و تحديد طبيعتها و اتجاهاتها الرئيسية ، وتناقضاتها .

تأتى مجموعة الاحداث و الحقائق فى عام ١٩٠٦ القى شهدتها مصر (حركتها الوطنية السياسية و التعليمية و الثقافية ، و الحركة المناقضة على السواء) على رأس مجموعات الأحداث ذات المغزى و المثيرة للتساؤلات . فى هذه المرحلة من متابعتنا لمسيرة التعليم المصرى بعد انهيار الثورة الوطنية العربية و بدء الاحتلال و الدور الذى لعبته تناقضات تلك المسيرة فى اعاقا تحقيق التحديث ، أى اعاقا تحقيق أهداف الحركة الوطنية وعلى رأسها هدف المجتمع العقلانى ، الحر والأصيل المتطور ، و الدولة البستانية القومية .

فلنتظر قليلا في حقائق ووقائع عام ١٩٠٦ (فلعلنا نتفخ هنا بمنهج شيوخ المؤرخين المسلمين و العرب و المصريين الكبار بتسجيل أحداث التاريخ عاماً عاماً ، أو " حولاً " في "حولاً" دون أن يفكروا في تطوير المنهج إلى حوليات شاملة كما فعل آخرون) .

في ذاك العام وقعت حادثة - أو جريمة أو مأساة - دنشواي ، فالتهمت المشاعر الوطنية ضد الاحتلال و المواطنين معه من المصريين في حكومة مصطفى باشا فهمي و في القضاء التابع لها . وفي هذا العام أيضا ، أصبح سعد باشا زغلول ناظراً (وزيراً) للمعارف (أى للتعليم و لشئون الثقافة عموماً) ، و أصبح دوجلاس دنلوب مستشاراً لنظارة المعارف (بعد أن ظل منذ عام ١٨٩٠ مفتشاً عاماً للتعليم) فأصبح هو المهيمن الحقيقي على كل شئون التعليم - تحت غطاء الناظر (أو الوزير) بعد أن تولى " تنظيمه " فعلاً للوفاء بحاجات الاحتلال (تدمير ما كانت الحركة الوطنية قد أسسته من قواعد للتعليم المدني العقلاني و النجاني ، و تحويل التعليم إلى عملية موجهة ، غايتها تخريج أعداد محدودة من الموظفين المطيعين ، و الإبقاء على أمية المجتمع كله ، وعلى العقلية الخرافية و التلقينية السائدة فيه) . و في هذا العام - ١٩٠٦ - أيضاً بدأ " زعيم " الحركة الوطنية مصطفى كامل في انضاج دعوته الى انشاء " جامعة مصرية " أهلية بأموال تبرعات أغنيائها ، و هى الدعوة التى كان قد أطلق فكرها العامة لأول مرة عام ١٩٠٤ - في مواجهة سياسة دنلوب و رئيسه كرومر ، التى عملت على الاكتفاء بنشر الكتابيب لتعليم المصريين القراءة المحدودة (دون الكتابة) و الحساب . و فى الوقت نفسه - أى فى نفس العام - بدأ محمد فريد زميل مصطفى كامل فى تزعم الحركة الوطنية (من الحزب الوطنى ، و من خارج الحكومة التى تتولى تنفيذ سياسات دنلوب و كرومر) فى تأسيس جمعية : " مدارس الشعب " الليلية ، -الابتدائية- لتعليم الفقراء مجاناً ، وفقاً لمنهج متكامل وضعه محمد فريد نفسه ، و راح يجمع له التبرعات استعداداً لافتتاح

المدارس الجديدة التي رأى محمد فريد أنها لابد أن تكون البديل الحقيقي للكتاتيب الحكومية ، بينما كان مصطفى كامل يدعو لجمع التبرعات لإنشاء الجامعة : كانت الحركة الوطنية الحقيقية تعمل على نشر تعليم " حقيقي " في المستوى التأسيسي ، و على أن يمتلك المجتمع المصري في ذات الوقت تعليمه العالي - الجامعي - المستقل الخاص .

و لكن في نفس العام قام ناظر المعارف - سعد زغلول - بالإشتراك مع أحد الوجوه الأخرى في الجانب الآخر من الحركة " الوطنية " هو قاسم أمين ، بتأسيس جماعة تدعو بدورها إلى إنشاء الجامعة المصرية الاهلية ، و انضم اليهما عدد من أثرياء الاقاليم ، و من أمراء و أميرات الأسرة الخديوية (الملكية فيما بعد) . فأنصرفت الانظار و الاموال عن دعوة مصطفى كامل .. و لكن سعد زغلول ، ناظر المعارف نفسه هو الذي فجر الدعوة الى اعادة اللغة العربية القومية الى مكانتها كلفة أولى للتعليم بدلا من الانجليزية لغة دول الاحتلال ، و قرر ذلك في العام التالي ١٩٠٧ .. و في نفس العام ١٩٠٦ ، أنشأ مصطفى كامل " نادى المدارس العليا " ليكون نواة شعبية لـ " هيئة التدريس " في الجامعة الاهلية المنتظرة ، و لكي يتولى الخريجون المصريون الوطنيون وضع المناهج الدراسية فيها ، و في مدارس الشعب الابتدائية ، ثم الثانوية التي كان محمد فريد يدعو لانشائها في عواصم كل " مديريات " مصر ..

في هذا " النادى " رأى مصطفى كامل و محمد فريد و زملاؤهما أن مصر : " مجتمع اسلامى شرقى (و هذه كلمة أصبحت تعادها كلمة : عربى ، في المصطلح الاحداث منذ أواخر الثلاثينات ، في كتابات ابراهيم عبد القادر المازنى و في خطب مكرم عبيد وغيرهما) - و هو أيضا : " مجتمع متعدد الديانات التي يحترمها و يوقرها و يعترف بشرائعها و حقوق اتباعها دين الاغلبية " .

و رأى النادى ، أن المناهج التى يحتاجها المتعلمون ، فى الجامعة المقترحة و فى المدارس الثانوية و الابتدائية - معاً - يجب أن تكون : اللغة العربية و الدين ، و التاريخ " الوطنى " و الإسلامى والأوروبى و الجغرافيا و الحساب و الفلسفة و الرياضيات (و لعلها المرة الاولى السق تتركز فيها أنظار مثقفين مصريين على هذه المادة التى ربما كان محمد فريد ، رغم أنه قانونى التعليم ، قد تنبه إلى أهميتها بفضل معرفته بالثقافة الالمانية المعاصرة و لتطورها التعليمى الوطنى بدليل حديثه عن علم الاجتماع التاريخى فى مذكراته) و بقية علوم الطبيعة : الاشياء (الاحياء) و الصحة والطب و الفيزياء و الهندسة الانشائية و هندسة المعادن (III) و غيرها (راجع مذكرات مصطفى كامل - الجزء الثانى و كتاب الرافعى عن محمد فريد و مذكراته) و لكن أحمد لطفى السيد أستاذ سعد زغلول ، ثم طه حسين فيما بعد كان له رأى آخر ، سنفحصه بعد قليل .

و رأى محمد فريد - بالذات - أن انشاء الجامعة ، دون وجود قاعدة كافية من المدارس الابتدائية و الثانوية ، ذات المناهج " العامة " سيكون عملاً محدود القيمة و عاجزاً عن تحقيق "المراد منه" .. و لذلك فقد ضاعف جهوده العملية لانشاء مدارس الشعب الليلية لتعليم الفقراء بالجان كما ذكرنا ، و افتتح أول مدرسة فى بولاق فى نوفمبر ١٩٠٨ ، و فى العام التالى كان قد بلغ عدد هذه المدارس أربعة : فى الخليفة و شبرا و العباسية و بولاق . و وضع خطة لإنشاء المزيد من المدارس الابتدائية ، و دعا الى نشر المدارس الثانوية بحيث توجد واحدة منها على الاقل فى عاصمة كل مديرية على أن تخصص لها نسبة معينة لتعليم أولاد الفقراء بالجان ؛ و قال أن التعليم العالى يستطيع بذلك أن يجد من أبناء الوطن القادرين على استيعاب مناهجه و على خدمة بلادهم فى ميادين الطب و الهندسة والاقتصاد والثقافة (عبد الرحمن الرافعى، عن : محمد فريد) .

و اتفق أحمد لطفى السيد (الزعيم الوطنى المعتدل و رائد " المثقفين " الجدد فى الوقت نفسه ، فى مقابل التشدد الذى مثله مصطفى كامل و محمد فريد) مع الزعيمين المتشددين على الاهمية القصوى للتعليم ، و رأى أنه الدعامة الثانية الضرورية لبناء المجتمع الحديث مع الدستور : " فاذا كان الدستور هو نبع الحرية القومية و الشخصية و دعامة الاستقلال ، فإن المدرسة هى دعامة التقدم فى الامة و التربية الصحيحة و التعليم الجيد هما أساس الارتقاء " - كما أنه انتقد التعليم السائد (تعليم الكتاتيب و مدارس تخريج الموظفين) و الذى كان فى رأيه : " قاصراً عن انماء شخصية الفرد و استقلاله الذاتى و تكوينه الخلقى و النفسانى " (عن : عاصم حنفى - فى : التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر) .

غير أن أحمد لطفى السيد كانت له نظرة مغايرة ، و مفاجئة تماماً بالنسبة للقواعد الراسخة القديمة للهوية الثقافية - الحضارية المصرية : رأى - فجأة و دون أية مقدمات و لا سوابق فى تكوين - و لا رؤى - الثقافة المصرية بكل أجنحتها - أن مصر ينبغي أن ترتبط - ثقافياً ، و فى تطورها الثقافى - بالتاريخ و بالتطور الثقافى الأوروبيين ؛ و ترجم - مسن أجل ذلك - كلمة " النهضة " : ترجمة حرفية الدلالة : فالنهضة المصرية يجب أن تكون تكراراً للنهضة الأوروبية ؛ و حيث أن تلك الاخيرة اعتمدت فى بدايتها على ترجمة أرسطو و الفلسفة اليونانية العقلية (لا العقلانية) ثم على أعمال التنويريين الفرنسيين وحدهم ، لا الألمان و لا الانجليز معهم ، (رغم أنهم قد يكونون أكثر بل أنهم بالفعل أكثر اهمية فى المجرى العام لتحقيق التنوير العلمى المنهجى والفكرى الفلسفى و العلمى - الأوروبى) .. لهذه الاسباب رأى لطفى السيد أنه لا سبيل لتحقيق النهضة المصرية إلا بترجمة ارسطو ، و نقل فكر التنويريين الفرنسيين ، و لأن الرجل لم يكن مؤهلاً علمياً حتى لهذه العملية - مع أنه نال فيما بعد لقب أستاذ الجليل .. الخ فقد تولى ترجمة بعض

أعمال لأرسطو من طبعات مدرسية مختصرة (و هي ترجمة مشكوك في قيمتها العلمية نفسها الآن)..و لذلك أيضاً حينما تولى رئاسة الجامعة التي أنشئت عام ١٩٠٨ (و يعتقد اليرافعى أنها أنشئت كرد فعل لحادث دنشواى عام ١٩٠٦ ؛ و لكن يبدو أنها أنشئت و على عجل لاستباق خطة الوطنيين المتشددين - مصطفى كامل و محمد فريد و ناذى المدارس العليا - لإنشاء جامعتهم) فإنه فرض فى الحقيقة اتجاهين كان لهما بالغ الأثر - ربما سلبيا فيما بعد - على ثقافتنا الحديثة كلها و على امكانية التحقيق الفعلى للنهضة ، و التحديث ..

فرض عليها أولا أن تقتصر تخصصاتها - فى سنواتها الاولى - على العلوم الاجتماعية العامة.. دون العلوم الطبيعية و الرياضيات و الفلسفة (اقتصرت تخصصاتها فى العام الاول على الحضارة الاسلامية ؛ الحضارات القديمة ، مع تركيز على اليونانيات و التاريخ الغربى و الجغرافيا و آداب اللغة العربية و اللغة الانجليزية ، و انتسب اليها ٦٧٥ طالباً و ٢٢ طالبة ؛ و حضر محاضراتها ٢٠٢٤ طالباً مستمعا) ..

ثم فرض عليها ثانيا اتجاهاً " غربياً " خالصاً تقريباً (حتى الحضارة الاسلامية شارك فى تدريس موادها مستشرقون كانت معرفتهم بمادتهم محدودة و موجهة ، تحكم امكانيات العصر وتوجهاته).

ربما كان ذلك أحد الاسباب الجوهرية لانشقاق أجنحة " الحركة الوطنية " المصرية فيما يتعلق بقضية الهوية ، و النموذج الحضارى الذى نعتقد فى انتمائنا اليه من ناحية ، ولانقسام هذه الحركة انقساماً مفتعلاً بعد ذلك . و من ناحية أخرى ، إلى يمين و يسار، أو إلى جناح " محافظ تقليدى " يقابله جناح ليبرالى " تقدمى " ، تبعاً للموقف من قضية الهوية . لا من قضية التحرر الشامل و الاستقلال الخاص ، للشخصية الوطنية و لثقافتها و بنيتها المعرفية ؛ و بذلك أصبح دعاة الأصالة ، و العقلانية القائمة على العلم و التنمية

و المعرفة العلمية بالطبيعة و البناء العقلاني للعقل بالمنطق و الرياضيات و الفلسفة ، هم " اليمين المحافظ " ، و أصبح دعاة الارتباط الثقافي والحضارى و التسليم بالمفاهيم الأوروبية (الوضعية و الجدلية عموماً) عن التاريخ الانسانى الشامل و عن تاريخنا بالذات ، هم الجناح الليبرالى التقدمى ..

و إن لم يستمر كل تيار محددًا بالشخصيات نفسها ، أو أن الاشخاص أنفسهم لم يتمسكوا بالاتساق الفكرى - فى الثقافة أو فى السياسة على السواء - الذى يحفظ لهم ارتباطهم بالتيار ذاته: فالصفات هنا صفات للتيار ، تحدد ملامحه و اتجاهه ، لا للأشخاص الذين تردد أكثرهم بين "الحفاظة " و بين " التجديد " أو بين الرعتين " التقليدية " و " التقدمية " أو بين الهوية الاصلية المتطورة ، و الهوية المستعارة أو المتوهمة أو تلك التى تجاوزها التاريخ و استوعبها فى أطواره التالية، ترددوا بين كل هذا و ذاك ، تبعاً لنوع التأثير ، أو لنوع الضغوط أو لنوع المجال : ثقافياً كان أو سياسياً .

و ليست هذه المشكلة - الرئيسية فى نظرنا - من مشاكل بنيتنا المعرفية - الثقافية و الفكرية - بعيدة عن قضية التعليم و مساره .. فمنذ هذه اللحظة ، سيكون الحديث عن التعليم ، فى جوهره ، حديثاً عن الثقافة ..

الباب الثالث :

*** قضايا قانونية :**

من التاريخ إلى القانون و بالعكس !

تصفية "الغابة القانونية" .. واكتشاف الغابة القضائية القديمة ..

قبل عدة أعوام ، كان الرئيس حسنى مبارك هو الذى أعلن بنفسه عن بدء عملية: " حصر و جرد " غابة القوانين و التشريعات المتشابكة التى نعيش فى ظلها ، تمهيداً لدراستها و تصفيتها و توحيدها . و أذكر أن الرئيس قال يوماً إن عملية الحصر ، أسفرت عن " اكتشاف " أننا نعيش فى ظل ما يزيد على ستين ألف قانون و مثلها تقريباً - من المراسيم و القرارات التى لها صفة القانون ؛ بعضها يرجع إلى القرن السادس عشر .. و فى ندوة عن " العرب و عصر المعلومات " أضاف الدكتور هشام الشريف رئيس مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء (فى ذلك الحين)، القائم بعملية الحصر و التسجيل إنهم اكتشفوا أثناء " إدخال " نصوص مواد تلك القوانين (أو : مجموعات القوانين) و تسجيلها على " ديسكات الكمبيوتر " أن ثمة تناقضات هائلة ، مضحكة أحياناً ، و مبكية دائماً ، إما فيما بين مضامين تلك المجموعات القانونية نفسها؛ أو بين مضمون بعضها و بين الواقع الفعلى القائم أو الذى أصبح قائماً _ فى مجتمعنا أو فى القطاع الذى يحكمه هذا القانون أو ذاك من قطاعات حياتنا .

غير أن الإجراءات من نوع أصل و تحديد عدد القوانين ، و توحيد " المفهوم " الذى تقوم على أساسه و إزالة ما قد يكون " منسياً " تقادم عليه الزمن و ترك " نافذاً " رغم أن تطورات الوضع قد تجاوزته ربما منذ قرون أو عقود .. أقول إن مثل تلك الإجراءات ، لا تمثل سوى نصف العمل " التحديثى " الحقيقى المطلوب لكى نتحول - كمجتمع و كمواطنين - فى هذا المجتمع و كدولة - إلى كيان إجتماعى - سياسى " حديث " يعرف أن " الوعى بالقانون " الواحد، العملى والواقعى المنظم فعلاً لحياة ذلك الكيان ، هو الشرط الحقيقى لأن يكون الكيان " حديثاً "

أى لأن يكون أعضاء هذا الكيان ، أو " مكوناته " من أفراد أو هيئات أو دولة تتكون من نفس هؤلاء الأفراد و الهيئات ، واعين بأن " حكم القانون " هو الحكم الطبيعي للمجتمع الإنسانى " الحديث " ... بصرف النظر عما يملكه المجتمع من قطارات مثلاً أو مصانع أو مطابع أو أجهزة إدارية أو بنوك أو مجموعات من " النخبة " تقن " فنون " الكلام أو السلوك " الحدائى " عند اللزوم ، بينما - حين تتكلم أو تفكر أو تتصرف على " راحتها " بتلقائية ، كأنها تفعل ذلك تماماً كما فعلناه طوال هذه السنين قبل عصر النهضة أو التنوير ، سمه ما شئت من الأسماء ..

- بل قد لا يكتمل ذلك النصف الأول - من عملية التحديث الحقيقى القائم على إشاعة الوعى بالقانون - أو على تحويل الإدراك القانونى إلى جزء من الضمير الاجتماعى للناس و للهيئات .. قد لا يكتمل ذلك النصف الأول إلا إذا أكمل " مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار " جيله فكلف عدداً من أساتذة تاريخ القانون و فلسفته و أساتذة التاريخ المصرين بكتابة : " تاريخ " للقانون المصرى الحديث ، يساعدنا - نحن المشغولين بتحليل و فهم التكوين الثقافى المصرى - على تقديم كلام نافع ..

و بهذه المناسبة لابد من إستطراد - سأعذر عنه بعد قليل - يتعلق بمسألة نقص هذا التاريخ للقانون المصرى الحديث .. فقد نبهنى صديقى العزيز ، الأستاذ السيد ياسين - المفكر المصرى البارز و مستشار مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، نبهنى إلى أن هناك بالفعل كتاب مهم فى تاريخ القانون المصرى الحديث ، و صدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية فى الأهرام نفسه عام ١٩٨٤ - من تأليف الأستاذة الدكتورة لطيفة محمد سالم - أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر بكلية أداب بها (و المعارة الآن لجامعة الملك عبد العزيز بجدة فى المملكة العربية السعودية) ... و فى اليوم التالى و صلبى خطاب كريم من الأستاذة نفسها من جدة يحمل معلومات قيمة عن الكتاب و مصادره...

وَيُوضَح أن موضوعه هو : " النظام القضائي المصري الحديث " في جزئين - يغطي الأول الفترة من ٢٨٧٥ إلى ١٩١٤ و الثاني يغطي الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٥٢ ، و استهديت الكتاب من مكتب صديقنا العزيز الدكتور محمد عبد المنعم سعيد - مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام - و قرأت الجزء الأول و أهدت منه كثيراً (فائدة ستجلى - أو أرجو ذلك - فيما سيلي بإذن الله) ... و تبين لي بالفعل أن الكتاب ، على أهميته الجليلة ليس في " تاريخ القانون المصري " أساساً و إنما في تاريخ النظام ، أو السنن القضائية التي شهدتها بلادنا منذ أوائل حكم محمد علي (١٨١٣ بالتحديد) ... بعد مقدمة مهمة عن النظام القضائي وتطوراته في العصر العثماني ... وربما لأن الأستاذة الدكتورة المؤلفة ، متخصصة في التاريخ و ليس في القانون و فلسفته أو لأنها قد حددت موضوعها للنظام القضائي ، فقد تركز كتابها بشكل أساسي في ذلك الجانب الهام من تاريخنا السياسي - الإداري الحديث ، مع إشارات كانت ضرورية بالطبع إلى مجمل القوانين التي كانت تقوم الهيئات القضائية بتنفيذها أو الاستناد إليها في إجراءاتها أو أحكامها .

و لكن المهم بالفعل ، هو أن الجزء الأول الذي حصلت عليه - من الكتاب يكشف لنا أننا ربما كنا نواجه - في ذاكرتنا الجماعية القريية " غابة " أخرى مروعة من الهيئات القضائية إلى جانب ما نواجهه - في الواقع المعاش وفي الذاكرة الجماعية على السواء - من غابات القوانين... و لا شك أنها غابة تمثل أصدق تمثيل ما نحملة في " لا وعينا الجمعي " - كأبناء لهذا المجتمع ولتاريخه الحافل - من أنواع الخبرة المتعلقة بالجهاز المسؤول عن تنفيذ القانون - فينا .

بدأ العصر العثماني " الذي إنتهى منذ أقل من قرن " باستبعاد القضاة المصريين و تعيين قضاة أتراك لا يعرفون العربية ، فاسدى الذمم و قساة و جهلة - لا يعرفون الشريعة التى يفترض أنهم لا يحكمون إلا بها ، و لا المذهب (الحنفى) الذى يفترض أنهم كانوا ينتمون إليه . وتلخص المؤلفة الموقف التاريخى بأسره فى عبارة بليغة تقول : " يفترض فى القاضى الفضيلة والعلم ، وهما لم يتوفرا فى القاضى العثماني " ... وبعد أربعة قرون ، يبدأ عصر محمد على فتحويل الأدغال العثمانية إلى غابة حقيقية بتغير معالمها كل عدة سنوات : كانت الأدغال العثمانية تتكون من رئيس قضاة ، تحول إلى " قاضى عسكر " ليس فقيهاً أصلاً ولا قاضياً - يعاونه " جعلية " و "قسام ترككات " يسلب النصيب الأكبر من كل تركة من الورثة الشرعيين ويأخذ نصيبه من مهر كل عروس ، ويمارس سلطات الحاكم والقاضى والسجان والجلاد سوياً .. ولكن غابة محمد على - دون شك - كانت تستعصى أكثر على أذهان أجدادنا الأقربين هؤلاء ، فلا يمكن أن يعرفوا بالاستجدید من يحكمهم ممن يحاكمهم : ديوان الوالى ، ثم الديوان الخديوى ثم الديوان العالى الملكى ومجلس أحكام ملكية ، وتفسيرات للشريعة يقول بها " قضاة " من هذا الديوان أو ذاك وهم لا يعرفون القراءة و لا الكتابة أصلاً ، و مجلس شورى الجهادية يطبق القانون العسكرى الفرنسى ثم "السياسة نامة " الذى جعل المجلس الملك سبعة دواوين .. إلخ .. إلخ .. إلى أن يصدر أول قانون عقوبات ، إسمه " قانون الفلاح " (وكأنهم العقوبات للفلاح وحده) .. وتتوالى مكونات الغابة التى تراجعت منذ أقل من نصف قرن فقط من الحياة الواقعية عند آبائنا المباشرين ، إلى جزء بالغ الأهمية من لا وعينا الجمعى وذاكرتنا الجماعية - سواء كنا ممن يستأهلون العقوبات أو ممن يوقعون العقوبات على الآخرين ... تتوالى مكونات الغابة من أتراك إلى فرنسيين وإنجليز مع الأتراك (المحاكم المختلطة ١٨٧٦) وقانونها الذى كتبه محام فرنسى نكرة كان يشتغل فى الإسكندرية ، إلى المحاكم الأهلية (١٨٨٤ فى القاهرة والمدن و ١٨٨٩ فى الصعيد)

ويشتعل صراع المحاكم المختلطة ، والأهلية مع القضاء الشرعى .. حول حقه فى أن يكون له " قانونه الخاص " .. ورغم فساد المروع فإنه يستعصى مع هذا على الإصلاح القانون الخلقى ...

وثمة حقيقة تكشفها الدكتوراة لطيفة ، وتطرحها علينا - بوعى كامل بأهميتها وبدلائها رغم أنها تقدمها دون تعليق : فالمحاكم المختلطة - التى قضت فى أهم شؤوننا " المدنية والمالية والجنائية " حوالى سبعين سنة (من ١٨٧٦ إلى ١٩٤٦) كان محرم فيها استخدام اللغة العربية ، وما يكتب أو يقال بالعربية يترجم إلى الفرنسية ولا يحفظ إلا مترجماً إليها : قانونها مكتوب بالفرنسية وكل إجراءاتها وأحكامها بالفرنسية ، وسط مجتمع لا يعرف ٩٥ ٪ من أبنائه النطق الصحيح للغة " القومية " ودع عنك الكتابة بها (تحديث هذا؟! وهو سؤال عتاب للمؤلفة نتناقش فى شأنه فيما بعد)...

وحقيقة أخرى تكشفها لنا : إن قوة " سلطات المحاكم المختلطة " وضبطها لشؤونها بمعاونة " الإدارة " مع ضعف سلطات المحاكم الشرعية وفسادها وإهمالها وتسبب الجهاز الإدارى الذى يتعاون معها وفساده جعل المصريين كالأجانب يفضلون تسجيل ملكياتهم ووثائقهم لدى تلك المحاكم المختلطة فقط - رغم أن القانون كان يتطلب التسجيل فى الإثنتين (تحديث هذا .. أيضاً ؟) .

نحتاج - إذن - لا نزال - إلى " تاريخ " للقانون المصرى الحديث حتى نستعين به لاستكمال النصف الأول من بحث أو دراسة عملية التحديث وأسسها الحقيقية .
وفما يزال علينا أن نبحث فى غابة القوانين التى تحكمنا وتمنعنا من الوعى بمعنى القانون ومن إدراك مغزى الإلتزام به حتى بعد أن خرجنا من غابة القضاء .

البحث عن تاريخ القانون و التحديث فى " بين الكبارى "

لا أتعجب حين " أضبط " نفسى أفكر فى " حكم القانون " و فى " التحديث " عندما أحاول إجتياز شارع ثم ميدان الروضة (أو بين الكبارى فى جغرافية أهل النيل لمنطقتهم) فأجدنى - إن كنت سائقاً - أسير بقوة تسعة و ثمانين حصاناً وراء موكب عربات الكارو و حميرها عائدة من الشرق (مصر القديمة) إلى الغرب (الجزيرة) تتهادى وسط حشود متناطحة من اللوارى و الأتوبيسات و التاكسيات و الملاكى و التريسكلات و الموتوسيكلات و عربات اليد و البشر السابلة فى الممر الرئيسى بين كل أحياء شرق و جنوب و شمال القاهرة ، و بين " محافظة " الجزيرة و عاصمتها التى هى النصف الثانى من " القاهرة الكبرى " ..

فإذا كنت ماشياً أجدنى أتقافز وسط أقفاص الخبز و الأسماك و الفاكهة ، و بين المستنقعات المختبئة - أو الظاهرة فى بقايا حفر أدوات " التحديث " من الكهرباء إلى الغاز إلى التليفونات إلى المياه أو المجارى .. و هى مستنقعات إما " طبيعية " قادمة مباشرة من المجارى نفسها (التى لم تعترف بأن التحديث معناه بالنسبة لها أن تكون مواسيرها مغلقة و سالكة فى وقت واحد) و إما هى مستنقعات صناعية ، يصنعها - بأنظام لا علاقة له بالحدائق - تجار السمك و البقالون و أصحاب محل " الكاوتش " و الميكانيكى و مطعم الفول و محل العصير ..

حتى المصوراتى و دكان الأدوات المدرسية و العصافير و محل الكنافة و الخانوتى ، والفرن ... و الأدوات الكهربائية .. كلهم يدلّقون مياهاً - وزيوتاً و نفايات أخرى..

على الرصيف و في عرض الشارع " الحديث " .. تماماً كما كانوا يفعلون في ألوف الكفور و القرى التي جئنا منها جميعاً ... ليتخلصوا من " النفایات " أو ليستجلبوا " الطراوة " أو ليخمدوا التراب الثائر ، بصرف النظر عن أى قانون يحدد كيفية استخدام الشارع والرصيف .. أو مواعيد سير " مركبات البطى " أو عمل الأجهزة الحكومية - للخدمات والمرافق في الشارع .. أو شروط " الصحة العامة " التي يطالب القانون الحكومة و المواطنين الإلتزام بها ، سواء بسواء .

لا أتعجب - فعلاً - و أنا أضبط نفسى أفكر في التحديث و في حكم القانون باعتبار أن " حكم القانون " إلى جانب " الوعي الفعال " لما تفرسه في العقول أجهزة التعليم و الثقيف و الإعلام - هما أول علامات " التحديث " في الدولة القومية " الحديثة " ..

أستسلم (و لا أملك طبعاً غير الاستسلام) و أواصل التقدم البطى أو المرهق - سائقاً أو ماشياً - و يتسرع التفكير مع تحول السير إلى عملية ميكانيكية (تقترب من حالة ما بعد الحداثة !) إلى فروع كثيرة ، على رأسها : أيهما أكثر أهمية : القانون الدستورى ؟ أم القانون المدنى ، أم الجنائى ؟ و كيف يمكن تحديد " حقوقى " الدستورية و المدنية إزاء من ينتهكون شارعى و رصيفى و يحرمونى - بهذا الشكل من السير - ماشياً - كالبشر الأسوياء - أو سائقاً كما ينبغى أن يكون السوق . و مع أننى أفكر أحياناً في أن أدهس تقفيمه المخلل على ناصية بعينها ، فإننى أراجع في كل مرة بعد أن أتساءل : أليس من الجائز أن يكون القانون الجنائى في جانب صاحب التقفيمه ، حق و لو كان ينتهك القانون المدنى الخاص بالشارع و الرصيف ، و ليس في صف صاحب السيارة الذى " يفترى " على خلق الله طلاب الرزق الحلال ..

أيمكن القانون الجنائى إذن أكثر أهمية من الدستورى ، و من المدنى .. مع أن "

المسئول " علمنا أن العام أولى من الخاص ... ، وأن العام (أقصد : القانون العام) أولى بالتوقيع من الخاص ... الجنائي .. ولكن من يضمن لي هوى من يطبق الجنائي - الخاص - في الحادثة التي سأعملها ؟ ولكني أجد نفسي متجهاً إلى التفكير في تاريخ القانون المصري - فهو أسهل من موضوع " تنازع القوانين " الذي كنت على وشك أن أغرق فيه ، فأتساءل : مت كان لنا قانون مصري دستوري ومدني جنائي ومالي وإداري، عام وخاص ؟ ومتى بدأ الناس يضطرون للإلتزام بمثل هذا القانون ؟

صحيح أن كل مشاهداتي - وشهادات الألف غيري من الكتاب (والصحفيين) المتكلمين - تؤكد أن مثل هذا الإلتزام معدوم أو شبه معدوم ؛ وأنه تحدث أحياناً محاولات عارضة في الغالب بإلزام البعض للإمتثال لبعض تلك القوانين - فتعالى صيحاتهم - بل قد يرفعون قضايا ضد الدولة باسم حقوقهم الدستورية (كما حدث في وقائع مشهورة : سوق روض الفرج مثلاً) الأمر الذي يؤكد أن " تاريخ " إدراكنا لمغزى " حكم القانون " وتاريخ وعينا بما نتعلمه في المدارس من علم و في وسائل التحقيق من ذوق ... لم يبدأ بعد من الناحية العملية ،

غير أن هذا لا يمنع من أن أحاول البحث في الكتب - عن بداية ، وعن تاريخ القانون المصري " في مصرنا الحديثة ..

ولكنني لم أجد كتاباً واحداً في الموضوع : لا في مكتبة الأهرام ، - وهي مكتبة جليلة ، تتكون من عدة مكتبات عامة ومتخصصة ؛ ولا في مكتبة الجامعة (جامعتي ؛ جامعة القاهرة) ولا في مكتبة الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والتشريع ..

نصحني الصديق الأستاذ الدكتور محمد نور فرحات ، بأن أبحث عن كتاب قديم ،
للأستاذ الراحل ، شفيق شحاته عنواله : تاريخ التجديد (أو : تجديد) القانون المصري
الحديث ، فلم أعثر عليه لا في مكتبات الأهرام ولا في الجامعة ولا في الجمعية ، ولم
أحاول في الحقيقة البحث عنه في مكتبة كلية الحقوق ولا في نقابة المحامين . لأن
الأستاذ الدكتور محمد نور فرحات ذكر لي أن عدداً من الأساتذة في الكلية وفي النقابة
يدعون إلى إلغاء مادة " تاريخ القانون " كلها ... من أصلها ..

فليعذرني السادة القراء الأعزاء إذا استطردت فقلت إن الدكتور فرحات نفسه ،
شرع منذ عام ١٩٨٥ في تأليف الجزء الثاني من كتابه الهام : " التاريخ الاجتماعي
للقانون في مصر الحديثة " والذي صدر جزؤه الأول عام ١٩٨٤ (وطبعته الثانية عام
١٩٩٣) ... وهذا الجزء الأول يتناول الخلفية التاريخية الضرورية للتاريخ القانوني
الحديث : خلفية تبدأ من الغزو العثماني (١٥١٧) تقريباً إلى بدء ولاية محمد علي
(١٨٠٥) .. أما الجزء الثاني فسوف يتناول تاريخنا القانوني من بدء ولاية محمد علي
حتى الآن (أو ربما حتى الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢) وليعذرني القراء مرة أخرى
إذا انتهكت قانون الكتابة فاستطردت مرة ثانية لأقول ، إن هذا الجزء الأول ، لم يتمكن
مؤلفه من كتابته إلا حين أرسلته جامعتي (جامعة الزقازيق) في مهمة علمية إلى
كاليفورنيا (جامعة بيركلي) تلبية لدعوة من مجلس البحوث الاجتماعية كأستاذ زائر
ويقول : " تمكنت هذه المرة من الإطلاع على المراجع المعنية باللغات الإنجليزية
والفرنسية والعربية بالجامعات ومراكز البحوث الأميركية ... ثم أتممت الإطلاع على
المراجع العربية وعلى سجلات المحاكم الشرعية إثر عودتي إلى القاهرة في عام
١٩٨٣ " ... وقلت له أننا نحتاج إلى أن ندعوه مرة أخرى ، ليضرب عاماً آخر ، حتى

ينتهى من تأليف الجزء الثانى (وربما الثالث) اللذين أحتهما شخصياً لكى أجيب " بدقة " على الأسئلة التى تراودنى وأنا أعبر " بين الكبارى " ..

أحتاج - - وحدى - ذلك الكتاب ؟ أم نحتاجه كلنا ، ونحتاجه وعيننا بما كان من تحديث عندنا وحكم للقانون ؟ فماذا إذن عن إلغاء تاريخ القانون - كعلم - أصلاً من الجامعة كما يطالب البعض ؟

لما وصلت إلى هذه الأسئلة ، عرفت أننى سأخوض بمعرفتى ، وعلى قدر علمى - فى بحر لا أعرف تياراته ولا مياهه ولا سواحه ولا رياحه ، ولكن لا بد من خوضه وإن تحتم الفرق فيه ..

فمضى بدأ - إذن - تاريخنا الحديث - مع " قانون مصرى " ولماذا لا نعرف - حتى الآن - الإلزام - طوعاً - بقانون ١٩

حكم القانون " بالتراضى .. وتحديث ثقافة البرطلة !

يقول الرجل - من أولاد الناس عندنا " إحنا مش وش محاكم " .. وذلك لكى يؤكد أنه - وأسرته - من سلالة ناس أفاضل ، ولكى يبتعد بنفسه أو بأحد أفراد أسرته عن الوصول بمنازعاتهم إلى المحكمة ، حيث ستعلن كل الأمور التى يعد سترها رمزاً للكرامة وتأكيداً لأن .. " كل شئ تمام " .. مع أنه قد لا يكون هناك أى شئ - مطلقاً - تمام . كما أن دخول المحكمة أمر غير مضمون النتائج ، ففى المحكمة ، محامون كما أن هناك قضاة ، والرجل نفسه - أو خصمه الذى هو أيضاً ينتمى إلى ناس أفاضل - يقول عن اللصوص أو عن النصابين أنهم ، مثل " الأفوكاتو .. يأكلون مال النبی ! " .

قد يكون هذا موقفاً - أو تعبيراً عن موقف نفسى وفكرى كامن فى أعماق ثقافتنا القومية - إزاء المحاكم والمحامين (أى إزاء : الهيئة القضائية ..) .. ولكننا نراه أيضاً موقفاً إزاء مبدأ " حكم القانون " نفسه ..

فمن المؤكد أن شعبنا فقد منذ زمان طويل ثقته فى مسألة القانون هذه (ربما بسبب ظلم الحكام طوال ألاف السنين ، أو بسبب إشغال الحكام بتطبيق قوانين خاصة بهم تكفل مصالحهم) .. وفى " تراثنا الثقافى الشعبى " أشياء كثيرة توحى بأن فقدان هذه الثقة حقيقة "عادية" . ولعلنا جميعاً نعرف المثل الشعبى الذى يقول : " أنا راضى ، وهو راضى .. مالك إنت - بقى - ومالنا يا قاضى ! " .. إنه مثل يعنى أن لكل إثنين - وطبعاً لكل واحد - الحق فى أن يقيم قانونه الخاص ، طالما هو " راضى " أو "

مبسوط " .. وظالماً لا يشكوه ولا يشكو منه أحد ، فالآخرون بدورهم سيفعلون كما فعل ، ولن يدعوا أحدهم " القاضى " إلى التدخل فيما يخصهم ..

المدهش أن يوافق " القاضى " على هذا الوضع ، وأن يشجع عليه ، وأن يشارك فيه.. حدثني من أثق تماماً في صدقه قال : أنه واجه مشكلة مع مالك منزله ، الذى هو جامعى متعلم ، سافر وعرف أحوال الدنيا ، وكان المالك يريد أن يبنى عمارة فوق العمارة القديمة التى إشتراها ، وأشتري معها ذمة رئيس الحى وإدارته الهندسية .. وفى المناقشة ، كان صاحبي يقول لكل من مالك العمارة ومالك السلطة فى " الحى " وفى المحافظة وفى النيابة : " بيني وبينكم القانون والعلم " .. ومع ان بعضهم حقوقيون ، والآخرون مهندسون ، فأنهم لم يصغوا لا لصوت القانون ولا لصوت العلم ، والمدهش أن ينضم إليهم الجيران (فى العمارات الأخرى .. طبعاً) لكى يعتبروا صاحبي رجلاً متحذلقاً ، أو مفترياً أو أحقاً .. ورغم لجوئه - فى النهاية - إلى قوة سلطة أعلى لكى تنفذ القانون (بحكم قوتها ، لا بحكم منطقية القانون) فإن المشكلة لم تحل فى النهاية إلا بالتراضى ، أمام القاضى (الذى هو رئيس الحى ومهندسيه) بأن تنازل صاحبي عن جزء من القانون ومن العلم ، وقبل مالك العمارة أن يتنازل عن جزء من " الجريمة " التى كان قد دفع ثمن ارتكابه لها (دون أن يدرك أنها جريمة ، فهو رجل يصلى ويصوم ويطلق لحيته ويرتدى جلابية بيضاء وزوجته محجبة ويكثر كثيراً من ذكر الله ويروى الأحاديث وينزل الآيات البينات من الذكر حالة فراغه من العمل) .. وقع بأن يبنى ثلث عمارة فوق العمارة القديمة بدلاً من بناء عمارة كاملة .

ولكن مثل صاحبي - إذا كنا محظوظين مثله - نرضى بتلال القمامة عند نواضى الشوارع ، ونساهم فى زيادة إرتفاعها ، وبدخان حريقها يمتد مع نسائم الريح اللطيفة ، محملاً بروائح العفونة المحترقة ، من أقصى جنوب شرق القاهرة إلى

أقصى شمالها الشرقى ، ونرضى بألوف السيارات على الأرصفة ، بينما عشرات الألوف غيرها تسد الشوارع القليلة التى يمكن السير (أو التجمد) فيها (أقل من ٥ ٪ من مساحة طرقات المدينة) ونرضى بألوف الميكروفونات والكلاكسات تملأ المدينة ضجيجاً ، وبألوف الأمطار المكعبة من " السوائل " تنساب فى الشوارع والأزقة والحوارى ، وبألوف - أو عشرات الألوف - من الموظفين لا يعملون شيئاً (حرفياً) ، وبمدينة تقام فوق الجبل بلا نظام للصرف فتهدم " تصرفاتها جزءاً فجزءاً فوق ألوف العيش التى أنشأها تحت الجبل مئات الألوف الذين تركوا ألوف النجوع والكفور على أمل أن يبيعوا فى المدينة الخضار الذى لم تعد ألوف كفورهم تزرعه وإنما تزرع مكانه آلاف المنازل القبيحة المبنية بالطوب المصنوع من طين الحقول التى كان يفترض أن تزرع ذلك الخضار . و نطالب بأن يتجاهلنا " القاضى " حين تحرق الطين مثلما تجاهلنا حين تركنا ألوف كيلو مترات الترع والمصارف تسدها قمامتنا و " تصرفاتنا " أو تسدها نباتات " ورد النيل " الخضراء الجميلة جمالها الميت ، ونرضى بأن تصلنا الكهرباء بكابلات معلقة على أعمدة أصونة العزاء الخشبية ، لأن أعمدة النور إشتراها الحدادون فى نفس المدينة القريبة من الخفراء ، والموظفين ، والكهرباء تصل فى قوة الشمو ، و لأن مدير محطة المحولات لا يحب التلفزيون !!

الرضا يعم الجميع ويشمل كل الأطراف فما للقاضى وما لهم أو : وما لنا ؟ .

.....

فى مناقشة ممتعة ومعلمة ، مع الزملاء الأعزاء أساتذة قسم الاجتماع فى جامعة عين شمس حول تكوين ثقافتنا المعاصرة ، تذكرنا أن أساتذة باحثه (لا يحضرنى سمعها الآن للأسف) كتبت رسالة - أو بحثاً - عن : " نظام البرطلة فى مصر فى القرون الوسطى " . ونظام البرطلة يقضى بأن يدفع المستفيد " برطيلاً " لمن يطلب منه مصلحة

أى من الموظف أو المسئول: وفي " ثقافتنا " إبان عصورنا الوسطى الطويلة - التى امتدت من نحو القرن الثامن إلى نحو القرن العشرين - كان الموظف أو المسئول يحصل على وظيفته - غالباً - مقابل برطيل يدفعه لمن يملك أن " يعينه " .. ولذلك فقد عشنا زهاء عشرة قرون ونحن نبرطل بعضنا البعض بالمال أو بالكلام المداهن دون أن نمتعض ، وكان ذلك حتى وقت قريب ينطبق على كل أنواع القضاة ورجال الدرك والشرطة والجسابة والأطباء وحراس البوابات والترع والمخازن والجمارك والحمامات والوكائل وكتبة دواوين الوقف والحسبة والمواريث والمعاشات و " الجامكية " أو " السيمك " طعام المجاورين والجنود والحقير .. أى أننا كنا نبرطل بعضنا البعض بما فينا " القاضى " . فلما ظهر القاضى الذى لا يقبل برطيلاً ولم يجلس فى مكانه لأنه دفع برطيلاً، اخترعنا المثل المشهور : " أنا راضى وهو راضى .. مالك إنت بقى و مالنا يا قاضى " .. أى أننا فضلنا أن نتواطأ سوياً لكى نسرع بتسهيل أمورنا بالطريقة التى إعتدناها ، بدلاً من أن " نبطئ " هذا التسهيل أو نعقده إذا تركنا هذا القاضى الزيه ، أو الفاضل حقاً يتدخل ..

ولكن المسألة لم تكن أبداً بهذا القدر من البساطة .. ذلك أن " القاضى " الذى أقصد به الحاكم ، أو المشرع ، أو السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أى : الدولة التى وصفها لنا مفكرونا المحدثون بأنها بدأت التحديث ، ثم صارت " حديثة " .. هؤلاء بدأوا " التحديث " القانونى بأن إستعاروا شكل " سن التشريعات " - أو القوانين - بالطريقة الغربية ، ولكنهم كانوا يصدرون بالشكل الأوروبى تشريعات عثمانية فإذا لم يجدوا فيها ما يكفيهم إستكملوها بالتشريعات الفرنسية : وكانت التشريعات العثمانية تعبر - بالطبع - عن ثقافة لا تعترف بما نسميه الآن الحقوق الدستورية للإنسان ولا تعتبره مواطناً ، وإنما " رعية " أو حتى " عبداً " .. بينما كانت

التشريعات الفرنسية تعبر عن ثقافة مغايرة : كانت القوانين العثمانية متخلفة ،
والفرنسية مختلفة ، وحلاً لهذا الإشكال ، ومنذ عصر الخديو سعيد ، بدأ إزالة التناقض
بالإكفاء بالقوانين الفرنسية (أو الأوروبية عموماً) فيما يتعلق بالأمور المالية والتنظيمية (/
المدنية) مع رفض تلك القوانين كلياً فيما يتعلق بمسألة الحقوق الدستورية (التى كافحت
من أجلها الحركة الوطنية المصرية) .. بينما ظلت التشريعات الموروثة ، المنسوبة إلى
الشريعة الإسلامية طبقاً لتفسيرات فقهاء عصر الإنحياز الإجتماعى والثقافى فى العصور
الوسطى ، هى التشريعات التى تطبق إسمياً على مجال العلاقات الشخصية (الزواج
والطلاق والوصاية والميراث) ..

أقول أنها ظلت تطبق " إسمياً " أو شكلياً فقط ، لأنها ظلت تطبق إما تبعاً لتفسيرات
متخلفة وضيقة الأفق ، وتبعاً لتكييفها حسب التقاليد القبائلية التى يسيطر عليها كبار
الذكور (الأجبداد أو الآباء غالباً أو الأشقاء أحياناً) أو كبار الملاك أحياناً .. وحتى
حينما فرض تطورنا الإجتماعى - الثقافى - السياسى ، أن يصدر تشريع مدنى ،
أصيل وحديث وهو الذى كتبه الفقيه العظيم عبد الرزاق السنهورى ، وحتى بعد أن
حصلت الحركة الوطنية على سلسلة " اللوائح العامة " ثم الدستور فيما بين ١٨٦٥
و ١٩٢٣ ، فإن التطبيق ظل محكوماً بميراث ثقافة البرطلة ، وتحكم الكبار ، من الرجال
أو شيوخ القبائل ورؤساء العائلات والملاك ، لأن هذا الميراث ظل هو " المكون
الرئيسى " لثقافتنا التى يعيشها الناس فعلاً فى الجزء الأعظم من مجتمعنا : الجزء الذى يمثل
الريف كله (الصعيد والدلتا) والغالبية العظمى من سكان المدن النازحين من الريف
والسقى أخضعت المدن لميراث تخلف الريف دون أن تتمكن من تعلم مقتضيات الحياة فى
المدينة ، حتى من " المتعلمين " : ذلك أن التعليم ، حتى إذا إقترضنا " حداثة " مناهجه لن
يكون مؤثراً إذا لم تطور أشكال ممارسة الحياة الفعلية فى المسكن والمخاط العمل وأدواته

وفى تنظيم المستوطنات البشرية ، من قرى أو مدن ، وفى هيكى البناء الإدارى الحقيقى لأجهزة الحكومة ومؤسسات " تسيير " المجتمع ، وفى علاقات سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتفيلية والقضائية) وفى الدور المطلوب عملياً من تنظيمات المجتمع الحرة ، التى لا تتبع الحكومة ، ولكنها تتبع الدولة وتكون جزءاً منها بوصفها ممثلة للمجتمع : فالثقافة لا تكون حديثة إذا لم تكن " الحياة " حديثة ، كل تجليات الحياة المتكاملة المتفاعلة بما فيها الثقافة نفسها ..

بقينا عشرة قرون " نبرطل " بعضنا بعضاً ، وفقاً لأسس فى إدارة المجتمع ورثناها مع ثقافة كانت ترى مصر كلها : " بقرة تحتلب " بصرف النظر عن الحقوق وعن تقنين الواجبات ، وكان هدف ثقافة البرطلة ، أن يتمكن كل واحد من صنع قانونه الخاص (تماماً مثل ثقافة الفتونة أو الفهلوة التى إكتشفها بعمق نادر ، نجيب محفوظ) .. ولم يتمكن العقل المصرى " الحديث " من تطوير رؤية خاصة به ، يستخلصها من " تاريخنا الثقافى - الإجتماعى " الخاص ، وهى الرؤية الضرورية لبناء ثقافة " قومية " حقاً - بما يصدر وفقاً لها من قوانين أو بما يوضع - على أساسها - من مناهج دراسية أو برامج حزبية : لقد بدأت ملامح تلك الرؤية تتشكل منذ الستينات ، ولكنها لم تصبح مؤثرة إلا حينما إكتشفنا " غابة القوانين " متضاربة ، وغابة مناهج التعليم : حين ذاك بدأنا التصفية الفعلية لثقافة البرطلة (والفتونة والفهلوة) وبدأنا " التحديث ..

عشوائية المدينة .. و مفهوم " القانون " المفقود

ليس صعباً أن نكتشف أننا كمجتمع وكمواطنين - لم نعرف بعد قيمة " الالتزام طواعية بقانون " معرفة واعية وعملية .. ليس ذلك صعباً إذا تأملت - من نافذة قطار بطي كما حدث معي قبل أسبوع و أنا عائد إلى القاهرة من الأسكندرية - أكاداس المنازل و الورش و الخزائب - شبيهة الخزائب - تمتد عدة كيلو مترات طولاً و ربما مثلها عرضاً - تقطعها عشرات الدروب شديدة الضيق و تغطيها ألوف الأطنان من القمامة " التاريخية " .. كل هذا - و أكثر منه - يمكن أن تراه في " الجاهل " الممتدة على الناحية الأخرى - مدخل القاهرة الشرقي من جهة طريق مسطرد - إذا اخترقت " عزبة الجمهورية " و ما وراءها قادماً من مسطرد متجهاً إلى " مصر الجديدة " عبر عين شمس و المطرية . هاهنا مع القاهرة الذي " نما " في نصف القرن الأخير .. يقابله ربع آخر نما ، قبل ذلك بألف سنة - فيما بين بابي الفتوح و النصر حتى القلعة و إمتدادها شرقاً من باب الشعرية إلى ساحة اللتاء في المطرية ، و جنوباً إلى ساحة اللقاء عند مشارف مصر القديمة .. و بينهما " الربع " الذي نما في القرون الأربعة التي تتصل بين تشييد الفسطاط و تشييد " القاهرة " .. كل هذه " العشوائية " في شق الشوارع و الأزقة :: أو بالأحرى في إقامة أكاداس المباني فتظهر فيما بينها دروب لم يكن مقصوداً بها أصلاً أن تكون شوارع و لا - حتى - أزقة أو حوارى .. يقابلها جميعاً " الربع " الأخير فيما بين العتبة الخضراء و الكورنيش و ما وراء عبر النيل إلى الغرب و فيما بين " ميدان روكسي " إلى آخر المتيل ، و إمتداده الرمزي في المعادى : ذلك الربع الذي صنعه " عصر النهضة " أو " التحديث " سمه ما شئت ، فألصقه إعتباطاً و إعتسافاً ببقية جسد المدينة الرث المتهالك القديم .. فتكون النتيجة .. -تيقة ، عشوائية بلا نظام تخرج

منها أو تلتصق بها أحياء تبدأ جديدة ثم تستسلم لغزو العشوائية و الفوضى و القذارة ،
فلا يكون تحديث و لا تكون حداثة .

و إذا كان هذا هو ما حدث بالنسبة للمدينة و مكوناتها أى للمباني و المساكن و
المحلات و دور العبادة و الترفيه و المدارس و المكتبات و المستشفيات .. إلخ .. فإنه
حدث بالضبط بالنسبة للأجزاء " المعنوية " من بنائنا الحقيقى ، أو ذلك الذى تخيلناه و
توهمنا أنه هو بناؤنا الحقيقى : توهمنا مثلاً أنه قبيل قدوم " الأفرنج " كان " القانون "
الذى يحكمنا و نحتكم إليه هو " الشريعة الإسلامية " السمحاء ، و أنه مع النهضة (و
رموزها : الأوبرا القديمة مثلاً ، أو شركة الترام ، أو إنشاء الجامعة ، أو دستور ١٩٢٣
، أو إنشاء سينما أولمبيا و فرقة رمسيس أو ترجمة كتاب داروين عن أصل الأنواع ، أو
نشر طه حسين كتابه عن الشعر الجاهلى ، أو صدور جريدة الوقائع بالعربية أو إختفاء
السجع من عناوين الكتب و مقالات الصحف ، أو إكتشاف فرح أنطون لابن رشد و
عقلانيته ... إلخ .. إلخ .. هذه الرموز للنهضة) فقد أصبح أيضاً مجتمعنا مجتمعاً " حديثاً
" يحكمه " قانون " واضح يعرفه الجميع و يلتزم به الكل عدا المجرمين بالطبع ..

و لكن الحقيقة هى أنه لا الشريعة الإسلامية السمحاء كانت هى القانون الحاكم ا و
لا المجتمع المصرى صار مجتمعاً حديثاً ، و لا حق صار مجتمعاً منقسماً بين حديث و
قديم، إنما كان مجتمعاً عتيقاً بلا إدراك لمعنى القانون ، على الأقل حق عام ١٩٤٦ .

فى ذلك العام تم إلغاء المحاكم المختلطة (التى كان قد إتفق على إلغائها فى معاهدة
مونترى عام ١٩٣٧) و صدر أول قانون مدنى مصرى متكامل يعتمد - بنسبة ٨٥%
من مواده على الأقل - على أصول الشريعة و على إجتهاادات كبار الأئمة الفقهاء .

قبل ذلك التاريخ القريب للغاية ، كانت القوانين السائدة التي تحكم " الأهالي " وحدهم خليطاً من الأعراف الموروثة البدوية أساساً و غالباً ذات أصول آسيوية ؛ ثم أفريقية ثانياً ، و من القانون العثماني : و القانون العثماني كان صورة أخرى من قوانين كل الدول " الاسلامية " التي تلت عهد الراشدين ، أو ربما عهد الشيخين أول الراشدين و ثانيهما .. قانون يعلن أنه ليس إلا تطبيقاً لنصوص الشريعة و أحكام الأئمة المستخلصة منها ، في ضوء هذا المذهب أو ذاك . و كان يفترض أنه المذهب الحنفي في الدولة العمانية ، التي حكمتنا طوال القرون الأربعة الأخيرة قبل " النهضة " أو التحديث .. و لكنّه - في الواقع العملي - قانون يستند حرفياً إلى مصالح السلاطين و طبقة الحكام العثمانية (طبقة القولار) : و هذه الطبقة بأسرها ، بما فيهم ولاية مصر " الباشوات " كانت تتكون من عبيد السلطان الذين يعتقهم (حسب مزاجه و حسبما يرضيه لكل منهم) : هؤلاء - أولاً - كانوا " معفين " من تطبيق الشريعة ، و لهم قانونهم الخاص - المستمد من قوانين و أعراف القبائل التركية قبل الاسلام . ثم أن الأحكام - الجنائية و المدنية و الإدارية و المالية - التي كان يصدرها الولاية - كانت أحكاماً لا علاقة لها - لا بالروح و لا بالنص - بالشريعة .. لم تكن الشريعة - في الحقيقة - مطبقة إلا في المسائل الشخصية الخاصة بالرعية : الزواج والطلاق والميراث وما في حكمها - كسراء رقيق أو عتقه ؛ أما المباني والمرافق والتجارات والأسعار والضرائب والعقوبات والخدمات والواجبات كلها والحقوق بأسرها ، فكانت تتحدد وفقاً لقرار الوالي ، أو الكتخدا (نائب الوالي وممثل الشخصى) مهما كان القرار... وطبعاً أن تكون تلك هي طبيعة المجتمع في تعاملات أفراد أو هيئاته : فالعمدة أو شيخ البلد ، أو شيخ الحارة أو شيخ الطائفة أو شيخ الحرفة ، ورئيس " التمن " - أى - قسم الشرطة أيامها - أى كل " مسئول " في كل مستوى له قانونه ، وقانونه هو قراراته الناتجة من تفاعل مزاجه الشخصى مع أمزجة من يتعامل معهم فيقابل قوتهم بقوته ، أو مصالحهم بمصلحه أو

قد رقتهم على خلعهم .. أو ربما قتلهم أو الاكتفاء بمصادرتهم .. و أخذ أموالهم و بيع عيالهم في سوق الرقيق..

أما المشايخ (رجال الدين ، شيوخ الاسلام كما كانوا يسمون في النظام العثماني) فلم تكن لهم وظيفة الا اصدار الفتاوى بتحليل ما رآه السلطان ، أو ما رآه رجاله : لقد أفتى شيخ منهم للسلطان بجواز قتل جميع أخواته و أبناء عمه وأعمامه - أى كل من قد يحق له أن يكون سلطاناً - و صار ذلك " قانوناً " في الدولة ، الى أن حل محله قانون آخر يقضى بحبس كل هؤلاء وحجبهم عن العالم ، حتى تتلاشى قواهم : كان القانون الحقيقي هو إرادة صاحب السلطة ، ووظيفة الشيخ : هي تحليل القرارات بالفتاوى .

و كان هذا هو الوضع ، كما نعرف حتى عصر الخديو اسماعيل (باني النهضة : الأوبرا ، وغيرها .. الخ) حتى انتزع الغربيون منه - و من ابنه توفيق بعده - جزءاً من السلطة و بالتالي من القدرة على فرض القوانين (و كانوا قد انتزعوا قبل ذلك نفس الحق من السلطان العثماني نفسه) .. و كان بديهي أن يفرضوا قوانينهم هم من ناحية ، و أن يختصوا أنفسهم بقوانين خاصة، تمنحهم حقوقاً أكثر (على أهل البلد) و تعفيهم من واجبات أكثر ..

بذلك اكتملت " خلفيتنا " التاريخية مع مفهوم القانون : باعتباره معياراً مقدساً يحدد واجبات الكافة و حقوقهم ، إزاء كل من الدولة ، و المجتمع ، و هيئاته ، و بعضهم إزاء البعض ، و واجبات و حقوق الدولة نفسها ، و واجباتها كممثلة للمجتمع .. و يجعل الجميع : أفراداً و محكومين و حاكمين ، مواطنين متساوين : لا حقوق لهم و لا واجبات عليهم إلا بقانون ، و إذا سن المجتمع قانوناً ، سنه وفقاً لقانون و بشكل يحدده قانون ، فيصبح ملزماً ، واجب النفاذ على الكافة .. بصرف النظر عما إذا كان " يمثل " الدولة واقعاً يراقب أم لا .. فالقانون وضع - ويوضع - لصالح المجتمع و أعضائه - مواطنين

و هيئات ومؤسسات أى: الدولة و مواطنيها وليس لصالح الحاكم : و الدولة مسئولة
عن كفالة تنفيذه بواسطة الحكومة .

تخلو خلفيتنا التاريخية - تماماً - من هذا المفهوم : فلا " تراثنا " التاريخي ،
الاجتماعي ، السياسي ، عرف مثل هذا المفهوم أبداً (و حتى عصر الراشدين ، أو
الشيخين - عرف استثناءات كثيرة) و لا " الغرب " : أو عصرنا " الحديث " منحنا
إياه : كان " الفقه " في تراثنا إجتهداً عظيماً قامت به عقول نبيلة ، و لكنه لم يكن ملزماً
للسلطان و لا للدولة (في الحقيقة الفعلية التي رسمها بأمانة مؤرخون عظماء) و لم يسمح
تاريخنا بتطوير الهيئات التي تضمن جعله ملزماً ، و جاء الغرب - غازياً - بفرض قانونه
الخاص و لمصلحته الخاصة . و في عام ١٩٤٦ فقط سمح تطورنا الاجتماعي - الثقافي -
السياسي ، بأن يكتب أحد أجلاء فقهاءنا (عبد الرزاق السنهوري) أول " قانون " مدني
شامل ، و كان " شكل " دولتنا قد تطور بفضل الكفاح الوطني ضد استعمار الغرب و
بفضل ما تعلمناه من الغرب نفسه حتى أصبح شكل دولتنا يسمح بإصدار مثل هذا
القانون . و لكن لا مضمون تلك الدولة ، و لا مضمون تكويننا الاجتماعي الثقافي كان
يسمح بالالتزام به و لا بالعمل على إلزام أطراف التكوين الاجتماعي به : كان بدوره ،
جسماً جديداً ، غريباً ، ألصق بـ " جسم " تكويننا الاجتماعي الثقافي الذي لم يعرف
مفهوم القانون الملزم ، مهما كان في صالح المجتمع و الذي يلتزم به الناس طوعاً .. لأن
القانون ، بقى كما كان في تراثنا : إجتهداً لبيلاً لفقهاء عظام ، و لكن يسعى كل واحد ،
أو كل صاحب سلطة مهما كان مستوى سلطاته ، لأن يتحايل عليه لمصلحته أو لأن يبيع
سلطته و قراره لمن يدفع أكثر . و لأن المجتمع لم يتطور لنفسه الهيئات أو الآليات و التي
تسمح للمواطنين بمراقبة إلزام بعضهم البعض بالقانون ، و التي تسمح لهم بإدراك أن
إلزام كل منهم بالقانون ، هو في صالح الجميع كجماعة ، و كأفراد .

و لذلك ظل تكوين مدننا عشوائياً و ظلت تنمو بشكل عشوائي ، نعيش نحن داخلها بعشوائية ، في المنازل أو في الشوارع أو في المطارات أو الحدائق أو الأسواق أو أماكن العمل تماماً مثلما نصنع ثقافتنا الاجتماعية ، الجماعية " المعاشة " الحديثة التي لم تصبح " حديثة " بعد ..

الباب الرابع :

• أمية .. وبيروقرطية

و أشياء أخرى ؟

تحديث البيروقراطية وحداثتها .. من برلين إلى القاهرة وبالعكس !

في أحد شهور عام ١٩٩٨ ، أصدر مجلس الوزراء قراراً : " إقتصادياً / إدارياً " مهماً كلف بتفسيده وزير التنمية الإدارية . كان مضمون القرار إعادة توزيع " الدرجات الوظيفية " الشاغرة في مختلف الوزارات والمحافظات والأجهزة الحكومية (البيروقراطية) على مستوى جميع الإدارات العامة والمركزية . وذلك عن طريق تجميع كل الدرجات الشاغرة (ومخصصاتها المالية من أجور ومرتبات وحوافز) حتى يتسنى تخفيف أعباء الميزانية العامة للدولة من ناحية ، وتزويد الجهات التي تعاني نقصاً في عمالتها بالدرجات (المالية) التي تمكنها من العمل بالكفاءة المطلوبة من ناحية أخرى .. ولكن الواقع الفعلي طرح " حقيقة " مختلفة : فقد تمكنت " بيروقراطيات " جهات عديدة من إخفاء الكثير من الدرجات الشاغرة لديها (إن لم يكن غالبيتها) لكي تتمكن تلك البيروقراطيات من إعادة توزيع المخصصات المالية المخبأة في نطاق موظفي الإدارة المعنية في صورة " حوافز " وأجور إضافية وبدل عطلات .. إلخ .. وهو أمر يسمح به القانون فعلاً .. ولم يكن ليتم ذلك الإخفاء ثم إعادة الاستيلاء على المخصصات المالية المخفية دون تغاضي (معلن أو صامت) البيروقراطيات الأعلى التي تسيطر بالقانون أيضاً - على أسلوب صرف تلك الأبواب من الميزانية .

هذه واحدة ؛ وقعت فيما يعلم كاتب هذه السطور - مرة واحدة على الأقل ، أما الثانية ، فتقع عدة مرات كل سنة " مالية " من سنوات الحكومة ، على جميع مستويات الجهاز البيروقراطي للدولة .. تلك هي عملية الإعلان عن وظائف شاغرة (من مستوى : الإدارات المركزية فما فوقها .. أى إلى مستوى القطاعات والهيئات .. إلخ) ويتضمن

الإعلان (عادة وكما ينص القانون) الشروط المطلوبة لشغل الوظائف ومواصفات الوظائف نفسها بكل جوانبها ويحدد موعد : "الامتحان" ومكانه .. كما تتولى الجهة المعلنة تشكيل لجنة الامتحان من كبار موظفيها ومعهم - بالقانون .. أعضاء من الأجهزة العليا الإدارية والقانونية للدولة .. غير أن ما يحدث في الواقع الفعلي هو شيء لم يكن ليخطر في بال أي واحد من علماء اجتماع الإدارة والاقتصاد وفلاسفة القانون الإداري لإجتماعيين .. حتى ولو كانوا من وزن عالم الاجتماع الألماني الكبير ماكس فيبر أول وأشهر من وصف وحلل البيروقراطية وأهميتها في تأسيس وإدارة الدولة الحديثة - في عشرينات القرن العشرين . فالذي يحدث - في الواقع الفعلي - هو أن تكون نسبة تتراوح بين ٧٠ إلى ٨٠ % من الناجحين في الامتحان ثم المعينين في النهاية هي من الأقارب الأدينين للعاملين (الموظفين ثم العمال) في الجهة المعلنة مع توزيع الباقي - بحسب دقيق - بين أصحاب التوصيات " المهمة " من خارج " العائلة " المحلية ، وبين بعض " الغرباء " ... وهؤلاء - غالباً ينقسمون بين أصحاب المواهب الخاصة حسب فهم : " السلطة المختصة " - أي رئيس الإدارة وممثليه في لجنة الامتحان - لعبارة : " المواهب الخاصة " .. و هذا إضافة - بالطبع - إلى " الإجراءات " القانونية (قانونية دائماً .. ١) لتغيير وظيفة شخص بعينه ليعمل في غير تخصصه الذي امتحن فيه ، أو لنقله إلى مجال آخر غير ما أثبت " الامتحان " - ولو على الورق - أنه خبير فيه .. إلخ .. إلخ .

.....

و كل هذا رغم أن " العالم الاجتماعي " الكبير ماكس فيبر أكد منذ بدايات القرن العشرين في برلين في دراسته لتطور المجتمع الحديث (الصناعي الرأسمالي أو الاشتراكي) ما معناه أن : " البيروقراطية " هي أسمى تجسيد للعقلانية ، لأنها بدأت - حسب قراءته لتواريخ بريطانيا وهولندا و شمال فرنسا و جنوب و شمال غرب ألمانيا الحديثة - في

صورة: " قاعدة غير شخصية و غير متحيزة من القوانين و الإجراءات التى استحدثت على أساس " عقلاني " لإدارة شؤون المجتمع و إدارة العلاقات بين " مؤسسات " المجتمع و أفراد .. و أيضاً رغم أن ماكس فير " علم " دهاقنة الإدارة و فلسفة القانون الإداري الإجتماعي - أن نشوء و تطور تلك البيروقراطية كان يعنى : " تجاوز و نقى كل الاعتبارات غير العقلانية السابقة (فى عصور المجتمعات الزراعية / الفلاحية - أو البدوية) التى كانت اختياراً لأجهزتها الإدارية - تستند دائماً على اعتبارات الوراثة و القرابة و البلديات و التشابه - أو التطابق - الثقافي . و رغم أيضاً أنه قال - إضافة لكل ما سبق - إن نشوء تلك البيروقراطية ، كان جزءاً من نشوء : " المؤسسات المتخصصة " لأداء مهام معينة ، تضم البيروقراط (الإداريين) و التكنوقراط (الفنيين) فى إطار مجتمع أصبح بشكل متزايد منذ القرن السابع عشر - يعتمد على : " تقسيم العمل " - الذى تطور - أو نما - من قلب المجتمعات الزراعية الفلاحية .

أما فى عصر المجتمع الحديث (الصناعي - رأسمالياً كان أو اشتراكياً) فقد رأى فير أن القرار الذى تصنعه و تتخذه البيروقراطية (و زميلتها التكنوقراطية) فإنه يستند إلى قواعد وقوانين موضوعية و مجردة تستمد مشروعيتها من مناهج العلم و مكتشفاته : العلم الطبيعي و تطبيقاته التكنولوجية المحسوبة رياضياً ، أو العلم الاجتماعى المستخرج من دراسة و فحص كل من التاريخ و الواقع دراسة إحصائية (أو تجريبية) واقعية تختلف اختلافاً كبيراً و جذرياً عن تصورات ماركس الطبقيّة ، و عن تصورات الوضعيين الوظيفية - وهذا هو ما أعطاهما قيمتها الفكرية و العملية العظمى المستقبلية - إلى الآن - فى الغرب ؛ ذلك لأن الفرد أصبح هو الوحدة الأساسية للمجتمع الصناعى الحديث لا الجماعة السكانية و لا الجماعة الـ : " قرابية " العائلية مثلما كان الحال فى المجتمع الزراعى الفلاحى القديم .. و هؤلاء الافراد المتعلمون المتخصصون هم من تشكل

منهم المؤسسات المتخصصة في أداء مهام معينة ، محددة للمجتمع و للأفراد على حد سواء ؛ و لذلك فإن البيروقراطية هي أسمى تجسيد لهذا التكوين (التركيب) العقلاني : إنها (كانت - عند ماكس فيبر) التجسيد الأنموذجي لانتصار " المنهج " و : " الخبرة العلمية " في الحياة الاجتماعية . فالموظف المسؤول ، المدرب و الخبير - و الذي يختار على أساس تعليمه و تدريبه و خبرته هو عماد كل من الدولة الحديثة و الحياة الاجتماعية في الغرب .. لا الطبقة - أو الانتماء الطبقي و لا الملكية (أو الحياة المادية) و لا الوراثة ..

و مع ذلك فإن عالم الاجتماع الألماني الكبير كان أبعد ما يكون عن الرعة الخيالية أو " المثالية " التي توحى بها كل هذه الصفات " الإيجابية " التي خلعتها على : " البيروقراطية الحديثة " في الغرب الصناعي (رأسمالياً كان أو اشتراكياً) مثلما بين في أهم كتبه : الاقتصاد و المجتمع - الذي جمع مسوداته و حرره تلميذا فيبر الكبيران : جوتنر روث و كلاوس فيشيش و صدر عام ١٩٢٢ بعد موت فيبر بعامين - و صدرت ترجمته الإنجليزية في نيويورك عام ١٩٦٨ : فلقد رأى فيبر أو تبصر بالعيوب " غير الحداثية " التي تلحق بهذه البيروقراطية الحداثية (أو صانعة التحديث والحداثة الرئيسية) الأمر الذي يجعلها تبدو ذات جذور قوية ضاربة في أرض العصور و المجتمعات الزراعية الفلاحية التي أخرجت هي منها أسس و منهجيات المجتمع الحديث و عقلانيته - كما رأى فيبر " الدوافع " التي تكفل للبيروقراطية الحديثة تلك أعضائها المفهومة لسلبها . و سوف تكون لنا عودة ضرورية إلى هذا النقد " الاجتماعي " الفيبري للبيروقراطية ؛ غير أننا نحتاج أولاً إلى أن نتساءل :

هل تنطبق كل تلك الأوصاف العقلانية الحداثية على : " بيروقراطيتنا " التي أنشأها مشروع التحديث منذ بداياته في مصر (قبل مائتي عام - و التي لا يمكن طرح افتراض

فيسبر من أنها هي التي أنشأت هذا المشروع) .. ثم راح يزودها بأدوات الحداثه - من تعليم و تدريب و قوانين ونظم و هياكل وظيفية و توصيف لها و إجراءات .. و لكنها ظلت - حتى عام ١٩٩٨ على الأقل تستخدمها كلها - بالقانون - لكي تحافظ على عقليتها التي نكتفى نحن بوصفها بهذه الصفة الحميدة .. صفة : البيروقراطية ؟ و إذا لم تنطبق على بيروقراطيتنا تلك المواصفات رغم ضرورتها القصوى لإنجاز تحديث المجتمع المصري (ضرورة كل من البيروقراطية أو الجهاز الإداري ، ومواصفاتها الحداثية العقلانية - معاً) .. فما السبيل لتحديثها .. و هو ما يبدو شرطاً ضرورياً لتحديث المجتمع ؟ ١٩ .

التنمية و : "تحديث البيروقراطية"

من منظور ثقافى ..

.. و لم يعد هناك من يشك فى أن : " تحديث مصر " يحتاج إلى " تحديث الجهاز الإدارى " للدولة ، أو ما نسميه اختصاراً ، و يسميه علماء اجتماع الحكم و الإدارة : البيروقراطية. ولعله من الأدلة (النظرية العلمية) المهمة فى الدراسة الاجتماعية لظاهرة التحديث Modernization و الحداثة الاجتماعية Modernity التى تبعثها - فى مهدها الأول - أى أوروبا الغربية - أن واحداً من أكبر علماء تلك الدراسات (الألماني الكبير ماكس فيبر) ربط بين تطور البيروقراطية - تحديداً .. و بين التحديث و الحداثة الاجتماعيين . كان ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين حين كانت تفاعل - بعنف أو بسلاسة - فى أوروبا - مجموعة النظم أو الأنساق التى تتكون منها المنظومة الاجتماعية كلها : القانونية و التكنولوجية و التعليمية و الاقتصادية و الإدارية على مستويات الدول أو أجهزتها الفرعية أو مختلف مجالات نشاط القطاع الخاص المستقلة عن أو المشاركة مع القطاعات الحكومية ؛ وحيث يؤكد لنا التاريخ الاجتماعى و السياسى و الاقتصادى الثقافى و القانونى ، أن التنسيق بين القطاعين كان يتزايد خلال تلك العملية - عملية التحديث التاريخية طويلة الأمد التى استغرقت ثلاثة قرون بهدف الإسراع بالعملية ذاتها و : " تحسين " أدائها ورفع معدلات و مستويات نتائجها .

و لقد انتهت قيادات مصر السياسية - منذ منتصف القرن على الأقل - إلى ضرورة تحديث الجهاز الإدارى للدولة . و شاع هذا الانتباه حتى أصبح موضوعاً لدراسات كثيرة وموضوعاً لعشرات - إن لم يكن مئات - الأعمال الفكرية و الفنية .

و في منتصف القرن الماضي ، مع دولة يوليو - بدأ اتخاذ اجراءات فعالة لتطوير جهاز الدولة الإداري من منظورات مختلفة : منظور سياسي / قانوني باسم : " التطهير " تلاه بعد أكثر من عقد كامل منظور إداري خالص باسم : " هز الجهاز الإداري للدولة ". وليس الهدف من هذا الحديث - و ما سيتلوه - هو تقييم النتائج ؛ وإنما هو استكشاف مغزى الحقيقة التاريخية المؤكدة: حقيقة الخطأ الفادح لعزل عملية تحديث أو تطهير ، أو " هز " أو تطوير - الجهاز الإداري للدولة عن عملية التحديث الشامل لجمع بأسره ، أى عزلها عن عملية التنمية الشاملة - الاجتماعية الثقافية / القانونية / الاقتصادية ، بكل الدلالات الواقعية التي تشملها كل من هذه " الصفات " المجردة . فالتنمية الاجتماعية تشمل التطوير الأصيل / الحدائي معاً لأوضاع المرأة والطفل - مثلاً - على المستوى التعليمي و القانوني و السياسي ؛ و تطوير أوضاع " المستوطنات البشرية " التقليدية و العشوائية و توظيف وسائل غير تقليدية في التعليم و البيئة .. الخ . و التنمية الثقافية لابد أن تشمل مجالات التعليم و الاعلام و الثقيف ؛ و كل مجال من هذه المجالات الثلاثة يشتمل بدوره على أكثر من مستوى و أكثر من أداة و أكثر من وسيلة توصيل و أسلوب للإتصال و للإقناع .. إلخ .. إلخ . و لا يعنى هذا سوى أنه بقدر ضرورة تحديث الجهاز الإداري للدولة - بقوانينه و أساليبه ووسائل عمله و العقلية السائدة و المتحكمة في هذا العمل أو في ذلك الأداء - فإن تحديث هذا الجهاز (تطهيره ؛ تطويره / تحديثه) .. إلخ قد تكون مستحيلة ثم " عبثية " إذا لم تتم في إطار عملية التنمية الشاملة : الاجتماعية / الثقافية / القانونية / الاقتصادية للمجتمع ككل بكل الدلالات الواقعية التي تشملها هذه الصفات المجردة .

و يعد الربط الوثيق بين : " التحديث " الشامل و بين تحديث البيروقراطية من جانب ؛ كما يعد فهم " التحديث " باعتباره هو : " التنمية الشاملة " من أوضح - و من أهم

معالم الفكر النقدي الاجتماعي النظري المعاصر في الدراسات الخاصة بالتنمية في العالم الثالث (سوف نستعرض بعض معالم انتاج اثنين من أساتذة هذا الفكر : كلود إيك مدير مركز الدراسات الاجتماعية المتقدمة في بورت هاركور بنيجيريا و ألكساندر جيرشنيكوف - من جامعة تبليس / جورجيا و أستاذ علم الاجتماع التنموي في جامعة كامبريدج الأمريكية) .. غير أننا لابد أن نتوقف الآن عند مبدئين رئيسيين من مبادئ تحديث الجهاز الإداري للدولة في المجتمعات النامية ليس فقط ما يتمتعان به من أولوية في دراسات الفكر النقدي الاجتماعي عن التنمية في العالم الثالث ، وإنما لما يتمتعان به من أولوية في التخطيط المصري للتنمية الشاملة .:

المبدأ الأول هو الأولوية القصوى لعملية تحديث - و توحيد - البناء التشريعي للمجتمع ككل و للدولة و جهازها الإداري بوجه خاص (في كتاب كلود إيك : العلم الاجتماعي كصورة من الإمبريالية : نظرية التنمية السياسية - نشر في إيبادان و لندن عام ١٩٧٩) و المبدأ الثاني هو تداخل المراحل التاريخية للتنمية ، و تفاعل عناصرها المنظومية - الاقتصادية و الثقافية و القانونية بوجه خاص (في كتاب ألكساندر جيرشنيكوف : التخلف الاقتصادي من منظور تاريخي - نشر في كامبريدج - ماساشوستس عام ١٩٦٢) ..

يؤكد كلود إيك في كتابه على حقيقة أن البناء التشريعي أو القانوني للدولة وللمجتمع هو ما يمثل نظام العمل .. (آلية) لتشغيل المجتمع و الدولة معاً ؛ و أنه حدث في كل الدول النامية أن ورثت مجتمعاتها موروثاً بالغ التعقيد و التناقض من القوانين التي سنت في عصور التخلف و الاستعمار السابقة ، و تداخلت - بالتفاعل الإيجابي أو السلبي - مع القوانين المحلية الموروثة - التي كانت مكتوبة أو شفاهية كالأعراف و العادات .. الخ ؛ و أن الكثير من القوانين التي أستخدمت في عصور

الإستعمار وضعت لكى تضمن للقوى الأجنبية تسيير " المستعمرة " وإدارتها بأفضل ما يحقق مصالح تلك القوى و على رأسها استقرار الأوضاع أو " تجميدها " عند حالة التخلف القديمة دون خلخلة قد تؤدي إلى أى تطور ؛ و لكى تضمن من الناحية الأخرى أفضل استغلال ممكن لإمكانيات المستعمرة البشرية و المادية لصالح القوى ذاتها .

أما جيرشكرون فيقدم - فى نهاية دراسته عن تاريخية التخلف و تفاعل عناصر صنع هذا التخلف و تداخل مراحلها - يقدم تحليلاً بنائياً متكاملاً يصور بديهية العملية المقابلة: أى بديهية تفاعل العناصر المتعددة ضائعة التنمية و تداخل مراحلها التاريخية و إمكانية " حرق " مراحل بعضها إختزالاً للزمن المطلوب لتحقيق التنمية و التقدم عن طريق كل من توظيف و تطوير العلم الحديث و تطبيقاته التكنولوجية ، و التعليم . و لا يستخدم جيرشكرون مصطلح : " التحديث " و إنما يكتفى بمصطلح : " التنمية " لكى يتعد عما لحق بمصطلح التحديث من ظلال ربطت دلالاته بمحاكاة و تكرار عملية التحديث التى تمت فى أوروبا الغربية بين القرون السابع عشر والتاسع عشر أو العشرين ؛ و مع ذلك فإنه يرى أن الأسس المجردة العامة للتنمية لابد أن تكون هى ذاتها الأسس المجردة العامة التى قام عليها - و حققت التحديث الأوروبى : من التوحيد القومى - فى إطار : الدولة القومية الراحية للمجتمع ؛ إلى تغير المفاهيم المتعلقة بالزمن (الوقت) و المكان (المسافة) و التراتب الهيكلى للمجتمع و منظومة العمل و المعرفة و التطبيق التكنولوجى و الاقتصاد الإنتاجى و النقدى المالى .. الخ .

فى ضوء هذا الفهم العملى لأولوية كل من تطوير و توحيد البناء التشريعى للمجتمع؛ وتفاعل عناصر صنع التنمية (فالتنمية الشاملة الحقيقية لا يصنعها عنصر واحد أو وحيد) وضرورة حرق المراحل اللازمة لتحقيقها عن طريق : العلم و التعليم .. فى هذا التصور يمكننا أن نتبين كل من أهمية و جدية الطريق الذى تختطه مصر الآن فى

اتجاه التنمية الشاملة (التحديث؟) سواء بأولوية تطور و توحيد البناء التشريعي لمجتمعنا - منذ طالبت بذلك قيادتنا السياسية العليا قبل أكثر من سبع سنوات إلى أن اكتملت مرحلة جمع " غابة القوانين " بتعبير الرئيس حسنى مبارك نفسه حينذاك.. أو بأولوية البرنامج الخاص بتطوير التعليم (قبل الجامعى و الجامعى) والبحث العلمى و توظيف التكنولوجيا و إعادة تدريب و تأهيل شباب القوى العاملة من مختلف المستويات و التخصصات ..

غير أن لذلك كله أسسه و منطلقاته الفكرية (الثقافية) التى يتعين مراجعتها ..

تحديث البيروقراطية بين خطايا التاريخ و تصحيح العقلانية !

.. و لا يمكن لأى عارف - معرفة موضوعية مجردة من أهوى - بتاريخ مصر الحديث - أن يفترض أو يتصور أن البيروقراطية المصرية "الجديدة" هي نفسها التي جسدت أو مثلت : " التحديث " الإجتماعى / القانونى / الاقتصادى ؛ و هي التي نشأت مع تزايد قوة الوالى العثمانى ، محمد على باشا ؛ و تزايد قدرته على إحكام قبضته على موارد البلاد . فلقد أنشأ محمد على بيروقراطيتنا الجديدة هذه بأسلوب يجمع بين نظم الدولة العثمانية التي تدرب هو نفسه عليها ، و بين النظم المحلية الموروثة من العصور " المصرية " السابقة : المملوكية بوجه خاص و التي تركها العثمانيون على حالها ضماناً لاستقرار إدارة البلاد و احتلاب ثرواتها و العناية بالمرافق الضرورية لخدمة مجتمع زراعى/ تجارى خضع طويلاً للنظم التي استجلبها حكامه الآسيويون : الأيوبيون ثم المماليك ثم العثمانيون .

لا يمكن لأحد يعرف هذا التاريخ الاجتماعى / القانونى / الاقتصادى و الثقافى هذه المعرفة الموضوعية أن يسلم بفكرة عالم الاجتماع الألمانى الكبير ماكس فير التي استقاها من دراسته - وتأويله لتاريخ خروج أوروبا الشمالية الغربية من العصور الوسطى إلى عصر : التحديث والحداثة : و : " العقلانية " فاستتج أن البيروقراطية هي التي أنشأت مجتمع الحداثة بعقلانيته القانونية والعلمية المنضبطة و أصبحت بذلك تمثل أفضل النظم الممكنة لإدارة مجتمع " حديث " يستند إلى حكم القانون و الخبرة و المعرفة العلمية ؛ و يختار إدارته (أو : الموظفين فيه) وفقاً لما يتوفر لهم من تعليم متخصص و خبرة علمية و عملية و إدراك لأهمية الالتزام بكل من القانون و التركيب التصاعدى للدولة .

إن الاستنتاج الأقرب إلى الصحة من دراسة " تاريخ البيروقراطية المصرية " الجديدة (لا : الحديثة) هو أن السلطة " العلوية " الجديدة - و هي سلطة غير حدائية بأى مقياس اجتماعى أو قانونى أو ثقافى أو إقتصادى - هي التى أنشأت بيروقراطيتها لكى تنفذ برنامج إعادة ترميم الولاية العثمانية على الفرار العثماني المملوكى. القادم من " عصورنا " الوسطى - مع تطبيق أهم برامج " التطوير " التى فشل تطبيقها فى عاصمة السلطنة - و هو برنامج " فرض النظام الجديد " - العسكرى والتعليمى العسكرى. أيضاً - باقتباس أنظمة التعليم و التدريب و التسليح من واحد من أقوى الجيوش الأوروبية (الجيش الروسى) . و كان الفارق نظراً لاختلاف الظروف الدولية ، هو أن محمد على استقر على استجلاب النظام الفرنسى ؛ و أن نجاحه فى إبادة آخر المماليك (فى المذبحة الشهيرة - و الأنموذجية من النمط السائد لحل الصراعات السياسية فى القرون الوسطى) أتاح له التخلص من أخطر منافئيه " المنظمين " المتكلمين و المسلحين - بينما تمكن محمد على من تثبيت نظامه لبناء الجيش الجديد و ليس لتحديث المجتمع . و كان تمويله و إدارته فى أيدي الأغوات و الصاقي و الكشافين و الملتزمين ، تماماً كما كان الحال طوال القرون السبعة أو العشرة السابقة (منذ دخول المملوك الآسيوى ، أحمد ابن طولون و شروعه فى تطبيق نظم جماعته العرقية - التركمان - فى مصر) .

كان هذا الإضطراب التاريخى المختصر ضرورياً حتى نتبين مدى ارتباط نشأة البيروقراطية المصرية الجديدة هذه بنشأة الدولة " الجديدة " ذاتها و المجتمع الجديد من ناحية ؛ و مدى - أو قوة - غرس جذورها معا فى أرض تاريخ عصورنا الوسطى - المملوكية و العثمانية (عصور مزجت بدواة آسيوية بتراث المجتمع الفلاحى التجارى القديم) من ناحية أخرى ؛ حتى يمكننا القول بأن تاريخ محاولات " التحديث " التالية كان تاريخاً لمحاولات فك ارتباط كل من المجتمع والدولة بتلك الأرض غير الحدائية ، عن

طريق تعليم و تعيين : " بيروقراطية / تكنوقراطية " جديدة ، لتصورها حديثة و أنها سوف تحقق " التحديث " بينما تورطت تلك المحاولات دائما - في خطيئة عزل محاولات " تحديث " الجهاز الإدارى و التقنى للمجتمع و للدولة عن أى محاولة لتحديث جسم المجتمع نفسه الذى لا يكاد يكون قد تعرض لأية محاولة للتحديث الحقيقى أى : للتنمية الحقيقية الشاملة حتى خمسينات القرن العشرين ؛ و لم يكن تعبيد الطرق أو مد السكك الحديدية أو وسائل الاتصالات أو حتى الكهرباء . و غيرها و بأحجام بالغة الضالة ؛ مع تجاهل بقاء العقلية البدوية الآسيوية الفلاحية ، قاعدة للإدارة الجديدة ، عقلية الاعتماد على علاقات القرابة ؛ و التشابه الثقافى (الدينى غالبا أو الطائفى) و البلديات و الوراثة (و الواسطة - السق) لم يذكرها ماكس فيبر ضمن قواعد الاختيار البيروقراطى لدى الأنظمة الفلاحية الزراعية (أى دون تنمية شاملة تحقق نشر التعليم الحديث ؛ و فرض قانون اقتصادى / اجتماعى / إدارى حديث ؛ و تحويل جذرى للمجتمع من الزراعة و تجارة الطعام بأساليب القرون الوسطى إلى التنظيم العلمى الصناعى .. فالمرافق - المحدودة - المتطورة وحدها لا تصنع تنمية ، و لا تحديثاً .

لقد رأى عالم الاجتماع الألمانى الكبير و هو أشهر من درسوا و قننوا ظاهرة العلاقة بسين نمو البيروقراطية " الحديثة " و تجسيدها لأسمى دلالات العقلانية فى مجتمعات شمال غرب أوروبا (موطن الإصلاح الدينى - المسيحى ، و نمو الرأسمالية التجارية و الثورة العلمسية - ثم التكنولوجيا الأولى ثم الثورة الصناعية الأولى أيضا) و بين نمو المجتمع و الدولة (القوميين) الحديثين . رأى أن هذه البيروقراطية بالذات يمكن أيضا أن تميل فى التطبيق العملى إلى الطغيان ، و الجمود الفكرى " القطعى " و الحرفية البعيدة عن التعامل المرن مع متغيرات الواقع . و علل فيبر هذا الميل المناقض لما اعتقد أنه جوهر البيروقراطية

الحديثة بشكل عام ، بأن العروغ العقلاني في " الحداثة " Modernity الغربية هو نزوع عام ، أو أنه يعمل " في العموم " و في أعلى مستوى من مستويات النمو الاجتماعي ، أما في المستويات الجزئية و الدنيا : " فلا بد أن يتوقع المرء أن يواجه الكثير من المواقف و التصرفات الجزئية و الفردية غير العقلانية . بل و المعادية للعقلانية و لجوهر التحديث ". ولكن هذه المواقف و التصرفات المعادية للعقلانية لا تمثل عند فيبر رواسب أو بقايا المجتمع: " الفلاحى الزراعى " القديم ، و إنما هى تعبر عما يمكن تسميته (بتعبير مفكرى التنوير الأوائل في القرن الـ ١٨) : " الطبيعة البشرية " - أو بكلمات فيبر : " تعبر عن احتياجات و روابط جذرية ، و دوافع نفسية ، و ثقافة متأصلة ، توجه تصرفات الأفراد و اختياراتهم و قراراتهم و أفكارهم ، و تقاوم " خنقها " أو كبتها بواسطة البيئة الجديدة العقلانية و القانونية غير الشخصية (غير الذاتية) و غير العاطفية التى يحكمها القانون و العلم والخبراء " ..

و الحقيقة أن ماكس فيبر تؤيده - في هذا التحليل - أفكار كثير من عقليات (وإبداعات) الغرب التى إنتقدت أنواع " الفساد " الذى أصاب مجتمعات الغرب الصناعية بإبتعادها عن عقلانية حكم القانون و العلم و الخبراء المختارين وفقاً لمعايير موضوعية صارمة . و لعل من أشهر تلك الانتقادات - السابقة بنحو نصف قرن على تحليلات ماكس فيبر ، رواية تشارلس ديكر الشهيرة : " أزمنة صعبة " التى دارت في مدينة صناعية : " أمودجية " أطلق عليها ديكر إسم : " كوكس تاون " و جعلها نسخة من مدينة مانشستر (و صدرت في عام ١٨٥٤) . بل إن دزرائيلى رئيس وزراء بريطانيا الشهير - كان قد سبق ديكر بعشر سنوات كاملة ، فكتب روايته : " عصر الخراب " و أدارها في مدينة خيالية أطلق عليها إسم : " كوينجزبى " و أجمع النقاد على أنها صورة أيضاً لمدينة مانشستر (قلب الثورة الصناعية في بريطانيا و أوروبا الغربية

بعدها) . بل إن الاتجاه إلى التصنيع - و التحديث بالاسلوب الرأسمالى القديم ، أصبح يسمى فى الأدبيات الألمانية - قبل ماكس فيبر بسنحو ثلاثين سنة - بكلمة **Manchestertum** (أو : المانشسترية ١) .

غير أن هذه المدن الحداثية (الصناعية) الخيالية أو الحقيقية ، استطاعت - و ما تزال تستطيع - أن تعالج أخطاء - بل و جرائم " الافراد " التى تقع تحت وطأة الدوافع غير العقلانية الجذرية فى عقل و نفس الإنسان ؛ و هى قد استطاعت ذلك ، و ما تزال تستطيع - تلك المعالجة والتصويب و التصدى الفعال (بالقانون ، مضمونا لا شكلا) بفضل التدعيم المتواصل للزوع العقلانى والتمسك بأسسه الرئيسية .

أى أنها " مدن " استطاعت أو تستطيع تحقيق تصويب الاتجاه العام للعقلانية ، لكى تربح أفضل ما ينتجه هذا الاتجاه و تجنب مساوئه . و لاشك أن " بيروقراطيتها " تساهم فى هذا التصويب " العام " بصرف النظر عن " ضرورة " وقوع أخطاء - أو حتى : جرائم . غير عقلانية: و هذا معناه أن تحديث البيروقراطية فى هذا السياق الاجتماعى (الغرب الصناعى) ، قد تم فى إطار - أو فى سياق تحديث عام ، لا يتمثل فقط فى ابتكار أو استخدام آلات أو مواصلات أو معدات " أحدث " . و إنما أساسا بفضل تحرك اجتماعى / ثقافى تشريعى عام نحو التحديث ؛ أو نحو العقلانية .

الباب الخامس :

*** قراءة مستقبلية في تجربة " التنمية " المعاصرة :**

تنمية الصعيد : التحديث و الهندسة الإجتماعية .

تنمية الصعيد من زاوية ثقافية و دروس التنوير المصرى

قد يكون من حُسن حظ الصعيد (و الريف المصرى كله) من ناحية ، و " الفكر المصرى " من ناحية أخرى ، أن يخوضا سوياً عملية التنمية الشاملة الجديدة للصعيد ، فى هذه المرحلة المتميزة من نضج الادراك المصرى لكل من مفهوم التنمية ، باعتبارها تطبيقاً واعياً للهندسة الاجتماعية ، و مفهوم التحديث باعتباره تطبيقاً مصرياً لمبدأ " الترشيذ " أو الرشاد ، الذى يعد المبدأ الرئيسى للتنوير .

و الحقيقة الاولى التى يجب أن نعرف بها كتويرين ، هى أن حركة التنوير ، و التحديث المصرية ، لم تكن - دائماً - على بيئة من العلاقة التاريخية بين كل من التنوير و التحديث ، و بين الهندسة الاجتماعية الرامية الى تحقيق التنمية بشكل متوازن و نجاحها ، بحيث تكتسب قدرة الدفع الذاتية التى تجعلها تنطلق فى موجات متتابعة دون انتكاسات ، أو سقطات مفاجئة من صنع البشر أو من صنع الطبيعة .

و الحقيقة الثانية التى يجب أيضاً أن نعرف بها ، هى أن حركة التنوير المصرية ، لم تسنح لها الفرصة الكافية - حتى بدايات الثمانينات - لكى تنضج تصوراتها الفكرية الشاملة عن " الواقع المصرى " و عن احتياجاته العملية ، بشكل هادئ ، و مؤسسى و مستقل : فقد كانت هناك هيمنة النموذج الغربى (و أحياناً النماذج الغربية المتضاربة) و مفرياته التى بهرت العقلية " الحديثة " المحلية التى كانت خارجة لتوها من جهالات العصر العثمانى - و ما قبله بقليل - وجموده . و كان هناك ذلك الجمود الجهول نفسه الذى استخدمه الاحتلال ، و السلطة الملكية ، بدهاء لاضعاف و تشتيت جهود حركة التنوير

المرتبطة بحركة الاستقلال الوطنى و الديمقراطية السياسية و النمو الاقتصادى الوطنى و لاجبارها على القبول بالتعايش مع الجمود و استمرار الخضوع للغرب أو الانبهار به و التبعية لنموذجه ، و منذ نهاية الاربعينات على الاقل ، انبهرت عقلية التنوير المصرية بما كان واضحا أنه " منجزات " التيار الغربى الآخر ، المتمثل فى التطبيق الماركسى لعمليات التنمية .

و مع ذلك ، فمن حق " ثقافة التنوير " المصرية أن تذكر لنفسها ، انها كانت احدى الثقافات الرائدة فى العالم نحو اكتشاف - عملى أكثر منه نظريا - كانت له آثار قوية على الفكر الحديث كله .. ذلك هو اكتشاف ضرورة - أو بديهية - أن التنوير ، و التحديث ، و التنمية كلها ، لابد أن تتبع بوصفها حركات تاريخية ، فى تلاحم وثيق مع كيان ثقافى واجتماعى متميز و خاص ، و من خلال " الاشتباك " الفكرى و العملى مع هذا الكيان ..

و لكن " الاشتباك " مع الكيان الثقافى و الاجتماعى المصرى ، و تطويره من داخله لم يكن هو السبيل الاول ، و لا السبيل الرئيسى الذى اختاره التنويريون الاوائل ، ربما لسبب أو آخر من الاسباب التى اشرنا اليها قبل قليل ، أو لكل هذه الاسباب مجتمعة . و فى حالات نادرة حدث هذا الاشتباك بالفعل ، و لكن جرى على أرضية تصادمية تستهدف " الغاء " أسس كياناتنا الثقافى الاجتماعى ، و لم تستهدف نقد هذا الكيان أو تطويره من الداخل (على غرار ما فعله فلاسفة التنوير الكبار الاوائل فى الغرب فى القرن ١٧ : ديكارت و كانط و جون لوك الذين وضعوا الاسس الفلسفية لعصر العقل فى مرحلته الاولى بالاشتباك مع تراث الثقافة الغربية) ..

و رغم ذلك فقد بدأ ذلك الاشتباك ، على يد سلسلة من أكبر مفكرى هذه الامة الاصلاء فى العصر الحديث : الامام محمد عبده فى مجال علمى الاصول و التفسير ، و

الشيخ أحمد أمين في مجال التاريخ التفصيلي لكل مكونات الثقافة العربية الإسلامية و علوم الدين ، و علوم العقل ، و علوم الطبيعة ، و الفرق الدينية المذهبية و انعكاساتها السياسية و الاجتماعية .. الخ .. الخ .. والدكتور عبد الحميد العبادي في الفكر و التاريخ السياسيين ، و الشيخ أمين الخولي في علم الحديث ، و ربما يأتي بعدهم ، مباشرة ، من حيث الأهمية الدكتور عبد الرازق السنهوري ، في التأصيل الفقهي للقانون (المدني خصوصاً) . و محمد حسين هيكل في إعادة بناء التاريخ الإسلامي (عصر الراشدين) وفق منهج " عقلي " حديث .. و غيرهم في مجالات الفقه السياسي ، وفقه الحكم أو قانون الدستوري و القسانون العام (بالمصطلح الحديث) و في علم المعاملات (أو الاقتصاد) و في علم الإدارة ، و علم الهيئة (الجغرافيا) و الفلك و الطب و النفس و اللغة و حتى في تخطيط المدن .. الخ ..

لقد تأسست هذه " المدرسة " العظيمة ، الرشيدة أو " الراشدة " أو العقلانية بتعبير " الترجمة " الذي صكه التنويريون : أى التى لا تحتكم لغير معيار العقل المنطقي ، و تستفيد مما أنجزه الآخرون (و الغرب على رأسهم) في مجال تحسين و تعميق أدوات الاستقراء ، و الاستنباط و التفكير المنهجي المنطقي المنظم لهذه المعلومات و اختيار الفرضيات واستخلاص النتائج ، و التى تشغل - أساساً - بدراسة و نقد و تطوير " كيانتنا " الثقافية و الاجتماعية " القومية " أو " الوطنية " كما كانوا يسمونه في ذلك الحين (رغم أن أحمد أمين لم يتردد في استخدام لفظة القومية) .. تأسست هذه المدرسة على قاعدتين مترابطتين : الرشيد العقلي و الارتباط النقدي مع كيانتنا الثقافي / الاجتماعي ، القائم على إحساس واع و معرفة أصيلة بهذا الكيان ، و على شجاعة نقده و تحليله ، و الإضافة إليه و الحذف منه بما يتفق مع ادراك أبناء تلك المدرسة لمعالم تطوره و تفاعلاته مع الكيانات الأخرى العديدة على مسار تاريخه .

من المؤكد أن منجزات هذه المدرسة لم تعد تبدو لنا الآن كاملة و لا حتى متفقة كل الاتفاق مع الطور الذي وصل اليه كياننا الثقافي الاجتماعى : ربما لان المدرسة نفسها واجهت عقبات منعتها من الاستمرار و التطور (على الاقل فى بعض ساحاتها و فى مرحلة طويلة من اضطرابنا السياسى و الفكرى و تفاعلاتنا المحكومة غير الحرة و غير التلقائية مع تيارات أو ثقافات أخرى) و لكن من المؤكد أن المدرسة نفسها – خلال العقد الاخير – منذ أوائل الثمانينات قد عادت الى الانتعاش لاسباب أخرى موضوعية ، على الاقل فى ساحات بعينها مهمة (من الفلسفة الى علم التاريخ ، ومن علم النفس الى علم النقد الادبى) .. و لكننا نحتاج الى انعاشها فى المجالات الأكثر ارتباطاً بعملية التنمية: من علم الاجتماع بفروعه الى علم التخطيط المدنى بفروعه ايضا . والفرصة لذلك متاحة بشكل متزايد ، سواء من خلال برنامجنا القومى لتطوير التعليم أو الخطة القومية لخو لامية أو البرنامج القومى للتنمية الادارية ، أو برنامج اعادة الاعتبار للقطاع الخاص و وسيع فرصته – و حقه – فى المساهمة فى " التفكير " و التخطيط لما ندعوه الى المساهمة فيه بأمواله وجهده.

بذلك يتحدد الاساس الاول لمفهوم " التنوير " : أساس القاعدتين : الرشده و الاشتباك مع الواقع (مع الكيان الثقافى – الاجتماعى القومى) .. القاعدة الاولى تؤمن التفكير المنهجى المنطقى المنظم وفقاً لمعلومات صحيحة و تطوير مستمر لهذه المعلومات و نهج التفكير نفسه دون توقف و لا جهود ، و الثانية تجعلنا على بينة من أننا نملك كياننا الثقافى / الاجتماعى ملكية تتيح لنا حق التصرف فيه و حق الانتفاع به (كما يقول الاقتصاديون) فى وقت واحد ..

و تلك رؤية للتنوير لم تكن متاحة أمام فكرنا القومى – إلا حدساً – من قبل ، و لكنها رؤية تطورت بفضل تفاعل خلاق و ايجابي جرى على عدة محاور :

كان أولها محور التفاعل بين التطبيقات العملية لتيار التحديث في الغرب و بين الافكار النقدية القوية التي أنتجها الفكر الغربي نفسه و آدابه و فنونه ذات التوجهات الانسانية و الاخلاقية والجمالية و الاجتماعية .

و كان المحور الثاني هو التفاعل بين الفكر الغربي " النقدي " هذا و بين أقرانه من تيارات الفكر النقدي الايجابي التي انتجناها نحن مع شعوب الثقافات الاخرى ، القديمة أو الجديدة ، في العالم الاسلامي العربي ، و في أمريكا اللاتينية . و الحق أن التفاعل على هذا المحور كان يسير في الاتجاهين ، و كان يؤثر بنفس القدر تقريبا على الطرفين ، أو على مجموع اطراف التفاعل . و كان المحور الثالث هو التفاعل بين الفكر النظري (في مختلف العلوم الاجتماعية و الطبيعية ، ووفقا لمختلف المناهج الفكرية الحديثة غالبا : الوظيفية و البنائية و الهيكلية و التركيبية و التاريخية الحديثة و غيرها) .. و بين التطبيق العملي الذي اصبح يزداد اتساعا بضرورة الاهتمام بمنجزات تلك العلوم ، و تصوراتها ، و بمنجزات التداخل المتفاعل فيما بينها أولا ، ثم فيما بينها و بين نتائج التطبيق العملي نفسه .

تنمية الصعيد .. فى ميزان الأصالة الفكرية ..

للمرة الثانية على التوالي ، يؤكد الرئيس حسنى مبارك ، فى خطاب سياسى شامل (يعد بحق وثيقة فكرية متكاملة لبرنامج عمل وطنى يشمل مختلف جوانب و اهتمامات و ركائز سياساتنا المحلية و الاقليمية و الدولية) أمام نواب الشعب فى افتتاح دورة برلمانية لمجلسى الشعب والشورى.. يؤكد الالهية المطلقة لتنمية الصعيد : جنوب مصر الذى يمثل نحو نصف مساحتها أو أكثر ، و يضم نحو ٤٠% من سكانها (غير أبنائه المنتشرين فى مدن السواحل خاصة القاهرة) و يعد فى الوقت نفسه مثل الريف المصرى كله أكبر " مركز طرد " للعمالة ماهرة أو غير ماهرة ، أمية أو نصف متعلمة أو متعلمة من كل مستويات التعليم .. يطردهم الريف إلى المدن ، أو إلى خارج البلاد لسببين يتفاعلان بقوة و بقوة : ضخامة معدلات الزيادة السكانية التى تصل فى الريف و خصوصاً فى الصعيد إلى نحو ٣% سنوياً ، ثم قلة معدلات التنمية فى الجنوب عنها فى الشمال أو فى الشرق (البحر الاحمر و سيناء) كما يجعل الريف المصرى و الصعيد خصوصاً بتعبير موضوعى تماماً - خزاناً بشرياً و اجتماعياً لكل الرعاعات المحافظة و الجامدة ، التى تشكل قاعدة دائمة لمعوقات تكامل التطور الاجتماعى - الثقافى ، و بناء الدولة الحديثة ..

و مع تزايد معدلات الطرد السكانى (أو البشرى) فى السنوات الأخيرة ، فإن ريف مصر يطرد (أو : يضخ) بمعدلات متزايدة أيضاً إلى بقية أنحاء البلاد - إشكاليات " ثقافية " متفاقمة ، مع انماط من المعتقدات الشعبية الخرافية العتيقة (ربما لا تكون مصرية الاصل و لا علاقة لها - بالطبع - بالأديان السماوية - و لكن يتولى البعض بجهل و استخفاف شديدين ربطها بالأديان السماوية أو بالتراث الثقافى المصرى الاصيل) .. و هى إشكاليات ثقافية - تمتد إلى بنائنا الاجتماعى كله و تشده إلى الوراء بقوة - مع انماط

علاقات اجتماعية متخلقة - إقليمية أو قبائلية أو عشائرية - تمتد بالضرورة إلى علاقات العمل و التعامل اليومي ، و إلى البنى السياسية (المفترض أنها بنى أو تكوينات عصرية) للأحزاب والنقابات و غيرها من التنظيمات الشعبية الأهلية، إضافة إلى امتدادها الفعلى الى البنى الادارية ذاتها (الحكومية القومية أو المحلية) التى يفترض انها تكوينات مستقلة و ذات شخصيات معنوية موضوعية لا علاقة لها - نظرياً - بالمؤثرات المحلية ، و إن كان عليها أن تتعامل مع هذه المؤثرات و أن " تديرها " لصالح الجماعة ككل بصرف النظر عن مكونات الجماعة من قبائل أو عشائر أو عصبيات .. الخ .

و مع بقينا بأن اهتمام القيادة السياسية و الفكرية - الوطنية و الديمقراطية - لمسيرة البناء والتنمية لبلادنا ، انما ينبع من تفاعل ايجابي مع حركة الواقع الاجتماعى المصرى (بكل مكونات الواقع الاجتماعى ذاته و جوانبه و تجلياته .. و تفاعلاتها) و من " القراءة " الحرة لستلك الحركة لاستخلاص ما يحكمها من قوانين تاريخية و ما تحتاج اليه بالتالى لكى تصبح حركة مستقيمة إلى الامام و متحررة مما يكبلها أو يشدها إلى الوراء .. مع هذا اليقين فاننا نرى أيضا أن تلك القراءة الحرة لحركة الواقع ، تؤيدها بقوة الكشف " العلمية " التى حققتها العلوم الاجت - المصرية والاجنبية و التى حققتها دوائر علمية متخصصة فى التنمية الثقافية و التغير الاجتماعى ، وكشفت فيها عن الترابط العميق بين هذين المجالين من مجالات العمل التنموى الشامل : مجال التغير الاجتماعى (الذى يبدأ بالضرورة من تطوير الهيكل الاقتصادى : أساليب و أدوات العمل و أنواع و مستويات الانتاج ، و العلاقات القانونية أو التلقائية بين فئات السكان) .. و مجال التنمية الثقافية (التى تستند أساساً على منظومة التعليم ، و الاعلام ، و الثقيف ، و العمل السياسى - الحزبى - و العمل النقابى ، و العمل فى إطار أو من خلال مختلف الجمعيات الاهلية غير الحكومية) .

على أن تكامل الرؤية التي عبرت عنها كلمات القيادة السياسية / الفكرية لمسيرة البناء والتنمية (رؤية تكامل بالاهتمام المتساوي بكل جوانب التغيير الاجتماعي و التنمية الثقافية) إنما يؤكد تأييد تلك الكشوف العلمية للعلوم الاجتماعية - لرؤيتنا ، بقدر ما يؤكد أصالة تلك الرؤية و نبوعها من القراءة الحرة لحركة الواقع الاجتماعي - الثقافي و السياسي و الفكرى و القيمي المصرى . و من الاستخلاص الموضوعى لاحتياجاته الضرورية لتحقيق انطلاقته التنموية ، كمجتمع و كدولة معاً .

و نتأكد أصالة تلك الرؤية من حقيقة أن البرنامج المطروح الآن لتنمية الصعيد من جنوب مصر - إنما هو جزء طبيعي من برنامج التنمية الوطنى الذى يشمل الريف المصرى كله - فى الدلتا و سيناء و الصحراء الغربية كما فى الصعيد . و من ناحية أخرى فإن مفهوم " التنمية " المصرى ، لم يعد قاصراً على التنمية الاقتصادية ، و إنما يشمل التنمية الاجتماعية المتكاملة : الثقافية (بالمدخلات السياسية و الفكرية و القيمة كلها للثقافة) إلى جانب التنمية الاقتصادية ، و التى قد تسبقها و تكون رائدة لها . و قد يكفى للتدليل على ذلك التكامل التركيز على الجانب الثقافى للتنمية بمدخلاته المختلفة ، بدعوة القوى السياسية (الاحزاب) إلى المساهمة بفاعلية فى التوعية السياسية كجزء أساسى من عملية التنمية الثقافية المطلوبة ، و توجيه الدعوة نفسها إلى النقابات و الجمعيات الأهلية ، و هى دعوة لابد أنما ستفاعل مع البرنامج القومى الاول لتطوير مناهج التعليم و تطوير شكل و مضمون الدعوة الدينية ، و نشر المراكز الاعلامية القومية (المرئية والمنموعة و المباشرة) فى أقاليم مصر كلها .

و رغم أن علم الاجتماع التعموى اهتم منذ أوائل هذا القرن بالتنمية الريفية، فإن الاهتمام العلمى - و السياسى أيضاً - بالجانب الثقافى للتنمية لم يبرز إلا فى دراسات

السبعينات والسبعينات لدى مدرسة متكاملة في علم الاجتماع النقدي الأمريكي المعاصر (لدى : جويل ميجرال وصمويل بوبكين و فيكتور ماجاجنا و آخريين) .

و من جانب آخر فإن عدداً لا بأس به من مدارس علم الاجتماع التنموي و النقدي - في أوروبا و الولايات المتحدة حاولت أن تستخرج " نظرية " عامة من ملاحظات المفكر الماركسي الايطالي انطوليو جرامشي على تاريخ النمو غير المتكافئ في إيطاليا منذ القرن الماضي حتى أوائل هذا القرن (حين لاحظ جرامشي أن الشمال الايطالي تطور و نما اقتصادياً و اجتماعياً بسرعة وبقوة و باطراد ، بينما ظل الجنوب الايطالي زراعياً متخلفاً و قبائلياً) .. و من الطريف أن مناقشة محدودة جرت بين كاتب هذه السطور و بين المؤرخ الاجتماعي و الثقافي الأمريكي المعاصر الاستاذ بيتر جران ، حول فكرة يسعى الاستاذ لتطويرها - مستعيناً بملاحظات جرامشي عن ايطاليا و عدم التكافؤ في النمو بين شمالها و جنوبها - في اطار تحويل ملاحظات المفكر الايطالي الى نظرية " عامة " تجعل كل " شمال " أسرع إلى النمو و اقدر عليه ، و كل جنوب أقل سرعة و قدرة على التطور .. و قد استند في ردى على تلك الفكرة الى " حقائق " التاريخ الاجتماعي والثقافي المصري : فالحقيقة أن ثمة قدراً لا بأس به من تكافؤ درجة النمو ، و من القدرة على التطور و من انتاج " عوامل " التطور أو عوامل الجمود - سواء بسواء - بين جنوب مصر و شمالها ، و ان التشار مراكز الصناعة أو التعليم و الفكر المتطور في الشمال (القاهرة و الدلتا) انما كان نتيجة عوامل تاريخية محددة ، لعل أهمها الاتجاه " التاريخي " للعاصمة و للاستراتيجية الوطنية نحو الشمال ، ووجود حلقات الوصل المحلية بدوائر التأثير الاقتصادي الكبرى في الشمال (قناة السويس ، ميناء الاسكندرية ... الخ) .. علاوة على أن ضرورات التحديث أملت منذ بداية النهضة التحديثية في القرن الماضي ، الاتجاه أيضاً نحو مصانع المعرفة و التكنولوجيا التحديثية معاً ، أى أوروبا .. و أن هذا كله لم يمنع في الوقت نفسه

من أن " ينتج " الصعيد رجالا من نوع عباس العقاد و طه حسين و أسرة عبد الرازق ..
و قبلهم الطهطاوى و حسن العطار .. كما لم يمتنع الصعيد من أن يطور صناعات تقليدية
تستمر إلى الآن في أخميم و أسيوط و المنيا و قنا و الفيوم و غيرها و لا من أن يحتضن - و
يرحب بما منحه له خطط التنمية الوطنية : من صناعات تغدين و تحويل و صناعات "
رأسمالية " في أسوان و نجع حمادى و أسيوط و سفاجا و أبو طرطور و الفيوم و غيرها ..
و من جامعات و مؤسسات تعليمية عالية (كانت جامعة أسيوط أول جامعة تنشأ خارج
القاهرة و الاسكندرية عام ١٩٥٤) .

ومع ذلك فإن اجابة كاتب هذه السطور على فكرة الاستاذ بيتر جران ، و هو
صاحب أهم دراسة أعرفها عن تاريخ مصر الاجتماعى و الثقافى فى القرن الثامن عشر
صدرت بعنوان : الجذور الاسلامية للرأسمالية ، أقول أن الاجابة على فكرة الاستاذ بيتر
جران جاءت قبل أن يتعرف كاتب هذه السطور على بعض الحقائق التاريخية و على
بعض مدارس الفكر الاجتماعى (فى مجال التغير الاجتماعى) التى تتعارض تعارضاً كاملاً
مع السعى الى تحويل ملاحظات جرامشى على تاريخ النمو الايطالى الى نظرية تصلح
لمصر .. أو للعالم كله .. كما أنها حقائق و أفكار تؤكد بوضوح الاصاله الفكرية لبرنامج
التنمية المصرى الشامل .. و المتوازن .

تنمية الصعيد.. من زاوية ثقافية : بين التنوير.. والتحديث

يطرح برنامج - أو خطة - تنمية الصعيد مجموعة من القضايا الثقافية النظرية - أو الفكرية - و التطبيقية أو العملية ، متعددة الجوانب و على قدر كبير من الأهمية . و لعل القضية الرئيسية " الأم " التي تولد منها كل القضايا الاخرى ، هي قضية العكاس منهج ، أو مبدأ : التداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة : الاجتماعية و الطبيعية و النظرية و التطبيقية على خطة التنمية نفسها ، ثم على تطبيقها بالذات . و تبرز بعد ذلك مباشرة قضية العلاقة - الفكرية - بين : " التنوير الثقافى " الذى نشده فى برامجنا للتنمية البشرية التى تشمل العملية التعليمية و الاعلامية و الثقافية و التربوية ، و بين " الترشيد " القائم على التفكير المنهجى و المنطق الموضوعى الذى ارتبط - تاريخياً - عندنا و فى العالم بالتيارات التاريخية التى اصطلح على تسميتها بتيارات " التنوير " ثم ما يتبع ذلك الارتباط بين التنمية و بين الترشيد (التنوير) من ظهور مدى الاختلاف بين الاتجاه الرئيسى للحركة التاريخية فى مجتمعنا الآن ، و بين ما تشيعه تيارات فكرية بعينها فى الغرب عن الاتجاه الرئيسى للحركة المقابلة هناك : فحركتنا تتجه الى التحديث الرشيد مع مراعاة الخصائصنا غير القابلة للتغير ، بينما تشيع تلك التيارات (خصوصا من مفكرى تيار ما بعد الحداثة و خصوصا فى فرنسا) أن المجتمعات التى عبرت مراحل الثورة التكنولوجية المعاصرة تتجه ، أساساً ، إلى مرحلة يطلقون عليها : ما بعد الحداثة ، أو ما بعد التحديث أو ما بعد الصناعة .. و أحياناً يكتفون بتأكيد أنها هى بالتحديد : نهاية التاريخ ..

فالتداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة لم ينشأ من فراغ بل نشأ ، ربما بشكل تلقائى أولاً من خلال ضرورة مواجهة المشاكل و الجوانب المختلفة لكل عملية من عمليات

الواقع ، قد تبدو لأول وهلة أنها ذات جانب واحد ، أو أنها تطرح مشكلة واحدة : تنمية الصعيد - مثلاً - لا يمكن أن ننظر إليها و كأن الصعيد وحدة اجتماعية مستقلة ، أو أن نميسته تبدأ " الآن " أو أننا نعني بها التوسع الاقتصادي وحده : فالصعيد بالطبع جزء من الوطن كله تشمله برامج التنمية العامة والمتواصلة . و هذه البرامج تعالج مجالات متنوعة و مختلفة ، و لكنها بالطبع متداخلة و متفاعلة : فالتفكير في التصنيع غير ممكن دون التفكير في عناصر البنية الأساسية الأخرى اللازمة كالمواصلات و الكهرباء و المياه العذبة و نقل الخامات أو المكونات و الاسكان ، و إنشاء كل هذه " العناصر " غير ممكن دون التفكير في التعليم و التدريب للقوى البشرية التي ستعمل في المصانع و في عناصر البنية الأساسية الأخرى ، ثم في نوع و مستوى الاعلام ، و برامج الثقيف والترفيه و الدعوة الدينية ، و كل هذا غير ممكن دون التفكير في ارتفاع مستوى الاستهلاك و تغير انماط العلاقات الاجتماعية و أنماط السلوك و كميات الحركة المكانية و آثارها ، و الحراك الاجتماعي ، أي انتقال فئات أو أفراد من مستوى اجتماعي - ثقافي - اقتصادي بعينه الى مستوى آخر . و لا شك أنه أصبح واضحاً ضرورة التفكير في النتائج الجانبية الضارة بالبيئة و تدبير أمر تلافيها أو معالجتها . لكل ذلك قد يكون ضرورياً أن تبدأ عملية التنمية كلها بتدخل قوى من جانب علم الجيولوجيا و علم الجغرافيا لتحديد أنسب المواقع لكل منشأة جديدة ، و علم البيئة (وهو نفسه علم مركب من علوم عديدة : من الكيمياء بفروعها الى البيولوجيا بفروعها) لبحث وسائل تجنب تأثير المنشآت الصناعية السلي على البيئة او وسائل معالجتها .. ثم بتدخل قوى آخر من - علم الاقتصاد (لتدبير الموارد وتحديد أوجه مراحل التصرف فيها) و علم الادارة ، م السياسة الاجتماعية (او علم الاجتماع السياسي) لتحديد أنسب اشكال ومستويات الادارة والتأثير المتتظر لعملية التنمية الشاملة هذه على العلاقات السياسية والاجتماعية بين فئات المجتمع على اختلاف انواعها ومستوياتها (المهنية والوظيفية

والطبقة والطائفية والسكنية .. الخ) .. وقد لا ينتهى هذا العمل دون تدخل من علوم الاجتماع والتاريخ الثقافي ، لبحث الاحتمالات المؤكدة لتأثير كل العناصر المعنوية بالغة الخطورة ، من القيم والعقائد والتقاليد السائدة ، فى منطقة شاسعة و " تقليدية " أو اشتهرت بتمسكها بالتقاليد (شبه البدوية أحيانا و الزراعية غالباً) مثل الصعيد بشكل خاص ، و الريف المصرى بكل " تشكيلاته " بصورة عامة ..

و الحقيقة أن هذا التداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة ، و بين تطبيق مطالب التنمية (التى هى نفسها مطالب التحديث) لم يكن واضحاً أبداً - بل لم يكن له وجود تقريباً - فى الدول الصناعية نفسها حينما بدأت " الثورة الصناعية " أواخر القرن الثامن عشر ، بل ظل هذا التفاعل مفقوداً طوال القرن التاسع عشر تقريباً ، الامر الذى جعل مجتمعات تلك الدول تدفع ثمنها - بل أثماناً - باهظاً للغاية من امكانياتها البشرية و المادية و أحيانا من استقرارها السياسى و الاجتماعى ، ثم عادت فدفعت الكثير فى سبيل " اصلاح " الآثار المروعة التى ترتبت على " عشوائية " عمليات التصنيع و التحديث الكثيفة و الواسعة ، سواء كان ذلك فى الدول التى اتبعت نظام الاقتصاد الحر ، أو الدول الشمولية ، و الشيوعية أو غيرها .. و الحقيقة أيضاً أن دولاً كثيرة ، من دول " الموجة الثانية " للثورة الصناعية فى الشرق الاقصى خصوصاً ، استفادت كثيراً من الدروس التى تظهر من استيعاب التاريخ الاجتماعى العام - بتفصيلاته - لتجارب المجتمعات التى سبقت الى التصنيع فى أوروبا أو أمريكا الشمالية .. استفادت دول الشرق الاقصى ، و لا تزال تستفيد من تلك الدروس ، بشكل يسجله الدارسون الغربيون أنفسهم و يوصون الآن بأن تبدأ دول الغرب الصناعية " القديمة " السعى الى الاستفادة به .. و بشكل خاص من خلال ما يطلقون عليه الآن اسم : " الهندسة الاجتماعية " التى تعنى الوعى المسبق بذلك التداخل بين مختلف العلوم ثم بينها وبين عمليات التنمية ذاتها ..

ثم نستطيع أن نقول أن منهج " الهندسة الاجتماعية " بمعناه الانساني الرشيد ، جاء في الحقيقة لكي يستكمل جانب " الرشيد " في تطبيق فلسفة التنوير (أود أن أنوه هنا إلى أن كاتب هذه السطور يدين للدكتور يحيى الرخاوي بمصطلح : الرشيد ، و الرشيد ، بديلا لمصطلح العقلانية الملتبس الذي جاء ترجمة - في تراثنا الحديث - لمصطلح Rationalisatin - Rationality) .

و كان ذلك التطبيق - في الغرب و في اليابان أساسا - متجرداً من الاعتبارات : "الانسانية" : الاخلاقية و الدينية الى حد بعيد ، و مع ذلك فلا بد من الاعتراف بسموه الشعوري و الفكري في العديد من تجلياته ، خصوصاً في تيارات فنية و أدبية و فلسفية كبرى انشغلت المثات من منتجاتها بنقد و تشریح هذا الجانب غير الانساني من التطبيق العملي البارد لمطالب التنوير : مثل الفردية المطلقة، و الحرية المطلقة للاستثمار دون أى قيود قانونية في الحقيقة ، مثل تمزيق النسيج الاجتماعي و الوجداني للناس أو مثل تحويل البشر العاملين الى ما يـ هـ الآلات و مثل الترتيب التنازلي لثقافات الشعوب باعتبار ان الثقافة الغربية (أو الـ بانية في بلادها) على رأس كل الثقافات الانسانية ، ووضع كل الثقافات الأخرى في مراتب أدنى ، و الحكم " العقلاني " بأن هذا هو الترتيب الطبيعي و الأبدى للأمور (و هو حكم كان تبريراً قوياً لإبادة شعوب كاملة أو نحو ثقافتها أو لاسترقاقها أو لاستعمار بلادها .. الخ ، كما أنه كان حكماً أدى الى سيطرة نزعات عنصرية حتى على علوم طبيعية محترمة ، مثل البيولوجيا ، و الى تصنيف العنصريين النازيين للشعوب الأوروبية نفسها تصيفاً تنازلياً على رأسه الالمان الخالص كما هو معروف) .. بل أن الكثيرين من أدباء و فناني العشرينات و الثلاثينات و حتى الأربعينات من هذا القرن ، نظروا الى الشيوعية باعتبارها نتاجاً غير مباشر لهذه الزعة

غير الانسانية للتنوير ، من جانب ارتباطها بالتحديث و بالبرودة العقلانية التي لا تضع اعتبارا الا للعنصر المادى وحده ..

لقد جاءت الهندسة الاجتماعية بفضل المناهج العلمية التي ألقت الاضواء على أهمية الجوانب الروحية ، الثقافية ، و الاخلاقية ، و الدينية لتحقيق " تكامل انساني " متوازن من خلال عمليات التنمية المادية و البشرية ، و جاءت أيضا بفضل المناهج التي تنبّهت الى خطورة عزل الانسان عن العناصر الرئيسية و الايجابية في تراثه الثقافى و الاجتماعى أو الى خطورة لا مبالاة عمليات التحديث و التنمية بتلك العناصر ، كما جاءت بفضل المناهج التي تنبّهت الى خطورة تدمير البيئة الطبيعية و الاخلال بالتوازن الايجابى بين عناصر و مكونات تلك البيئة .

و ربما اصبح بديها أن هذه السطور الاخيرة - و ربما ما قبلها بقليل - تفرض علينا أن "نراجع " قليلا ما شاع بيننا عن التنوير ، و التحديث ، و الحداثة .. و ما بعدها .

تنمية الصعيد

بين الهندسة الاجتماعية .. والتحديث !

٤

نحن نحتاج إلى إنعاش " مدرسة الرشد التنويرية " في الفكر المصري ، و خاصة في المجالات الأكثر ارتباطاً بعملية التنمية ؛ و إذا كانت هذه المدرسة التنويرية الراشدة ، التي عرفت أن المعنى الحقيقي للتنوير ، يقوم على الاشتباك النقدي بالواقع الثقافي و الإجتماعي و تراثه ثم على أن يكون " الرشد " العقلي هو الأداة الرئيسية - أو المنهج الوحيد - للتفكير و للبحث و للعمل .. إذا كانت هذه المدرسة قد استعادت - منذ أوائل الثمانينات - انتعاشها في عدة مجالات ثقافية عملية و تطبيقية (من نقل التكنولوجيا إلى الإدارة) أو نظرية (من علم التاريخ أو الفلسفة - و من علم النفس إلى النقد الأدبي) .. فإن هذا الانتعاش اتسم بصفتين سلبيتين : الأولى هي أنه انتعاش تلقائي لم يكن و لم يصبح بعد جزءاً من " خطة " شاملة للأحياء التنويري ، الرشيد ، وإنما كان انعكاساً تلقائياً لدعوة القيادة السياسية إلى الديمقراطية و إلى التنوير قاعدة و إطاراً سلبياً لعملية التنمية التي تستهدف استكمال خروج المجتمع المصري - مادياً و ثقافياً من التخلف الموروث و من الجمود المستحدث .

و الصفة الثانية هي أنه انتعاش اقتصر على أوساط بعينها من المثقفين من ناحية ، و اقتصر من ناحية أخرى على مجالات تخصصية بعينها ، إذا كان لها بعض التأثير على " الحياة الثقافية - الاجتماعية " لبلادنا ، فهو تأثير غير مباشر و بطيء المفعول .. و مع ذلك فمن المؤكد أن كلاً من ميراث " الرشد التنويري " و الدعوة الجديدة إلى التنوير الرشيد يؤثران بشكل عملي و تلقائي أيضاً في قطاعات واسعة من الأجهزة و المسؤولين عن تحقيق التنمية في الصعيد أو في الريف كله أو في مصر على اتساعها .. و نحن نؤكد ذلك

بشيقة اعتماداً على ما نعرف أنه يحدث فعلاً في قطاعات "قومية" يشمل نشاطها الوطن كله ، مثل قطاع التعليم ، أو الجهاز الحكومي أو أجهزة الحكم المحلي ، أو الكهرباء أو المواصلات و شبكات الطرق ووسائل النقل أو الإعلام المرئي و المسموع : فمن الذى لم يسمع - أو لم يلمس أثر - برنامج تطوير التعليم - مثلاً - من حيث عدد المدارس أو أجور المدرسين و مكافأته أو نظم الامتحانات ؟ و من الذى لم يسمع أو يلمس أثر انتشار الكهرباء أو شبكات الطرق ووسائل النقل أو محطات الإرسال التليفزيونى و شبكات البث الإذاعى القوية ذات القدرات التكنولوجية العالية ، و من الذى لم يسمع - أو يلمس أثر جهود التنمية الإدارية لتبسيط القوانين الإدارية و تدريب الموظفين فى الجهاز الحكومي أو فى أجهزة الحكم المحلى ..

و قد يزداد تأكيدنا للتأثير الإيجابى لكل من تراث الرشد التنويرى ، و الدعوة الجديدة إلى التنوير الراشد و لتحقيق التنمية فى الصعيد بشكل خاص ، و فى الريف المصرى على اتساعه بكفاءة و سرعة و بتكاليف مادية أو اجتماعية معقولة .. قد يزداد تأكيدنا هذا ثقة بما قرأناه من كلمات لأحد كبار المسؤولين عن " تنمية الريف " المصرى ، و هو المهندس إبراهيم محرم رئيس جهاز بناء و تنمية القرية قوله : " .. ثم أن الصعيد بحاجة إلى ما يسمى بالهندسة الاجتماعية التى تركز على تشخيص المشاكل التى أعاقت التنمية و معالجتها بصورة مناسبة و بحث لماذا الصعيد أكثر عصبية و تصلباً تجاه تقبل الجديد ، ولماذا لا يزال العرف أقوى من القانون و استمرار الأخذ بالثأر كموروث تاريخى لأجيال متتالية (يقصد أن الثأر تتوارثه الأجيال) .. و كلها تساؤلات تلعب الهندسة الاجتماعية دوراً هاماً لعلاجها " ..

و اشهد أن هذا الإدراك لمفهوم : " الهندسة الاجتماعية " يعد فى رأى كاتب هذه السطور - إدراكاً ناضجاً تماماً يعبر عن التغير الكيفى الذى يلحق بمفهوم : " التخطيط

المركزي الموجه والجامد " عندما يتبنى المجتمع مفهوما إنسانيا ، و تحرريا لصياغة اتجاهه الى التنمية الشاملة بمشاركة جميع العلوم و المتخصصين فيها - نظريا و تطبيقيا - و التيارات الموروثة أو المستحدثة ..

و مع ذلك فإن المهندس ابراهيم محرم يقول : " عندما نشأ (يقصد : أنشئ) مجمع الالونيوم في نجع حمادى خلق مجتمعا جديدا .. أصبحت فيه زمالة المصنع أهم من العشيرة و خرجت المرأة للعمل ، و أصبح لها صوت لدى أسرتها و خلق نوعا من الالتزام بمواعيد العمل و ارتباط الدخل بالعمل و ليس بالتواكل ، وهكذا خلق المصنع مجتمعا و أنماطا اجتماعية جديدة " .

و شهادة ثانية أن هذا استخلاص سليم و صحيح تماما لبعض ما يمكن أن يحدثه التصنيع من تأثير في مجتمع تقليدى عريق و لكنه تأثير يتم تلقائيا ؛ و لاشك أنه بسبب تلقائيته فإنه سيكون تأثيرا تختلط فيه الإيجابيات بالسلبات .. و الحقيقة هي أن " التصنيع " في هذه الحالة يكاد يكون مساويا للأساس المادى لعملية : " التحديث " و لكنه التحديث الذى يتم تلقائيا دون : " هندسة اجتماعية " .. تماما مثل التحديث الذى قامت به أوروبا في القرنين الـ ١٨ و الـ ١٩ ؛ ثم مثل التحديث الذى قمنا نحن به على دفعات في القرن الماضى و في القرن العشرين ، و بتوجهات وأساليب رأسمالية أو اشتراكية : (دون أى تخطيط ثم بتخطيط مركزي موجه) : أما الهندسة الاجتماعية التى نقصدها - إضافة إلى ما قاله المهندس ابراهيم محرم في الفقرة الأولى - فهى التنمية الشاملة ، البصيرة أو الرشيدة ، و المتوازنة التى تعمل حساباً لكل من التنمية المادية و التنمية البشرية ، و حدود كل منهما ، و الآثار الضارة ، المتوقعة و إنما الضرورية أحيانا لكل منهما .. " قهندس " كيفية تلافيها أو معالجتها بتضافر المجتمع كله دون تراجع عن التحديث و لا تفريط في " المنافع " الإنسانية العديدة للوضع الاجتماعى الموروث الذى

لأبد أن نتخلص منه . ولكننا يجب أن ندرك أن لهذا المورد ، جوانبه الإنسانية الإيجابية (على رأسها - مثلاً التماسك الأسرى ؛ و القدرة على الاستجابة الجماعية للأزمات .. إلخ) و لكن جوانبه السلبية لا حصر لها أيضاً و تلك هي التي تساعدنا .. " الهندسة الاجتماعية " على تصفية ما ينبغي تصفيته منها ، أو تطوير ما يقبل التطوير لكي يقدم ، و لكي يوفر احتياجاتنا ، و لكي ننجو في معارك البقاء التي لأبد أن نخوضها ، ليس فقط لكي نسرع بالتحديث ، و إنما أيضاً لكي نتجنب مضاره مثل تفتت الكيان الأسرى ، و فقدان الرعاية الأبوية أو الأخوية الراشدة ، أو الاستهانة بالقيم الخلقية أو انتشار المخدرات و المكيفات الحديثة ، أو شيوع أنواع الصراع الاجتماعي ؛ أو تضائل قيمة الإنسان بالنسبة لقيمة المال أو الآلات .. إلى آخر ما عانت منه كل المجتمعات التي خاضت تجربة التحديث دون هندسة اجتماعية ..

مثلاً ، يحتاج التحديث حسب ما تحدده أصول الهندسة الاجتماعية إلى التكامل بين عناصر التنمية - المادية و المعنوية و البشرية : التنمية المادية تعنى من ناحية ، إقامة المصنع مثلاً (أى تغيير وتحديث وسائل الإنتاج) و تعنى من ناحية أخرى إقامة مساكن من نوع " حديث " - لأنه بدون تحديث " السكن " يصعب في الحقيقة تحديث الإنسان الساكن حتى لو تم تحديث عمله و أدوات العمل ، و لكن الناحية المعنوية (البشرية) تقتضى تعويد هذا الساكن الجديد على أساليب " حديثة " في التعامل مع المسكن الحديث و مع الشارع الحديث و مع وسائل الانتقال الحديثة ؛ ولاشك أن برنامج التعليم ، و التثقيف النقابي أو الإعلامي تستطيع أن تقوم بهذا الواجب الضروري لتوفير كل من زمن التحديث-أو التنمية - و تكاليفها .. و لنفكر - مثلاً - في علاقة مكان العمل و قوانين العمل نفسه ، بمكان المسكن ، ووسائل الانتقال ، و علاقة قوانين العمل بالتماسك الأسرى ، أو بتربية الأطفال .. أو بين عدد و مواقع دور العبادة و ما يقال فيها من

مواظب " تتعلق بشعائر العبادات أو سلوك المؤمنين ، تماماً كما تفكر في العلاقة بين تدريب الموظفين ، و بين مستواهم المادى ، و بينهما معاً و بين الدين و الأخلاق الوظيفية ، و بين كل هذا و بين قانون العاملين بالجهاز الحكومى ، و أساليب الرقابة .. و العلاقة بين الرقابة الرسمية - بأجهزتها - و الرقابة الشعبية التى تعد نوعاً مهماً - من الرقابة - فى الممارسة الديمقراطية .. و فى مقاومة الكسل و البلادة و الفساد إلى جانب المواظب و التوعية السياسية .. و لعل التحديث - لكل هذا - اعتمد - كما يشرح لنا فلاسفة الثقافة و علماء اجتماعها على نظام : تقسيم المهام و توزيعها على من يتقنون تنفيذها فى إطار تكاملى ؛ أى أن التخصص ، و الإتقان ، و التكامل هى من السمات الرئيسية للتحديث و للتنوير سواء بسواء ..

تنمية الصعيد ..

و اختلاط المفاهيم حول : " التقدم " !

هكذا يصل بنا المنظور الثقافي لبرنامج تنمية الصعيد ، إلى قضية القضايا في ثقافتنا الحديثة كلها : قضية التوصل إلى نوع من التوافق الفكري " القومي " حول السبل والأسس الفكرية الصحيحة للإجاز " التقدم " دون أن نفقد خصوصية كياناتنا الثقافية الاجتماعية ، و بأقل التكاليف الاجتماعية و المادية الممكنة و بمتوسط سرعة معقول .. التوصل إلى هذا التوافق الفكري ، أو استمرار اختلاط المفاهيم و الخلط بينها - تلقائياً أو عمداً .. و استمرار " التقدم " بالتالي حلماً مراوفاً يستعصى تحقيقه علينا ، نحن بالذات ، دون كل أمم الأرض ..

فأسباب كثيرة ، اختلطت في ثقافتنا " الحديثة " منذ الثلاثينات على الأقل ، مفاهيم : " التحديث " و " الغرب " و " الحداثة " و " التنمية " التي راكبت مساعينا المختلفة لتحقيق التقدم الاجتماعي / الثقافي الشامل .

بدأ الخلط - ربما عندما اصطدم وعى التراث ، بالظواهر السلوكية " غربية " الأخلاقية التي اقترنت بمستوى و بنمط بعينه من الحياة ، ارتبطاً دائماً - في وعى أهل التراث بـ " الغرب " وبكل ما يأتي منه ، ثم عندما تحول الصدام و الارتباط سوباً إلى موقف فكري (إيديولوجي) جامد ضد كل ما يأتي من هذا " الغرب " : لا شيء من الغرب يأتي فيسر القلب . و مع ذلك يظل من المختم أن نأل : هل كان ذلك بسبب أن بعض الشخصيات من المفكرين الذين ارتبطوا بالتقدم ، قنعوا " التحديث " ذاته بصورة جعلته " يلدو و كانه " ليس سوى عملية " إفساد " لكياناتنا الاجتماعية / الثقافية

القديم ، الموروث ، الذى تصوره أهل التراث أنه كان مثالياً يتحسرون عليه ؟ كان ذلك لأن الفكر الذى أرتبط بعملية التحديث بدأ و استمر دون : "هندسة اجتماعية" تضع فى الاعتبار مخاطر اقتباس أنماط فاسدة من السلوك .. أو تضع فى اعتبارها مخاطر التحديث العشوائى ، أو التحديث الذى لا يفكر إلا فى بعض الجوانب المادية مثل زيادة الدخل القومى ، أو زيادة عدد المعلمين أو بناء بيوت الفلاحين بالطوب الأحمر و الخرسانة أو إنشاء المصانع أو الجامعات الإقليمية .. الخ .. الخ دون " هندسة " لقنوات إنفاق الدخل الزائد أو لحاجات المجتمع من أنواع التعليم و المعلمين أو تأثير صناعة الطوب على الأراضى الزراعية أو تأثير التعليم و التصنيع العشوائيين على قوة العمل الزراعية و على بيئات المدن التى سرحل اليها المتعلمون دون حاجة و لا عمل و الفلاحون المتحولون إلى عمال دون تجهيزهم بما يلزمهم من أنماط الحياة الحديثة و من ممارسات و سلوكيات و ثقافات هى أجزاء عضوية من الحياة الحديثة التى سيمارسونها هناك ..

هكذا راح أهل التراث ، المتحسرون على ماضينا يحاكمون التحديث باعتبار أنه هو ذاته : "الغريب" .. بينما راح أهل " الأدب " أو النقد الأدبى فى الحقيقة يتحدثون عن التحديث باعتبار أنه هو الحداثة ، و زاد الطين بلة أنه حينما وصل أهل " التنمية " إلى مركز اتخاذ القرار وتنفيذه فى الخمسينات و الستينات ، فإنهم واصلوا العمل فيما أطلقوا عليه اسم " التنمية " بنفس الأسلوب الذى سارت عليه عملية التحديث - خلال المائة عام السابقة - و لكن بتركيز أكبر و سرعة و على نطاق أوسع ، يسألدهم البناء القانونى الجديد الذى جرى وضعه فى الإطار المادى وحده : تحديد الملكية الزراعية ، و حق التعلم المجانى المطلق و حقوق الانتقال و السكن دون أية ضوابط من تلك التى نطلبها : " الهندسة الاجتماعية " .. الامر الذى ترتبت عليه أوضاع بالغة التعقيد جعلت

التقدم المادى يبدو هدفا مستعصيا ، و التقدم المعنوى يبدو و كأنه شكل من أشكال التفسخ و ضياع قيم الماضى العريق : من تجريف الأرض إلى التدهور الفعلى لمستوى التعليم ذاته ، إلى انهيار مرافق المدن و زحامها المخيف و البطالة بين متعلمين لم يتعلموا - فعلا الثقافة الموروثة - بحكم نزعهم عن جذورهم الاجتماعية (و هى ذاتها جذور تلك الثقافة التى نسميها : التراث) و لا الثقافة الحديثة : ثقافة النظام التعليمى الحديث العام ، المجانى ، المزدحم ، الذى يسعى للجمع بين أجزاء من الثقافتين دون أن يخضع إحداهما للآخرى ، و لا أن يذيب الجديدة فى القديمة .

وهكذا بدت " التنمية " التى جرت دون " هندسة اجتماعية " و نمت كأنها سلسلة من ردود الأفعال لتلبية حاجات وقتية أو لإنجاز شعار ، " التقدم " على الأساس المادى وحده .. بدت التنسية و كأنها هى بالتحديد دون غيرها : " الفوضى " .. و مساوية - فى الوقت ذاته للتحديث، بينما راح نقاد الأدب - لا علماء الاجتماع ، و لا علماء الدراسات التنموية - يطلقون على كل ما يجرى اسم : " الحداثة " و على الأدب الأبداعى - الذى وصفوه بأنه يعبر عن الفوضى الجارية - اسم الأدب الحديث - فيما لم يكن هناك - من أبناء الفوضى ذاتها من يستطيع التجاوب مع ذلك الأدب ، دع عنك تذوقه أو إدراكه أو اكتشاف أنه هو بالذات ، ما يعبر عنهم .. و عن عالمهم الذى يجرى تحديثه ، و تنمته بنشر الفوضى التنموية على أوسع نطاق وبسرعة شديدة دون تحديد علمى (لا ايدىولوجى) لمعنى كل من : التحديث والتنمية ولوظيفة كل منهما فى سياق ثقافى - اجتماعى بعينه .

و اكتمل الخلط - اجتماعيا و فكريا فى السبعينات ربما حين قرر أهل التنمية التحول بالتنمية من أساسها الفكرى الاشتراكى (أو: العمومى ، فى الحقيقة ، فحسب) الذى يفترض أنه يقوم على إعطاء الأولوية لمصالح الجماعة أو المجتمع ككل ، إلى الأساس

المقابل الذى يفترض أنه يقوم على أن الأولوية للحافظ الفردى الذى يحقق - بتفاعلاته مصالح الجماعة أو المجتمع ، و أدى هذا إلى أن أعلن أهل التراث أن التراث نفسه الذى لم يجد ما يجمع بينه وبين الفكر الجماعى ، لأنه تغريبى ، لا يجد أيضاً ما يجمع بينه وبين الفكر الفردى - لأنه بدوره تغريبى ، أما أبناء الفوضى ، و نقاد الأدب بشكل خاص - فإنهم يسعون إلى التمسك بالأطراف الثلاثة : فهم جماعيون فيما يتعلق بتحديث المجتمع ، و فرديون فيما يتعلق بتطور الأفراد ، و تراثيون فيما يتعلق بفهم تاريخ المجتمع و خصائصه و بضمائر الأفراد و بسلوكهم ، و لكنهم يتخذون " الغرب " نفسه معياراً أو نموذجاً فيما يتعلق بالمستقبل و بالاقتصاد ؛ فيعودون بالتحديث إلى معنى التغريب فيما يتكلمون عن الحداثة ، و يجعلون الثلاثة مساوين للتنمية بينما يؤكدون التمسك بالأصالة بشرط تجاوزها III.

تجربتنا - هذه - التاريخية - مع كل من المفاهيم الأربعة (التحديث ؛ التغريب ؛ التنمية ؛ الحداثة) ومع تطبيقنا نحن لكل منها ، هى ما تسمح الآن لوعينا (فكرنا) النقدي الحديث (II) أن يحدد ما نقصده حين نتحدث - الآن أيضاً - عن التنمية - السق لا بد أن تكون هى نفسها التحديث ، و التقدم - و لكن فى ضوء الهندسة الاجتماعية ، أو فى ضوء الدراسات التنموية التى تجمع بين مناهج و منظورات مختلف العلوم الاجتماعية و التطبيقية لفهم طبيعة المجتمع المطلوب تنميته من كل جوانبه ، و لتحديد أولويات عمليات التنمية و مجالاتها و فى ضوء ذلك الفهم العلمى الشامل .. و تلك التجربة و ذلك الوعى النقدي هما ، هو ما يكشف لنا أن أهداف برنامج التنمية الوطنى القائم تنقسم إلى أربعة اتجاهات :

□ تجاوز ما تبقى من أسس التخلف الموروث .

- علاج أضرار التحديث القديم .
- معالجة أخطاء التحديث الحديث .
- تأسيس منطلقات التفكير و قواعد للعمل " التنموى " متسقة مع الخصائص الثابتة لتكويننا الثقافى و الاجتماعى ، و قدرة على التجاوب مع الخصائص القابلة للتغيير من هذا التكوين و تستطيع استزراع خصائص جديدة يحتاجها كياننا الوطنى إذا كنا نريد لهذا الكيان أن يبقى حياً أو أن يبقى (أصلاً) فى صراعات البقاء القادمة .

الفهرس

٧ - تنويه

٩ - مقدمة: البحث عن حقيقة «التحديث المصرى» والأسس العامة للتحديث

الباب الأول:

١٧ ركائز التحديث بين المزايا والعيوب وآلية التصحيح

٢٥ حداثة الغرب بين الدعاة والأعداء والنقاد

٣٢ تجربة التحديث المصرية ونواقصها.. قبل التنمية

٣٩ التحديث المصرى.. والبدايات المضللة

٤٦ آخر وسط آخرين أم متحف من صنع الخيال

٥٣ التحديث فى الدولة الخفير: كلام الباشا وأفعال الرعايا

٥٩ الباشا وتعليمه: مشروع أم مغامرة؟

٦٦ عصر الليبرالية ينتهى قبل أن يبدأ!

٧٣ بداية التحديث المصرى: الليبرالية والمشروع الناقص

٧٩ بداية التحديث المصرى الليبرالية فى ولادة متعثرة

الباب الثانى:

٨٧ التعليم وبناء الدولة القومية.. والتحديث

٩٢ التحديث وتطوير التعليم: مشروعنا القومى

٩٩ التحديث والتعليم: حركتنا الوطنيه والمحاولة الأولى

١٠٦ حركتنا الوطنيه ومشروعنا الأول للتحديث بالتعليم

١١٣ الاحتلال والتعليم والتصنيع العلمى للمستعمرة

١٢٠ التعليم المصرى فى عصر الاحتلال: الانشقاق الثقافى

الباب الثالث:

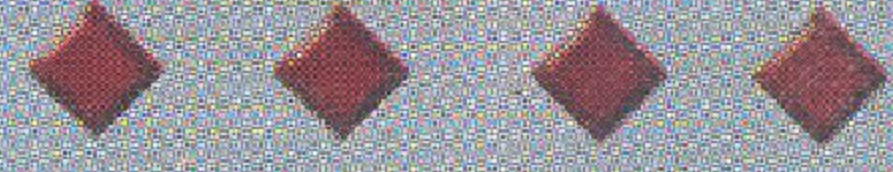
١٢٩ تصفية الغابة القانونية واكتشاف الغابة القضائية القديمة

١٣٤	البحث عن تاريخ القانون والتحديث فى: «بين الكبارى»
١٣٩	حكم القانون بالترائضى وتحديث ثقافة «البرطلة»
١٤٥	عشوائية المدينة ومفهوم القانون المفقود
	الباب الرابع:
١٥٣	تحديث البيروقراطية وحدائتها من برلين إلى القاهرة وبالعكس
١٥٨	التنمية وتحديث البيروقراطية من منظور ثقافى
١٦٣	تحديث البيروقراطية بين خطايا التاريخ وتصحيح العقلانية
	الباب الخامس:
١٧١	تنمية الصعيد من زاوية ثقافية
١٧٦	تنمية الصعيد فى ميزان الأصالة الفكرية
١٨١	تنمية الصعيد بين التنوير والتحديث
١٨٦	تنمية الصعيد بين الهندسة الاجتماعية والتحديث
١٩١	تنمية الصعيد واختلاط المفاهيم حول التحديث

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٩٤٤ / ٢٠٠١

I.S.B.N 977 - 01 - 7525 - 0



بين الحلم والواقع كانت مسافة زمنية ربما بدت لى طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعاً ملموساً حياً يتأثر ويؤثر، وهكذا كانت مكتبة الأسرة تجربة مصرية صميمة بالجهد والمتابعة والتطوير، خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة اليونسكو تجربة مصرية متفردة تستحق أن تنتشر فى كل دول العالم النامي وأسعدنى انتشار التجربة ومحاولة تعميمها فى دول أخرى. كما أسعدنى كل السعادة احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلفها على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كياناً ثقافياً له مضمونه وشكله وهدفه النبيل. ورغم اهتماماتى الوطنية المتنوعة فى مجالات كثيرة أخرى إلا أننى أعتبر مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة هى الإبن البكر، ونجاح هذا المشروع كان سبباً قوياً لمزيد من المشروعات الأخرى.

ومازالت قافلة التوزيع تواصل إشعاعها بالمعرفة الإنسانية، تعيد الروح للكتاب مصدراً أساسياً وخالداً للثقافة. وتوالى «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن على التوالي، تضيف دائماً من جواهر الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى وتترسخ على مدى الأيام والسنوات زاداً ثقافياً لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحروسة مصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك

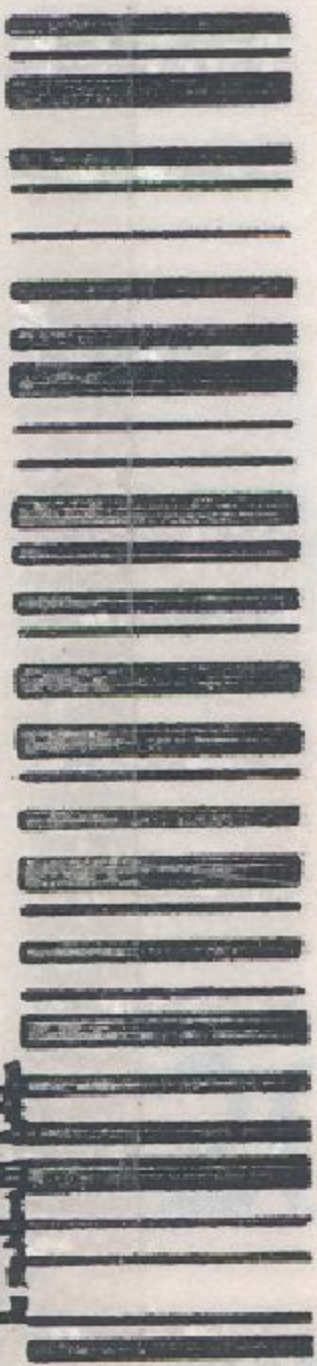
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٥٠
قرش



مكتبة الأسرة

مهرجان القراءة للجميع



06333950